نشأة النحو

وتاريخ أشهر النحاة

الشيخ

محمد الطنطاوى

دار المعارف

نشأة النّحو

وتاريخ أشهر النّحاة

نشـــأة النّحـــو

وتـاريخ أشهـر النّحـــاة

تـأليف الشيخ

الشيخ محمد الطنطاوى

الطبعة الثانية

دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

أهم مراجع الكتاب

مراعى فيها الترتيب الزمنى بحسب وفيات المؤلفين

١ ــ الكتاب ، لسيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ .

٢ ــ أدب الكاتب ، وعيون الأخبار ، والشعر والشعراء ، لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .

٣ ــ الكامل ، لأبى العباس المبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، وشرحه رغبة الآمل ، للمرصفى ، المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ .

٤ ــ الأمالى ، لأبى القاسم الزجاجى ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ .

٥ ــ مراتب النحويين ، لأبى الطيب عبد الواحد اللغوى ، المتوفى سنة ٣٥١ هـ ، مخطوط بالخزانة التيمورية رقم ١٠٢٥ .

٦ ــ أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ .

٧ ــ طبقات النحويين واللغويين ، للزّبيدى ، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ .

٨ ــ التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى ، المتوفى سنة ٣٨٢ هـ .

٩ ــ الفهرست ، لابن النديم ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

١٠ ــ الخصائص ، لأبى الفتح بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

١١ ــ الصاحبى ، لأحمد بن فارس ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .

١٢ ــ المفصل ، للزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . وشرحه لابن يعيش ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ .

١٣ ــ نزهة الألبا في طبقات الأدبا (النحاة) . والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . لكمال الدين الأنبارى ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

١٤ ــ التبيان : شرح ديوان المتنبي . لأبي البقاء العُكْبَرى . المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

١٥ ــ معجم الأدباء ، ومعجم البلدان ، لياقوت ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

١٦ ــ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

١٧ ــ الكافية ، والشافية . لابن الحاجب ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . وشروحهما وحواشيهما .

١٨ ــ الألفية ، لابن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، وشروحها وحواشيها .

١٩ ــ وفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان . المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وفوات الوفيات ، لابن شاكر المتوفى سنة ٧٦٤ هـ .

٢٠ ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام . المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، وشروحهما وحواشيهما .

٢١ ــ المقدمة ، لابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ .

٢٢ — الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٢٣ — الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى ، المتوفى سنة ٩٠٢ هـ .

٢٤ — الاقتراح فى أصول النحو ، وهمع الهوامع على جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر ، والمزهر ، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، وحسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

٢٥ — نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، للمقّرى ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ .

٢٦ — شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .

٢٧ — خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، شرح شواهد الرضى على الكافية ، وشرح شواهد شرحى الشافية للرضى والجاربردى ، كلاهما للبغدادى ، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ .

٢٨ — خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبى ، المتوفى سنة ١١١١ هـ .

٢٩ — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، للجبرتى ، المتوفى سنة ١٢٤٠ هـ .

٣٠ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنزل الكتاب ، على خير الخلق ، وأفصح من نطق بالضاد ، صلاة الله وسلامه عليه وعلى عترته الأمجاد ، وأصحابه الألى بذلوا مهجهم فى سوح الجهاد ، فنالوا الزلفى عند ربهم يوم التناد .

وبعد ، فإن علم النحو من أسمى العلوم قدراً ، وأنفعها أثراً ، به يتثقف أودُ اللسان ، ويسلَس عنان البيان ، وقيمة المرء فيما تحت طيّ لسانه لا طيلسانه ، ولقد صدق إسحق بن خلف البهرانى فى قوله :

النحو يبْسطُ من لسان الألكَنِ ... والمرءُ تكرمه إذا لم يَلْحَنِ

وإذا طلبتَ من العلــوم أجلَّها ... فأجلُّها منها مقيم الألسُنِ (١)

وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف ، وهما موئل الدين وذخيرة المسلمين ، فكان تدوينه عملا مبروراً ، وسعياً فى سبيل الدين مشكوراً .

وبه يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها ، وتفاوق ثمارها ،

(١) راجع البيتين فى عيون الأخبار (كتاب العلم والبيان : الإعراب واللحن) ج ٢ ص ١٥٧ ، والكامل مع الرغبة ج ٤ ص ١٣٢ ، والعقد الفريد (كتاب الياقوتة فى العلم والأدب ، باب فى الإعراب واللحن) ج ٢ ص ٤٧٩ طبع اللجنة ، وإسحق شاعر عباسى مدح الحسن بن سهل .

فإن الطالب لا يسلكها على هدى وبصيرة إلا إذا كان على جَدّ من هذا العلم موفور ، على أن المتحادثين فى أى جزئية علمية إنما يعتمدان عليه فى تحديد المعنى الذى يتحادثان بشأنه ، فهو الذريعة لتقريب تفاهمهما ، وأداة الحكم الصحيح بينهما ؛ قال ابن خلدون : « إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر . ولولاه لجهل أصل الإفادة »[1] .

وإن من يحاول إقامة الدليل على فضله بالبرهان كان كمن يتكلفه على إشراق الشمس وضياء النهار ؛ فلذا قدّر المؤرخون للنحويين جهودهم . ورفعوا لهم أعلام الحمد ، وخلدوهم فى صحائفهم بمداد التبجيل والتكريم .

وخليق بمن يدلف إلى روضة هذا الفن النضير أن يعرف سبب وضعه ، وكيف نشأ ؟ والمراحل التى اجتازها حتى استوى قائماً ؛ وأن يقف على تاريخ مشاهير رجاله الذين عبّدوا مهيَعه وأقاموا صُوى الهداية على حفافيه خوف الدثور والضلال ، وعلى طبقاتهم فى عصورهم المختلفة وأوطانهم المتغايرة ، وعلى ما شجر بينهم من خلاف فى الآراء رغبة منهم فى استكناه الحقيقة ؛ وأن يلم بمؤلفات هذا الفن الكثيرة ، وبتنوّع اتجاهاتها . وبترتيبها الزمنى ، وبالصلة بينها نقلا أو تعليقاً أو نقداً ، فى الحق أن هذا العلم قد أربى على سائر العلوم فى مصنفاته .

---

(١) المقدمة ، الفصل السادس فى العلوم إلخ ، فصل فى علوم اللسان العربى .

لقد غبر كثير من طلابه يدرسونه آماداً متطاولة ونفوسهم توّاقة إلى تعرف هذه النواحى التى لا ينتظمها سفر خاص ، بل تشتتت فى بطون الكتب . فلا تنال منها إلا بشق الأنفس .

هذا الذى حفزنى إلى وضع هذا الكتاب ، والله أستعين فى السداد والتوفيق .

تمهيد

نشأت اللغة العربية فى أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها مذ ولدت ، نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى .

لبثت كذلك أحقاباً مديدة كان العرب فيها يغدون ويروحون داخل بلادهم على ما هم عليه من شظف العيش ، غير متطلعين إلى نعيم الحياة وزخارفها فيما حولهم من بلاد فارس والروم وغيرها ، وإن دفعتهم الحاجة إليها حيناً وتبادل المنافع حيناً آخر ، على أنه كان فى أسواقهم الكثيرة التى تقام بينهم طوال العام غناء أى غناء فى عيشتهم البدوية القانعة ، ومن أشهرها عكاظ (بين نخلة والطائف) كانت تقام شهر شوال ، وبعده مجنة (بمر الظهران) من أول ذى القعدة إلى عشرين ، وبعده ذو المجاز (خلف عرفة) إلى أيام الحج .

ولقد كان فى هذه الأسواق فوق ما تضمه من مرافق الحياة ومتطلبات المعيشة منتديات للأدب ، يعقدون فيها المجامع ذات الشأن ، يتبارى فيها مداره الخطباء ومفوهو الشعراء من القبائل المتنائية الأصقاع ، يعرضون فيها مفاخراتهم ومنافراتهم ومعاظماتهم وكل ما يعن لهم فى

جيد الخطب وبديع الشعر [١] .

عاد ذلك كله على اللغة بتثبيت دعائمها وإحكام رسوخها وجودة صقلها ، وبقيت كذلك متماسكة البنيان غير مشوبة بلوثة الأعجام ، إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية ، ودخل الناس فى دين الله أفواجاً ، ثم تتابعت الفتوحات فى عهد الخلفاء الراشدين ، فوصلت فى عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه شرقاً إلى نهرى السند وجيحون ، وغرباً إلى الشام ومصر . فكان من الطبيعى هبوط العرب ، ومعهم عشائرهم وعمائرهم ، إلى هذه الأمصار التى افتتحوها ودخلت تحت حوزتهم ، وبحكم الفتح قد كثر تملكهم للموالى فى البلاد المفتوحة عنوة ، كما كان من الطبيعى تقاطر الوافدين من هذه الأمصار المفتوحة إلى الجزيرة العربية ، إذ فيها المدينة المنورة حاضرة الإسلام ومقر الخلفاء الراشدين وعلية الدولة ، وفيها مكة المكرمة وبها الكعبة المشرفة التى يؤمها كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وهكذا ازداد هذا النزوح من الجانبين كلما توالت الفتوحات تترى فى عهد بنى أمية . فلقد بلغت الفتوحات فى عهدها شرقاً الهند والصين ، وشمالا سيبريا ، وغرباً ما وراء جبال البرانس بالأندلس ، وجنوباً السودان . كما امتدت إلى جزائر البحر المتوسط . فهذه المملكة المترامية الأطراف

---

(١) أخبار أسواق العرب وأماكنها مبسوطة فى معجم ما استعجم للبكرى ، ومعجم البلدان لياقوت ، وصفة جزيرة العرب للهمدانى ، ومع التوزيع فى أجزاء الأغانى ، وفى الجزء الأول من بلوغ الأرب للألوسى فصل ضاف فيها .

كانت تخفق عليها الراية الإسلامية التى تآخى تحت ظلها الجميع — الأحمر والأسود — وامحت بينهم فوارق الجنس والوطن ، دينهم الإسلام ، وكتابهم القرآن ، ولغتهم العربية ، وكان أثراً لهذه الفتوحات من لدن كانت أن اختلط العرب بغيرهم اختلاطاً مستمرًّا فى البيوت والأسواق والمناسك والمساجد ، وتصاهروا واندمج بعضهم فى بعض ، حتى تكون منهم شعب واحد ، اجتمع فيه الصريح والهجين والمقرف والعبد ، واقتضى كل أولئك أن يستمع بعضهم من بعض وأن يتفاهموا فى كل ما يتصل بهم ، ولغة التخاطب الوحيدة بينهم فى كل ما يحيط بهم هى العربية ، فكان لزاماً على غير العربى أن تكون لغته العربية ، مهما عالج فى ذلك وعانى . كما كان لزاماً على العربى أن يترفق بغير العربى ويتريث معه فى التخاطب ، لضرورة التعاون بين الطرفين ، فكل منهما يسمع من الآخر ، والسمع سبيل الملكات اللسانية ، فما اللغة إلا وليدة المحاكاة وما يصل إلى السمع . وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى نحيزة العربى وسليقته . على أن غير العربى كان ينزع قسراً عنه إلى بنى جلدته وإن طال لبثه بين ظهرانى العرب ، فقد كان فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم صهيب يرتضخ الرومية ، وسلمان الفارسية ، وبلال وسحيم عبد بنى الحسحاس الحبشية ، تولد من هذا كله أن اللغة العربية تسرب إليها اللحن ، ووهنت الملاحظة الدقيقة التى تمتاز بها ، وهى اختلاف المعانى طوعاً لاختلاف شكل آخر الكلمة ، فإن هذه الميزة كانت موفورة لديهم وهم بعيدون

عن مخالطة سواهم من ذوى اللغات الأخرى التى خلت منها ، ولقد كان هذا النوع أول اختلال طرأ على اللغة العربية منذ كان الإسلام وكان الموالى والمتعربون ، وطفق يزداد رويداً رويداً ما طال الزمن وتفسحت رقعة الإسلام .

سبب وضع النحو

قال أبو الطيب : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم : الإعراب ، لأن اللحن ظهر فى كلام الموالى والمتعربين من عهد النبى صلى الله عليه وسلم ؛ فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال : " أرشدوا أخاكم فقد ضل " ؛ وقال أبو بكر لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن »(١) .

وقال ياقوت : « ومر عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قوم يسيئون الرمى ، فقرعهم ؛ فقالوا : إنا قوم " متعلمين " فأعرض مغضباً وقال : والله لخطؤكم فى لسانكم أشد علىّ من خطئكم فى رميكم »(٢) — وقال ابن جنى : « ورووا أيضاً أن أحد ولاة عمر رضى الله عنه كتب

---

(١) راجع مراتب النحويين . ونقل هذا السيوطى فى المزهر أوائل النوع الرابع والأربعين ، والحديث الشريف مذكور فى الخصائص (باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر إلخ) جـ١ ص ١٠٨ ، ومعجم الأدباء (الفصل الأول فضل الأدب) جـ١ ص ٨٢ ، والأثر المذكور نسب فى معجم الأدباء المولى السالف للشعبى .

(٢) الموضع السابق فى المعجم .

إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطاً»[١] — وقال ابن قتيبة : «سمع أعرابي مؤذناً يقول أشهد أن محمداً رسولَ الله بنصب رسول فقال : ويحك ! يفعل ماذا ؟ . . . ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون، فقال سبحان الله! يلحنون ويربحون، ونحن لا نلحن ولا نربح»[٢] — وقال ابن عبد ربه : «ودخل على الوليد بن عبد الملك رجل من أشراف قريش فقال له الوليد: من ختنَك ؟ قال له : فلان اليهودي . فقال : ما تقول ؟ ويحك ! قال : لعلك إنما تسأل عن ختني يا أمير المؤمنين هو فلان بن فلان»[٣]. وهكذا انتشرت جرثومة اللحن، فأعدت الخاصة حتى صاروا يعدّون من لا يلحن ، قال الأصمعي: «أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل : الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وابن القرية ، والحجاج أفصحهم» ، وانتقلت

(١) راجع الخصائص ، المبحث السابق ؛ وقد ذكر النحاة والمؤرخون هذا الأثر مع تغيير في بعض الكلمات ومع تعيين الوالي وهو أبو موسى الأشعري إذ كان واليه بالبصرة . وتعيين اللاحن وهو أبو الحصين بن أبي الحر العنبري كما في ترجمة يزيد بن مفرغ الحميري في وفيات الأعيان ، وتعيين اللحن وهو قول الكاتب : من أبو موسى الأشعري . راجع باب الاستثناء في المفصل وشرحه ، وفي شرح الرضي على الكافية . وفي معجم الأدباء جـ١ ص ٨٠ حادثة أخرى تماثل هذه استشخص عمر فيها العامل وضربه بالدرة .

(٢) راجع عيون الأخبار (كتاب العلم والبيان : الإعراب واللحن) جـ ٢ ص ١٥٨ ومابعدها ، والحادثة الثانية مذكورة أيضاً في المعجم الموضع السابق .

(٣) راجع العقد الفريد (كتاب الياقوتة في العلم والأدب : الإعراب واللحن) جـ ٢ ص ٤٨٠ ، لكن في خزانة الأدب شاهد ٩٥١ نسبة هذه الحادثة إلى عبد العزيز ابن مروان.

من الحاضرة إلى البادية ، قال الجاحظ : « قالوا وأول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي » . كل ذلك والدولة الأموية ما فتئت قائمة ، والنعرة العربية مستحصدة المرة ومانعة الذرّة. وسترى أمثلة كثيرة من اللحن عند الكلام على واضع النحو اجتزأنا بذكرها ثمة حتى لا يكون الحديث معاداً . على أن ما رأيته وما ستراه قُلّ من كُثر وبعض من كل .

لهذا وذاك أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول الإسلامي أن يصدوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة بما هدوا إليه ، وسموه علم النحو ، غير أنهم لم تتفق كلمتهم على نوع السبب المفضى إلى وضعه ، فبعض المصادر التاريخية تذكر وقائع معينة كانت هي السبب عندهم ، وهي — مع كثرتها — لا تتفاوت عند المقارنة بينها قوة وضعفاً ، لا من ناحية الرواية ولا من ناحية اقتضاء الوضع ، وبعض المصادر الأخرى لا تقصر السبب على حادثة خاصة ، بل تعدّه نتيجة لازمة لتلك الحوادث ، السابقة منها والآتية أمثلة ملتفة بعضها على بعض . وما أشبه هذا الرأي بالصواب ، فغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء ويستفرغوا مجهوداً جباراً يؤرقون فيه عيونهم ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فن خطير خالد الأثر في اللغة العربية وأبناء العروبة من جراء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى . ومن جهة أخرى أين المؤهلات التي ترجح كفة حادثة جزئية على مثيلاتها ؟

وفى ذلك ترجيح بلا مرجح . فالحق الذى لا ينبغى الحيود عنه أن وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة . قال ابن خلدون : « فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذى كان فى أيدى الأمم والدول ، وخالطوا العجم . تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التى للمتعربين . والسمع أبو الملكات اللسانية . ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها ، لجنوحها إليه باعتياد السمع ، وخشى أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ، ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم . فاستنبطوا من مجارى كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه ، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع ، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات ، فاصطلحوا على تسميته إعراباً . وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا ، وأمثال ذلك ، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم ، فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو »[1] .

متى وأين كان وضعه ؟

عرفت مما سلف أن وضعه فى الصدر الأول للإسلام ، لأن علم النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ، ولم يك قبل

---

(١) المقدمة ، الفصل السادس فى العلوم إلخ . . . علم النحو .

الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه ، فإنهم فى جاهليتهم غنيون عن تعرفه ، لأنهم كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، فيتكلمون فى شئونهم بدون إعمال فكر ، أو رعاية قانون كلامى يخضعون له ، قانونهم ملكتهم التى خلقت فيهم ، ومعلمهم بيئتهم المحيطة بهم ، بخلافهم بعد الإسلام ، إذ تأشبوا بالفرس والروم والنبط وغيرهم ، فحل بلغتهم ما هال الغُيُر عليها وعلى الدين ، حتى هرعوا إلى وضع النحو كما تقدم . وهذا هو التحقيق الذى عول عليه الجمهور ، فقد زعم بعض العلماء أن العرب كانوا يتأملون مواقع الكلام ، وأن كلامهم ليس استرسالا ولا ترجيماً ، بل كان عن خبرة بقانون العربية ، فالنحو قديم فيهم ، أبلته الأيام ثم جدده الإسلام على يد أبى الأسود الدؤلى بإرشاد الإمام على كرم الله وجهه . ومن هؤلاء العلماء أحمد بن فارس فى أوائل كتابه « الصاحبى » ، بل غلا غلواً شديداً إذ نسب للعرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم . حتى انتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذى علم آدم الأسماء كلها . وما من شك فى أن هذا الرأى ناء عن المعقول ، جار وراء الخيال والوهم . نعم إن تحديد زمن وضعه فى الإسلام لا سبيل إليه البتة ؛ وفى تعيين الواضع له فى المبحث الآتى تقريب أزمنه .

وقد كان وضعه ونشوؤه فى العراق ، لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب وغيرهم ، توطنه الجميع لرخاء الحياة فيه ، فكان أظهر بلد انتشر

فيه وباء اللحن الداعى إلى وضع النحو .

وما حاجة عرب البوادى فى الحجاز إليه ، وما برحت لغتهم فصيحة؟

وضعه عربى محض

نشأ النحو فى العراق صدر الإسلام لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة ، ثم تدرج به التطور تمشياً مع سنة الترقى حتى كملت أبوابه ، غير مقتبس من لغة أخرى ، لا فى نشأته ولا فى تدرجه . وقد اختلف العلماء فى أول ما وضع منه على رأيين : أحدهما أن أول ما وضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه ، ثم استمر الوضع فيما بعده على هذا النمط ، وذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة اعتماداً بالروايات المستفيضة التى اقترن فيها الوضع باللحن ، إلا أن تعيين الباب الموضوع أولا منوط بالرواية التى قوى سندها من بين الروايات . والآخر أن أول ما وضع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر فى الاستنباط ، لأن وضعه مبنى على أساس من التفكير فى استخراج القواعد من الكلام لداعى انتشار اللحن ، فالموضوع أولا ما كثر دورانه على اللسان ، ثم ما يليه وهكذا ، ولذا قيل إن الموضوع أولا الفاعل ثم ردفه المفعول ثم المبتدأ والخبر وهكذا . وما تقدم هو ما أطبق عليه علماؤنا خلفاً بعد سلف ، وزعم بعض المستشرقين أن علم النحو منقول من لغة اليونان ، لأن وضعه فى العراق إنما كان بعد خلاط العرب والسريان ، وتعلمهم ثقافتهم ،

والسريان نحو قديم ورثوه عن اليونان ، وزعم بعض آخر منهم رأياً ثالثاً : فيه بعض موافقة ومخالفة لكل من الرأيين المذكورين ، وافق الرأى الأول فيما وضع منه ابتداء فقط . والثانى فيما أحدث فيه بعد دور التكوين من تنظيم فى التقسيم والتعريف والتعليل ، قال ليتمان : « اختلف الأورباويون فى أصل هذا العلم ، فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب ، وقال آخرون ليس كذلك ، وإنما كما تنبت الشجرة فى أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب ، وهذا هو الذى روى فى كتب العرب من زمن . ونحن نذهب فى هذه المسألة مذهباً وسطاً . . . وهو أنه أبدع العرب علم النحو فى الابتداء ، وأنه لا يوجد فى كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، لكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان فى بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو . . . وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف ، قال سيبويه : فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى : وهذا تقسيم أصلى ، أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط ، وهذه الكلمات ترجمت من اليونانى إلى السريانى ومن السريانى إلى العربى ، فسميت هكذا فى كتب الفلسفة ، لا فى كتب النحو . أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت»[١] .

تلك هى الأقوال الثلاثة . والمعول عليه منها الأول ، إذ الثانى مجرد افتراض لا سر له إلا الولوع بالانتقاص من العرب ، والثالث لا يناهض

---

(١) محاضرات ليتمان .

الأول فيما خالفه فيه ، فإنه غير مسلم أن يكون علماء العرب عيالا على غيرهم فيما يتصل بتنظيمه بعد اهتدائهم إلى اختراعه وابتكاره .

واضعه

علمت إجمالا أن واضعه من رجالات عصر الإسلام على ما تقدم بيانه ، لكنهم اختلفوا واضطرب اختيارهم متقدمين ومتأخرين ، كابن سلام فى طبقات الشعراء ، وابن قتيبة فى المعارف ، والزجاجى فى الأمالى ، وأبى الطيب اللغوى فى مراتب النحويين ، والسيرافى فى أخبار النحويين البصريين ، والزبيدى فى الطبقات ، وابن النديم فى الفهرست ، والأنبارى فى نزهة الألبا ، والقفطى فى إنباه الرواة — فيمن هو الواضع ؟

على أن هذا الاختيار لا يعدو فى الواقع أن يكون إما للإمام علىّ كرم الله وجهه ، كما يرى الأنبارى والقفطى ، أو لأبى الأسود الدؤلى رضى الله عنه ، كما يراه السابقون قبلهما . فأما عزو الوضع إلى نصر ابن عاصم الليثى أو عبد الرحمن بن هرمز فبمعزل عن الاختيار والتأييد . ولا أطيل الحديث بنقل كلام هؤلاء العلماء جميعاً مكتفياً بنقل كلام الأنبارى ، لأنه أعناهم بهذا المقام ، وقد سرد معظم نقول السابقين عليه مع جودة الترتيب ، فذكر مختاره أولا مع روايتين فى سبب وضع علىّ

كرم الله وجهه ، ثم ذكر مختار غيره مع روايات أربع فى سبب وضع أبى الأسود رضى الله عنه . ولعلك ذاكر ما لفتنا النظر إليه سابقاً فى سبب الوضع من أن الحق عدم الوقوف فى سبب الوضع على أى قول عند سبب خاص ، ثم فند القولين الأخيرين ، ثم عاد مصرحاً برجحان اختياره قال : «اعلم أيدك الله تعالى بالتوفيق ، وأرشدك إلى سواء الطريق ، أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى . . . وسبب وضع علىّ عليه السلام لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال : دخلت على أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، فوجدت فى يده رقعة ، فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إنى تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعنى الأعاجم ، فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبئ به ، والحرف ما أفاد معنى ، وقال لى : انحُ هذا النحو ، وأضف إليه ما وقع إليك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم . قال : ثم وضعت بابى العطف والنعت ، ثم بابى التعجب والاستفهام ، إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكنّ ،

فلما عرضتها على على ّ عليه السلام أمرنى بضم لكن ّ إليها ، وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه ، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية ، قال : ما أحسن هذا النحو الذى قد نحوت ! فلذلك سمى النحو . . . وروى أن سبب وضع على عليه السلام لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ لا يأكله إلا " الخاطئين " فوضع النحو » .

ويروى أيضاً أنه قدم أعرابى فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال من يقرئنى شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال إن الله برىء من المشركين ورسولِهِ بالجر ، فقال الأعرابى أوَ قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر عليه السلام مقالة الأعرابى فدعاه ، فقال : يا أعرابى ، أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى ؟ فأقرأنى هذا سورة براءة ، فقال إن الله برىء من المشركين ورسولِهِ ، فقلت : أوَ قد برئ الله تعالى من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ عنه ، فقال عمر رضى الله عنه : ليس هكذا يا أعرابى ، فقال : كيف هى ياأمير المؤمنين ؟ فقال : إن الله برىء من المشركين ورسولُه ، فقال الأعرابى : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم ، فأمر عمر رضى الله عنه ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو . . . وروى عاصم قال : جاء

أبو الأسود الدؤلى إلى زياد ، وهو أمير البصرة ، فقال إنى أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم ، وفسدت ألسنها ، أفتأذن لى أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم ؟ فقال له زياد : لا تفعل ، قال : فجاء رجل إلى زياد فقال : أصلح الله الأمير ، توفى أبانا وترك بنونا ، فقال له زياد توفى أبانا وترك بنونا ؟! ادع لى أبا الأسود ، فلما جاءه قال له : ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ، ففعل . ويروى عنه أيضاً أن أبا الأسود قالت له ابنته ما أحسنُ السماء ، فقال لها : نجومها ، فقالت : إنى لم أرد هذا ! وإنما تعجبت من حسنها ، فقال لها : إذن فقولى ما أحسنَ السماء ، فحينئذ وضع النحو . وأول ما رسم منه باب التعجب .

وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم ، فأما من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم فليس بصحيح ، والصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب ، رضى الله عنه ، لأن الروايات كلها تسند إلى أبى الأسود ، وأبو الأسود يسند إلى على ، فإنه روى عن أبى الأسود أنه سئل فقيل له : من أين لك هذا النحو ؟ فقال : لفقت حدوده من على بن أبى طالب»[1] .

ولا ريب أن الاختلاف فى المختار من القولين بين الجماعة والأنبارى

---

(١) راجع نزهة الألبا ، وقد تركنا رواية أخرى عن زياد .

مرجعه إلى الحدس والتخمين ، فليس مع أحد المختارين ما يرجحه على الآخر ، لا من العقل ولا من النقل المتواتر ، فما هي إلا روايات يناهض بعضها بعضاً ، غير أن الظنون متفاوتة عند الموازنة بين المتكافئين ، ويظهر أن الحق في جانب الجماعة ، فإن وضع النحو أمر خطير يتقاضى من القائم به عناية مبذولة إليه خاصة ، وصدوفاً عن مشاغل الحياة عامة ، ووقتاً طويلا يستنزف في التقصى للكلام العربي وإعمال الفكر واستخراج القواعد ، في حياة كلها هدوء واستقرار ، يرفرف عليها جناح الأمن والسلام . وحياة الإمام على كرم الله وجهه تقضّت في النضال العنيف والشجار المستحر ، ملأتها الحوادث المروعة ، واكتنفتها أمواج الاضطرابات الشاملة ، فبعيد أن الإمام يواتيه الوقت ... للنهوض بأعباء هذا العمل الجلل ، على أنا لا نأبى أن له اليد الطولى على أبي الأسود في الإرشاد له ، والإشراف عليه ، وتقريره لما صح في استنتاجه ، وقد يكون في ذلك تقريب للجمع بين الاختلاف في المختار ، فللإمام فضل الهداية إلى الأساس ، ولأبي الأسود فضل القيام بوضعه على ضوء هدى الإمام .

واضعه أبو الأسود الدؤلي

فالذي نخاله قريباً إلى الواقع ويرتضيه النظر أن أبا الأسود هو واضع هذا الفن ، ونسبة الوضع للفن إنما تعدّ نتيجة لقيام الواضع ببعض

الأبواب الأساسية فى ذلك الفن ، وهذا ما كان من أبي الأسود كما رأيت ، واختيار الأنباري نسبة الوضع للإمام أول كلامه اعتماداً على تفهيم الإمام أبا الأسود أقسام الكلمة وأقسام الاسم والباقى من النواسخ ، إنما يتم لو تظاهر جمهرة العلماء المعنيين بهذا الشأن على الموافقة على هذه الرواية والاعتزاز بها ، مع أن الذى قد سبق إليها — وهو الزجاجى — ساقها على أنها رواية من الروايات فحسب ، ونقلها عنه كذلك ياقوت فى ترجمة الإمام ، أما الباقون فلم يعرضوا لها ، وتصريحه آخر كلامه بالاختيار استناداً لرجوع الروايات عن أبى الأسود إلى الإمام فى النهاية ، لا يتم أيضاً مع عدم مخالفتنا له فى رجوع الروايات للإمام ، ولا يؤدى ذلك إلى انتماء الوضع له على ما سبق فى التقريب بين الاختيارين .

ومما يؤيد نسبة الوضع إلى أبى الأسود ما روى ابن النديم محمد بن إسحق فى الفهرست أن رجلا بمدينة الحديثة اسمه محمد بن الحسين كان جماعة للكتب ، وقد آلت إليه خزانة صديق له كان مشتهراً بجمع الخطوط القديمة . قال ابن إسحق : « فرأيتها وقلبتها فرأيت عجباً ، إلا أن الزمان قد أخلقها ، وعمل فيها عملا أدرسها . . . ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبى الأسود ما هذه حكايته ، وهى أربع أوراق وأحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط

عتيق هذا خط علان النحوى ، وتحته هذا خط النضر بن شميل»[١] .

ولقد درج على هذا الرأى متقدمو المؤرخين من أصحاب الطبقات والمعاجم ، واحتذى حذوهم المتأخرون عدا الأنبارى ، فمن الغريب بعدئذ أن يستنكر المستشرقون هذه النسبة المتواطأ عليها قديماً وحديثاً زعماً منهم أن عصر أبى الأسود لا يتواءم وهذه الاصطلاحات الوضعية المرتبة التى بأيدينا ، وإنما هى وليدة عصر متأخر عنه ، تطور فيه التعلم حتى صار مناسباً لهذه القواعد المرتبة قالوا : «وليس حقًّا ما يقال : إنه (أبا الأسود) واضع أصول النحو العربى»[٢] .

وقد اقتفى أثرهم بعض علماء العصر الحاضر . ولهذا تخلّص الأستاذ أحمد أمين من الموقف بتأويل بعيد تدرج به إلى التوفيق بين الاعتراف بما هو مستفيض شائع وهذا الرأى الجديد ، وتلمس وجهاً لنسبة الوضع إلى أبى الأسود بعد تسليم صحتها ، لكن على وجه آخر فقال : «ويظهر لى أن نسبة النحو إلى أبى الأسود لها أساس صحيح ، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط ، وهو أنه ابتكر شكل المصحف . . . وواضح أن هذه خطوة أولية

---

(١) راجع الفهرست ، الفن الأول ، من المقالة الثانية .

(٢) راجع دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ، العدد الخامس ، ترجمة أبى الأسود .

فى سبيل النحو تمشى مع قانون النشوء ، ويمكن أن تأتى من أبى الأسود ، وواضح كذلك أن هذا يلفت إلى النحو ، فعمل أبى الأسود يسلم إلى التفكير فى الإعراب ووضع القواعد له . . . وأن هذه الأمور لما توسع العلماء فيها بعد ، وسموا كلامهم نحواً ، سحبوا اسم النحو على ما كان قبلُ من أبى الأسود ، وقالوا : إنه واضع النحو للشبه فى الأساس بين ما صنع وما صنعوا ، وربما لم يكن هو يعرف اسم النحو بتاتاً . . . إنما الذى كان له الفضل الأكبر فى ذلك الخليل بن أحمد ذو العقل الجبار المبتكر الذى قل أن يوجد له نظير فى علماء ذلك العصر . . . وهو الذى عمل النحو الذى نعرفه إلى اليوم »[١].

نعم ، نحن لا ننكر ما للخليل من الفضل ، لا على النحو بل على كثير من علوم اللغة العربية ، وستعرف آثاره فى ترجمته إن شاء الله تعالى ، لكنا مع ذلك على رأينا الأول .

فليس بغريب على أبى الأسود الذى أوتى العلم الواسع أن يلهم هذا الفن ويضع تعاليمه التى يسار عليها وينسج على منوالها ، ولا ندعى أنه قد وفق إليه على غرار ما نراه فى كتبنا من تعريفات ومصطلحات وتقاسيم ، فإن طبيعة عهده السابق على عصر المقننين تقتضى مجرد اتجاهه إلى أبواب هذا العلم إجمالا حسبما تقتضيه الفطرة العربيه على وَفق ما ورد فى مختلف الروايات الكثيرة التى صرحت بنسبة الوضع إليه فقط بدون

---

(١) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٨٦ وما بعدها .

تعرض إلى التفصيل ، وذلك كاف فى عده المؤسس له ، نعم قد تطور بمسايرة الزمن وأضيف إليه من كل طبقة بعد أخرى ما ضخمه ، وصيره فناً مستكمل الدعائم ، مرتب الأبواب ، منظم التقسيم ، مع التعاريف التى امتازت بها الأبواب والتقاسيم والاصطلاحات العلمية الخاصة ، إلا أنه مما لا يختلف فيه اثنان أن النهضة بهذا العلم فى تلك النواحى كان عمادها الخليل بن أحمد . فمن عهده انتظم شتاته ، والتأم عقده ، واتخذ تعليمه دوره الفنى ، كما ستقف على ذلك فى أطواره ، ومع هذا فإن عناصره الأساسية التى اهتدى إليها أبو الأسود بتعليم الإمام على وإقراره لم تتغير ولم تتبدل .

ولقد اتفق العلماء متقدمين ومتأخرين على أن أبا الأسود هو الذى ابتكر شكل المصحف ، فلعل ذلك كان منه تكميلا لما بدأ به من القيام بما يحفظ على المسلمين كتابهم الكريم ولغتهم الشريفة .

وما لنا ننكر هذه النقول الصريحة وقد وافق عليها الخلف بعد السلف عصراً بعد آخر تلك الأزمنة المتطاولة ، ولم نر منهم نكيراً ؟

على أننا لو تمثلنا شخصيته ونزعته وعصره الذى كان ينشر فيه علمه بالبصرة لأيقنا صحة هذه النسبة ، فقد كان علوىّ الرأى ، يجاهر بتشيعه وهواه ، فيمدح الإمام بالقصائد الحسان . وعمال البصرة وسواد العراق من قبل معاوية يشقون عليه ويعنتونه ، حتى بنو قشير الذين جاورهم وصاهرهم بزواجه منهم امرأته أم عوف أجرموا معه ، فسبوه ونالوا من

عليّ كرم الله وجهه إيلاماً له ، وقذفوه ليلا بالحجارة . قال المبرد : « وكان بنو قشير عثمانية ، وكان أبو الأسود نازلا فيهم ، فكانوا يرمونه بالليل ، فإذا أصبح شكا ذلك ، فشكا مرة فقالوا : ما نحن نرميك ولكن الله يرميك ، فقال : كذبتم والله لو كان الله يرميني لما أخطأني »[١] .

أضجر ذلك كله أبا الأسود ، وأقض مضجعه ، فانزلق إلى هجاء أمير العراق زياد وابنه عبيد الله ، وهما ما هما ! وقد توالت خلافة الأمويين زمناً ليس بالقصير ، وهم منطوون على نار من الحقد للعلويين وأتباعهم ، إذ لم تقم دولتهم إلا بدعوى المطالبة بدم عثمان ، بعد اتهامهم أمير المؤمنين علياً بالتفريط فيه والتغاضي عن السافكين دمه رضوان الله عليه ، فكيف يدعون أمراً خطيراً كهذا يمضى على كرّ الزمان ويخلد فى بطون الأسفار ! وهم أحرص الناس على الغض من شأن العلويين وشيعتهم ، ولا سيما فى مثل هذا الشأن ذى البال والأثر الخالد .

تسميته بالنحو بعد أبى الأسود

روت كتب الأدب والتراجم على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بالعربية فى عصر أبى الأسود ، قال ابن سلام فى الطبقات : « وكان أول من استن العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلى » ، وقال ابن قتيبة فى المعارف : « أول

(١) الكامل مع الرغبة جـ ٧ ص ١٢٣ .

من وضع العربية أبو الأسود » ، وقال ابن حجر فى الإصابة : « أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود » ، فالتسمية بالنحو بعد عصره . إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية ، فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية ، وصرح فيها باسم النحو ، كما ستقف على ذلك فى الطبقات إن شاء الله تعالى ، فما يذكر فى كتب التراجم من نسبة التسمية بالنحو إلى أبى الأسود مبنى على التسامح ، وملاحظ فيه انسحاب التسمية الطارئة بالنحو بعدُ على ما كان من أبى الأسود ضرورة أن ما وضعه أبو الأسود أساس ما رسموه بالنحو ، ولو عنى أصحاب التراجم بتعيين صاحب التسمية وقتها لأغنونا عن تنازع الظنون .

سبب التسمية بالنحو

اسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم لمقتضى الملابسات المناسبة فى نظرهم ، وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام ما وضعه فأقره بقوله : « ما أحسنَ هذا النحو الذى قد نحوت » ، فآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التى كان يراد بها أحد معانى النحو اللغوية ، والمناسبة بين المعنيين : اللغوى والاصطلاحى جلية .

نشأة النحو وتدرجه

نشأ النحو أول أمره صغيراً شأن كل كائن ، فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله ، ونفذ إليه تفكيره ، ثم أقره الإمام على ما وضعه ، وأشار عليه أن يقتفيه ، فقام بما عهد إليه خير قيام ، ولم يهتد بحث العلماء إلى يقين فيا وضعه أبو الأسود أولا على ما سلف تفصيلا ، وكانت هذه النهضة الميسونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من هذا الفن اتقاء لوباء اللحن الزارى بصاحبه ، وبخاصة الموالى الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقى هذا العلم رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة ، وحباً في معرفة لغة الدين الذى اعتنقوه ، وطمعاً في رفع قدرهم بين العرب ، فصدقت عزيمتهم في دراسته والتزيد منه ، وما انفكوا جادين فيه بعدئذ حتى نبغ منهم كثير قاموا بأوفى قسط في هذا العلم ، وقادوا حركته العلمية قال المبرد : «مر الشعبي بقوم من الموالى يتذاكرون النحو ، فقال لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده»[1] — فكان منهم علماؤه المبرزون دراسة وتأليفاً حتى أشير إليه ردحاً من الزمن أنه علم الموالى .

فلأبي الأسود الفضل الوافر في بذر الغرس الذى نما وترعرع وازدهر

---

(١) الكامل مع الرغبة جـ ٤ ص ١٩٣ .

على كرّ الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه وما ابتدعه ، فازداد فيه التدوين والتصنيف شيئاً فشيئاً ، غير أن هذا العلم لم تطل عليه الأيام كسائر الفنون ، فاكتمل وضعه قبلها ، والباعث على النشاط فيه والسرعة شعور العرب بالحاجة إليه قبل كل علم ، فإن الفتوحات الإسلامية متوالية فى الأمصار ، والعرب متدفقون عليها ، والامتزاج مستحكم بينهم وبين من دخلوا فى حوزتهم وعثيّر اللحن منتشر أقذى الأبصار ، فهبّ العلماء لا يلوون على شىء منكمشين فى تدوينه ، فكان يسير بخطى فسيحة تبشر بالأمل القوى العاجل ، حتى نضج ودنا جناه ، فتم وضعه فى العصر الأموى من دون سائر العلوم اللسانية .

وما استهل العصر العباسى إلا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق فى العراقين (البصرة والكوفة) ، وكمل وأوفى على الغاية فى بغداد ولما ينقض العصر العباسى الأول ، وذلك قبل تمام القرن الثالث الهجرى .

ولقد تلمسنا تعرف المراحل التى اجتازها هذا العلم طبقاً لنواميس النشوء ؛ فلكل علم أطوار يمر بها كما يمر الحى بأطوار الحياة : وليداً وناشئاً وشاباً وكهلا ، فى كثير من الكتب التى يخال فيها التعرض لذلك ، فما وقفنا على ما يشفى الغلة وينير السبيل ، فلاح لنا بعد إنعام الفكرة وإطالة النظرة أن نجعل الصلة بين هذه المراحل والعلماء القائمين بأمر هذا الفن ، إذ كان على أيديهم ما نقله من طور إلى آخر .

روى لنا التاريخ أن البصريين هم الذين وضعوه بتعهدوه بالرعاية

قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر ، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده، واستحهثما التنافس الذى جدّ بينهما واستحرت ناره ردحاً من الدهر ينيف على مائة سنة، خرج بعدها هذا الفن تام الأصول ، كامل العناصر ، وانتهى الاجتهاد فيه ، وحينذاك التأم عقد الفريقين فى بغداد ، فنشأ المذهب البغدادى الذى عماده الترجيح بين الفريقين ، ثم شعّ نور هذا العلم فى سائر البلاد الإسلامية التى احتفظت به بعد أن دالت دولة بغداد العلمية ، وفى طليعتها الأندلس فى عصرها الزاهر ، ومصر المعزية والشام وما يتاخمها .

أطوار النحو الأربعة

وعلى ضوء هذا التاريخ قد عددنا أطواره أربعة : طور الوضع والتكوين (بصرى) ، طور النشوء والنمو (بصرى كوفى) ، طور النضج والكمال (بصرى كوفى) ، طور الترجيح والبسط فى التصنيف (بغدادى وأندلسى ومصرى وشامى) .

على أنه ليس فى الاستطاعة وضع حد توقيفى ينفصل به كل طور عما يسبقه أو يعقبه ، فإن الأطوار لا بد من تداخلها وسريان بعض أحكام سابقها على لاحقها ، كما أنه لا مناص من تسرب شىء مما فى تاليها على بادئها ، فغير ممكن أن يوجد الطور دفعاً ، وإنما تلده

المؤثرات التي تسبقه وتمهد له ، وهي بالطبع في غيره ، إلا أنها لما تكاثرت وتزايدت حتى بدا للعلم بمقتضاها طابع آخر غير الطابع السابق عليه استوجبت جعله في طور آخر جديد ، ولا يكون ذلك التمييز الظاهر إلا بعد انقضاء زمن المداخلة بين الطورين . وعلى هذا الأساس فإن تحديد هذه الأطوار إلى التقريب أقرب منه إلى التحقيق ، وبدهي أن تحديدها بالعلماء على ماسبق يعود بالتبع إلى طبقاتهم التي يمثلونها ؛ وستعرف هذه الطبقات مرتبة بحسب الزمن مع تراجم علمائها كلهم ، وإننا سنكتفي في هذا التحديد بالعلماء المبرزين المعلَمين فقط للاختصار .

الأول طور الوضع والتكوين
(بصري)

هذا الطور من عصر واضع النحو أبي الأسود إلى أول عصر الخليل ابن أحمد ، وقد سلف أن وضعه انتهى في عصر بني أمية .

هذا هو الطور الذي استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته ، والكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن ، اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود حتى تأصلت أصول منه كثيرة وعرفت بعض أبوابه .

فإن الطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في تثمير ما تلقته عنه ، ووفقت إلى استنباط كثير من أحكامه ، وقامت بقسط

فى نشره وإذاعته بين الناس . وكان من أفذاذ هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل ؛ ونصر بن عاصم الليثى ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر العدوانى ، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية ، ويغلب على الظن أن ما تكوّن من نحو هذه الطبقة — فضلا عن قلته — كان شبه الرواية للمسموع ، فلم تنبت بينهم فكرة القياس ، ولم ينهض ما حدث فى عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثُغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة ، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم ، فلم يؤثر عنهم إلا بعض نُتف فى مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة ، إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم فى صدورهم ورواياتهم بلسانهم ، وزعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود قد وضع مختصراً على ما تقدم بيانه .

أما الطبقة الثانية التى كانت أكثر عدداً من سابقتها فقد كانت أوفر منها حظّاً فى هذا الشأن ، إذ وطأت لها سبيله ، فازدادت المباحث لديها ، وأضافت كثيراً من القواعد ، ونشأت حركة النقاش بينها ، فجدت فى تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هيأ لها وقتها ، واستطاعت التصنيف فدوّنت فيه بعض كتب مفيدة ، وكان من المشار إليهم فيها عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى يقول فيه أبو الطيب : «وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه»[1] ، وكان

(١) مراتب النحويين .

يخطئ الفرزدق كثيراً حتى هجاه ، وستعرف تفصيل ذلك فى ترجمته بمشيئة الله تعالى ، وعيسى بن عمر الثقفى صاحب الكتابين فى النحو : الجامع والإكمال ، وقد نوه عن فضلهما الخليل بن أحمد بقوله :

ذهب النحو جميعاً كله   غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع   فهما للناس شمس وقمر

وأبو عمرو بن العلاء صاحب التصانيف الكثيرة على ما ستعرف فى ترجمته ، ورجال هذه الطبقة أظلتهم الدولة العباسية جميعاً خلا عبد الله بن أبى إسحاق الذى مات سنة ١١٧ هـ .

لم ينقض هذا الطور حتى وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله بعثهم إلى التزيد فيها ، فاختمرت بينهم فكرة التعليل التى كان أول متجه لها ابن أبى إسحاق ، كما أنه أول من نشط للقياس ، وأعمل فكره فيه ، وخرج مسائل كثيرة عليه ، ووافقه عليه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهما ، فانفسح ميدان القول فى هذا العلم ، وأنس الناس به ، وتداولوه فى كتبهم التى كانت تساير روح هذا العهد ، فقد كانت مزيجاً من النحو والصرف واللغة والأدب وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية ، لأن هذه الفروع كانت متداخلة آخذاً بعضها بحجز بعض ، لقرب الوشيجة بينها فى الغرض والمقصد ، فكان الأديب حينذاك نحوياً صرفياً لغوياً ، والنحوى أديباً لغوياً صرفياً وهكذا ،

يحملنا على هذا ما روى لنا عنهم فى نقاشهم ومحاوراتهم ، وإن لم تصلنا مؤلفاتهم التى طارت بها عواصف الأيام ، ونالها ما نال أربابها من الزوال ، وصدق المتنبى فى قوله :

تتخلف الآثار عن أصحابها حيناً ويدركها الفناء فتتبع

نعم أخذت هذه الفروع تمتاز بعضها من بعض فى البحث والتدوين من أوائل الطور الثانى تدريجاً حتى اشتهر بعض العلماء بالنحو ، وأشير إلى آخر باللغة ، ودواليك . . .

الثانى طور النشوء والنمو
(بصرى كوفى)

هذا الطور من عهد الخليل بن أحمد البصرى ، وأبى جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسى إلى أول عصر المازنى البصرى ، وابن السكيت الكوفى .

فهذا الطور مبدأ الاشتراك بين البلدين فى النهوض بهذا الفن والمنافسة فى الظفر بشرفه ، فقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصرية برياسة الخليل ، والأولى الكوفية بزعامة الرؤاسى ، وكذا بعدهما طبقتان من كل من البلدين ، فوثب هذا الفن وثبة حيى بها حياة قوية أبدية بعد ، وكان هذا الطور حريًّا أن يسمى طور النشوء والنمو .

ونقصد الآن بالنحو معناه العام الذى يشمل مباحث الصرف ، لأن

مباحث رجال الطور الماضي كانت منصرفة حول أواخر الكلمات كما عرف عنهم . بخلاف رجال هذا الطور ، فإنهم قد اتجهت أنظارهم إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضاً ، فقد راعهم ما اعتورها من خطأ يجب درؤه . وذلك أنهم ما حاولوا صون الكلام من غوائل اللحن فى أطرافه إلا ضنًّا به ألا ينهض بالإفادة والاستفادة المقصودتين منه ، ورعاية أواخر الكلمات بقوانين النحو إن كفلت دفع اللحن عن الكلام . وأصلحت هيكله الصورى للتأدية العامة ، فإن تلك التأدية لا تتم فيه إلا إذا سلمت جواهر أجزائه التى يتقوم بها ، وما تأخرت ملاحظتها لهذا الحين إلا لقلة العثرات فيها بالإضافة إلى العثرات التى كانت تعترض الكلام فى أواخر أجزائه ، ولأن الخطأ فيها لا يذهب بالمعنى المقصود للمتكلم كالخطأ فى أواخر الكلمات ، كما لمست هذا فى سبب وضع النحو .

فى هذا الحين ظهرت مباحث الصرف فى طى كتب النحو وشغلت منها فراغاً ، وعمّ الأمرين اسم النحو ، واستمر هذا الاندماج طويلا من الزمن حتى تدوول فى بعض كتب المتأخرين ، ولذا عرف بعضهم النحو بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ليشمل الأمرين .

نعم قد تقلص عن كتب النحو من أوائل هذا الطور ما لا يتصل به هذا الاتصال الوثيق ، كمباحث اللغة والأدب والأخبار ، ولا ريب أن للصرف من بين سائر علوم اللغة العربية قرابته الدنيا بالنحو ، على أن الخليل — وهو غرة جبين هذا الطور — قد جمع بين اللغة والنحو ،

فإنه ذكر فى كتاب العين الذى هو الأساس لكتب اللغة فيما نعلم مقداراً كبيراً من النحو .

ابتدأ هذا الطور ، وأخذ العلماء فى كتب النحو ومباحثه سمتاً آخر غير ما اتجهوا إليه فى الماضى على ما عرفت ، ونشطوا فى التقصى والاستقراء للمأثور عن العرب ، وفى إعمال الفكر واستخراج القواعد ، وكان مبعث ذلك النشاط هو التنافس البلدى الذى عرض إبَّان هذا الطور ، فرام كل من أهل البلدين (البصرة والكوفة) ظفراً على الآخر ، فالخليل — بعد أن جاب بوادى الحجاز ونجد وتهامة مواجهاً العرب فى صحرائها مستمعاً لأحاديثها — يعود إلى البصرة ، ويستجمع كل ما سمع ، ويشحذ ذهنه الحاد ، ويفرغ للبحث عن لآلئ هذا الفن من بحر علمه العميق ، حتى جمع أصوله ، وفرّع تفاريعه ، وضم كل شىء إلى لِفقه ، وساق الشواهد وعلل الأحكام ، وبلغ فى ذلك غاية محمودة فاتت كل من سبقه ، بيد أنه اكتفى عن تدوينه موسوعة فيه بطلبته الذين كان يملى عليهم ، وممن حمل الراية فى البصرة مع الخليل يونس إلا أنه قصر مجهوده على التلقى عنه ، ونصب نفسه للإفادة ، فكانت له حلقات دراسة يؤمها القاصى والدانى من فصحاء الأعراب وأهل العلم ، وكان له فى النحو أقيسة ومذاهب خاصة تفرد بها .

ولقد عاصرهما الرؤاسى الكوفى شيخ الطبقة الأولى الكوفية ، فإنه بعد اشتراكه معهما فى التلقى عن الطبقة الثانية البصرية يمَّم الكوفة ،

وألقى عصاه فيها ، وقد ألفى عمه معاذ بن مسلم الهراء الذى كان أقدم منه سنًّا يزاول هذا العلم ، إلا أنه كلف بالبحث عن الأبنية والتمارين إلى أن غلبت عليه الناحية الصرفية التى التفت إليها الكوفيون ، واستنبطوا للصرف كثيراً من القواعد التى سبقوا بها البصريين ، حتى عدهم المؤرخون الواضعين للصرف ، إذ كان الصرف عند البصريين فى المحل الثانى ، ولم يكف ذلك الكوفيين فى دفع التخلف اللاحق بهم على ما فاتهم من شرف النحو ، فتهالكوا عليه ، وتزاحموا بالمناكب ، شأن المفرط الذى يحاول تلافى خطئه ، فظهر فيهم علماء ، وانبعثت فيهم فكرة التأليف ، وكان أول مؤلف تداولوه بينهم كتاب « الفيصل » للرؤاسى ، روى ابن النديم وغيره : « وقال الرؤاسى : بعث الخليل إلىّ يطلب كتابى ، فبعثت به إليه فقرأه ، وكل ما فى كتاب سيبويه وقال الكوفى كذا فإنما يعنى الرؤاسى »[1] .

تكوّن على يد الإمامين : الخليل ومن معه من البصريين ، والرؤاسى ومن معه من الكوفيين ، بكل من البلدين مدرسة خاصة لها معالم تنحاز إليه كل فرقة ، وتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين .

فسطع فى سماء البصرة نجوم متألقة تألف منها عقد الطبقة الرابعة بزعامة سيبويه الذى وهب ملكة التصنيف والتنسيق ، فأبدع كتابه على

---

(١) راجع الفهرست : الفن الثانى من المقالة الثانية ، ونزهة الألبا ، ترجمة الرؤاسى ، ومعجم الأدباء ترجمته أيضاً جـ ١٨ ص ١٢٢ .

مثال لم يسبق إليه ، ولم يدع للمتأخرين استدراكاً عليه ، وكان يعاصرها الطبقة الثانية الكوفية التي كان يقودها الكسائي الذي لم يأل جهداً حتى أخرج للناس مؤلفات استفادوا منها ، وشدّ من أزره إقبال الدنيا عليه بعد اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد ، فأعتدّ للكوفيين فيها متكأ ، وسعى سعيه حتى كوّن من الكوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية ، ووقفت منها موقف الند للند ، فإنه الذي يعدّ بحق المؤسس للمذهب الكوفي ، ولولاه لذهبت ريحهم ولما خفقت بنودهم على بغداد التي عطفت عليهم من هذا الحين ورفعت شأنهم ، فاستفز ذلك البصريين لمناصبتهم أشد العداء وإشهار سلاح الخصام في وجوههم ، وما زال كل من البلدين جد حريص على حوز قصب السبق رغبة في التغلب وحرصاً على الإزراء بالآخر وتفانياً في الدنو من العباسيين ، فاتسعت رواياته واستفاض تعليمه بين الدهماء وازدادت تآليفه .

فالأخفش البصري شيخ الخامسة يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم ، ومعاصره الفراء الكوفي أستاذ الثالثة تغمره عطايا المأمون وتحفزه إلى نشر العلم وتتيح له أن يدوّن طوال الكتب التي راجت في بغداد والكوفة .

كل ذلك بفضل المناظرة التي بدأت هادئة أول الأمر بين البلدين على يد الخليل والرؤاسي ، ثم اشتدت على مرور الأيام ، وكان لها أثرها الفعال ، إذ كانت وقوداً صالحاً لإشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال

ما بقى من مواد هذا الفن ، فحمى وطيسها فى غضون هذا الطور ، واندلع لهيبها إلى نهاية الطور الثالث فصلى بنارها كثير من جلة البصريين وقليل من الكوفيين ، وسنذكر لمحة عنها إن شاء الله تعالى بعد إتمام الكلام على هذين الطورين (البصريين الكوفيين) ، فإنه عند تلاقى الفريقين ببغداد وابتداء الطور الرابع الجديد قد انطفأت نار العصبية البلدية ، واختبأ أوارها فلم تك مناظرات بصرية وكوفية .

وقصارى القول أنه لم ينصرم هذا الطور حتى قطع النحو شوطاً كبيراً شارف فيه النهاية ، فأرهفت له الأسماع ، وكثرت فيه المؤلفات التى أزيل منها ما ليس من فن النحو ، وإن كان التصريف ما لبث مندساً فيه عند البصريين ، فإن كتاب سيبويه — وهو البقية الباقية بأيدينا من مؤلفات هذا الطور والمرآة التى تنكشف بها صورة التأليف فيه — قد جمع بين الفنين .

ولقد بهر العلماء أمر هذا الكتاب ، إذ قصرت هممهم عن مطاولته حيناً من الدهر ، فلم يروا إلا الطواف حوله تعليقاً عليه فى النواحى المختلفة شرحاً واختصاراً وانتقاداً واستدراكاً ورداً وإعراباً للشواهد ، وكان لذلك أثره فى استبقاء الفنين معاً بحثاً وتصنيفاً مدة مديدة عند كثير من العلماء الذين انتضوا للتأليف فى كتبهم الخاصة بعد ، فاحتذوا حذو سيبويه ، ومزجوا بينهما ، واستمر ذلك طويلا حتى تخطى ابن مالك من بعده . .

أما الكوفيون فقد أفردوا فى بعض أبواب الصرف كتباً خاصة اعتناء بشأنها ، لكن لم تصل تآليفهم إلى حد يجعل الصرف منفرداً من النحو بالتأليف . صنف الرؤاسى كتاب التصغير ، والكسائى كتاب المصادر ، والفراء كتاب فعل وأفعل ، ومع هذا فإن النحو قد طفق يتخلص من الصرف ، ويستقل الصرف بالتأليف فى مستهل الطور الآتى ، على ما سترى .

الثالث طور النضج والكمال
(بصرى كوفى)

هذا الطور من عهد أبى عثمان المازنى البصرى إمام الطبقة السادسة ، ويعقوب بن السكّيت الكوفى إمام الرابعة ، إلى آخر عصر المبرد البصرى شيخ السابعة ، وثعلب الكوفى شيخ الخامسة .

لقد هيأ الطور السالف لهذا الطور الكمال والنضج بفضل ما بذل رجاله من جهد مضن كان له الأثر الناجع فى تخريج جمهرة من العلماء امتاز بها هذا الطور عن سابقيه فى كلا البلدين .

ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية ، وكان حادى عيسهم فى البصرة أبا عثمان المازنى وأبا عمر صالح الجرمى وأبا محمد التوّزى وأبا على الجرمازى وأبا حاتم السجستانى والرياشى

والمبرد وغيرهم ، وفى الكوفة يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان وثعلباً والطُّوال وغيرهم ؛ وكثيراً ما جمعت الفريقين بغداد بين حين وآخر على تعصب كل لمذهبه وانتقال هذا التعصب لمن يشايعهما ، فكانت مناظرات وإفحامات تقض المضاجع وتحز فى النفوس ، حتى تلاقيا أخيراً وتوطنا بغداد على ضغن فى القلوب أذهبه تعاقب الأيام وانقراض المتنافسين شيئاً فشيئاً .

كل ذلك دعاهم إلى الانهماك والنشاط ، فأكملوا ما فات السابقين ، وشرحوا مجمل كلامهم ، واختصروا ما ينبغى ، وبسطوا ما يستحق ، وهذبوا التعريفات ، وأكملوا وضع الاصطلاحات ، فلم يدعوا شيئاً منه إلا نظروه ، ولا أمراً من غيره إلا فصلوه ، فخلص النحو من الصرف الذى بقى وحده متمسكاً به فى التأليف إلى أول هذا الطور .

وأول من سلك هذا السبيل المازنى ، فقد ألف فى الصرف وحده ، وشق ذلك الطريق لمن بعده ؛ ومن هذا الحين تشعبت مسالك التأليف فى العلوم العربية . فمن مؤلف فى النحو وحده ، ومن مصنف فى الصرف وحده ، ومن خالط بينهما ، وقد رعى العهد القديم المبرد فى كتابه الكامل الذى جمع فيه من كل دوحة غصناً ، فبينما يسبح فى الأخبار إذا هو يوافيك بالتحقيق اللغوى ، ثم إذا هو يباغتك بالإشكالات الغريبة فى النحو والتحقيقات الممتعة فى الصرف ، ولا تكاد تنتهى منها حتى يطل عليك بالأدب الطريف ، إلا أن ذلك النهج قليل تلقاه

ما كثر من مؤلفات مستقلة بالفروع العربية بعد تمييزها ، وكان أكثرها مصنفات فن النحو الذى قد تحولت لهجات التصنيف فيه عن ذى قبل بما وضع فيها من العبارات التأليفية والمصطلحات النحوية التى بقيت خالدة فى كتب النحاة إلى يومنا هذا ، وإنا لنرى ذلك واضحاً عند الموازنة بين كتاب سيبويه ومخلفات هذا الطور .

لم ينسلخ هذا الطور حتى فاضت دراساته فى المدن الثلاث (البصرة والكوفة وبغداد) وما يصاقبها ، واغترف الجميع من سيله ، وبذلوا الجهود الجبارة فى استكماله والإحاطة بجميع فراعه — وكان لهم ما أرادوا — فاستوى النحو قائماً على قدميه ، وشلت صورته بارزة للجميع ، وامتازت شخصيته ، وأوفى على الغاية التى ليس وراءها نهاية لمستزيد ولا مرتقى لذى همة ، فتمت أصوله ، وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يدى الإمامين : المبرد خاتم البصريين وثعلب خاتم الكوفيين . روى ياقوت : « قال لى أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج ، فقلت : أى الرجلين أعلم أثعلب أم المبرد؟ فقال : ما أقول فى رجلين العالم بينهما ؟ »[1] .

وكان بين الإمامين ما بين المتعاصرين من الإحن والأضغان ، ولكل منهما شيعته وأنصاره ، والعيون لهما رامقة ، فكانت المناظرات بينهما دائبة ، والغلب بينهما سجالا ، ورحمة الله على الجميع .

كانت نهاية هذا الطور الثالث (طور النضج والكمال) فى

---

(١) راجع معجم الأدباء ، ترجمة ثعلب ج ٥ ، طبعة دار المأمون .

أخريات القرن الثالث الهجرى ، بعد أن توافد الفريقان على بغداد أرسالا ، وهجرا المصرين عندما كثرت فيهما الاضطرابات ، وتوالت المحن من الزُّط والقرامطة والزنوج ، وعدا عليهما حدثان الدهر بعد أن أبليا فى سبيل هذا العلم بلاء حسناً خلده لهما الدهر فى صحائفه . ومع ذلك ظلت الحزبية قائمة إلا أنها آخذة فى الاضمحلال . فإن توحيد الوطن بينهما ، واتصالهما بالخلفاء والأمراء والشعب البغدادى ، عاملان على تقويض دعائم الخلاف بينهما .

وإنه لمما يجمل بنا هنا أن نذكر كلمة موجزة تتعلق بالطورين الأخيرين (الثانى والثالث) نعرض فيها بعض المناظرات والمجالسات النحوية التى جرت بين البلدين . فإنها حدثت فيهما فكانت سبباً فى آثارها المترتبة عليها .

كلمة فى مناظرات الطورين (الثانى والثالث)

إن المتتبع لتراجم رجال الطورين بين البلدين يرى أن كل واحد منهم قد خبَّ فيها ووضع ، وأن المشادة بين الفريقين ما فتئ حيناً . إذ كانت تثيرها الرغبة فى الوصول إلى الحقائق . والاعتزاز بالنفس ، والعصبية للبلد والحظ العلمى . والطمع فى نائل الخلفاء والأمراء الذين ساهموا بقسط قيم فيها ، وكان أغلبها على أيديهم أو على كثب منهم . وحكموا فى كثير منها ، فنصروا وخذلوا ورفعوا وخفضوا . كان لذلك

كله أثره فى زج العلماء بأنفسهم فى هذه المعمعة التى كان يأمل كل واحد فيها أن يكون المجلى ، لأن هذا العلم كان حينذاك لما ينضج فى أغلب مسائله ، ولم يتخذ شكلا ولا صورة ثابتة يقف أمامها كل رائد مكتوف اليد ، بل كان يبدو لكلٍّ ما لا يلمحه الآخر ، وحجة هذا تناهض دليل ذاك ، لاختلاف الروايات وتفاوت المسموعات وتنوع العصبيات ، ولقد تطاير شررها من الخارج إلى الداخل ، فكانت مناظرات بين البصريين أنفسهم والكوفيين أنفسهم .

إن المناظرات تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء . فحب الغلبة جبلّى فى الإنسان فى مظاهر الحياة المختلفة ، فكيف العلم الذى هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد ؟ نعم إذا كان مبعث المناظرات محض العلم فحبذا الغرض والمطلب ، لكنها فيما نحن فيه قد شيبت بالعصبية فكانت حرباً ضروساً غير أنها محمودة المغبة على كل حال لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة ، فما نعمت اللغة وغنيت إلا من هذا السجال العلمى و « عند الصباح يحمد القوم السرى » .

من مناظرات الطور الثانى

إن مناظرات الطور الثانى — على كثرتها — كان قطب رحاها فى الكوفيين الكسائى إذ كان دريئتهم وحامى حقيقتهم ، فنازل الأصمعى وسيبويه واليزيدى وغيرهم ، ولنقتصر فى هذا الطور على ثلاث منها .

بين الكسائي والأصمعي

روى الزجاجي في أماليه : «كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد، وكانا ملازمين له ، يقيمان بإقامته ويظعنان بظاعنه ، فأنشد الكسائي :

أنّى جزَوا عامراً سُوءى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوءى من الحسن ؟

أم كيف ينفع ما تعطي العَلوقُ به ... رِئْمان أنفٍ إذا ما ضُنّ باللبن ؟

فقال الأصمعي : إنما هو رئمان أنفٍ بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وذاك ؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرد على ما ، لأنها في موضع رفع بينفع ، فيصير التقدير أم كيف ينفع رئمان أنف ، والنصب بتعطي . والخفض على الرد على الهاء في به ؛ قال : فسكت الأصمعي»[1] .

---

(١) راجع أمالي الزجاجي ، والمناظرة مذكورة أيضاً في أمالي ابن الشجري ، المجلس السادس ، ومعجم الأدباء ترجمة الكسائي ، والمغني الباب الأول حرف أم ، وخزانة الأدب. شاهد ٩٠٦ ، والعلوق الناقة التي ترأم البو ، وهو جلد الحوار يحشى تبناً أو ثماماً ويقدم لها إيهاماً أنه ولدها عند فقده ثم لاتدر اللبن ، والرئمان مصدر لرئم كسمع سماعى ، أوضافه إلى الأنف لأنه مظهر حنوها ، والمعنى إني لأعجب من قومي كيف يعاملون بني عامر ابن صعصعة بالشر في مقابلة الخير ؟ وأعجب من ذلك مكافأتهم لي وأنا أدفع عنهم ، وماذا يجديني من وعودهم اللسانية مع انطوائهم على حرماني ، وما حالهم معي إلا كهذه الناقة التي تعطف على البو بأنفها على حين ينكره قلبها فلا ترسل درها ، والبيتان من قصيدة لأفنون التغلبي شاعر جاهلي ، وهي من قصائد المفضليات ، وبيت المناظرة من شواهد النحاة على أم ، راجع شرح المفصل ، وشرح الرضي على الكافية والمغني .

بين الكسائي وسيبويه

طمحت نفس سيبويه إلى الشخوص إلى بغداد أملا فى الحظوة عند الخلفاء والأمراء ، فارتحل إليها وهو لا يدرى ما خبأه الغيب له ، فرب ساع لحتفه ، وحق ما قال خليفة بن براز الجاهلى :

والمرء قد يرجو الرجا ء مؤملا والموت دونه (١)

ونزل ضيفاً عند يحيى بن خالد البرمكي وزير هرون الرشيد ، فاعتزم يحيى الجمع بينه وبين الكسائى ، بعد أن عرّف الرشيد جلية الأمر ، وعين لذلك يوماً فى دار الرشيد ، فحضر سيبويه أولا ، وتلاقى مع الفراء والأحمر تلميذى الكسائى ، فسألاه وخطآه فى الإجابة وأغلظا له فى القول . ويطول بنا الكلام ونخرج عن المقصود لو عرضنا لهذه الأسئلة وما أجيب به عنها ، وكل ذلك معروف فى كتب النحو المبسوطة ، فقال لهما : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، يعنى شيخهما الكسائى .

جاء الكسائى وغصت الدار بالحضور على مشهد من يحيى وابنه جعفر ، ثم بدأ الكسائى الحديث وقال لسيبويه : تسألنى أو أسألك ؟ فقال سيبويه : سل أنت ، فقال له : هل يقال كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هى أو يقال مع ذلك فإذا هو إياها ؟

---

(١) ثانى بيتين نسبهما القاسم بن سلام له فى كتاب الأمثال ، راجع خزانة الأدب ٧٣٤ .

فقال سيبويه : فإذا هو هي ولا يجوز النصب ، فسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ ، فقال : كله بالرفع . فقال الكسائي : العرب ترفع ذلك وتنصبه ، واحتدم الخلاف بينهما طويلا ، فقال يحيي : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال الكسائي : هؤلاء العرب ببابك وفدوا عليك من كل صقع ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، يحضرون ويسألون، فقال يحيى : قد أنصفت ، واستدعاهم فتابعوا الكسائي ، فأقبل الكسائي على سيبويه وقال له : قد تسمع أيها الرجل . فاستكان سيبويه عند ذلك وانقبض خاطره ، فقال الكسائي ليحيي : أصلح الله الوزير . إنه قدم إليك راغباً فإن أردت ألا ترده خائباً . فرق له يحيى وجبر كسره ، فخرج من بغداد وتوجه تلقاء فارس يتوارى من الناس من سوء ما لحقه ، ولم يقدر أن يعود إلى البصرة ، وقد كان إمامها غير منازع . فمات غمًّا بفارس في ريعان شبابه ، وقال قرب احتضاره متمثلا :

يؤمل دنيـــا لتبقى له فوافى المنيةَ دون الأمـــل
حثيثاً يُروّى أصول الفسيل فعاش الفسيل ومات الرجل[1]

وقد رويت هذه المناظرة على صور مختلفة . ويرى جمهرة العلماء أن إصبع السياسة لعبت دوراً كبيراً في هذه الحادثة الخطيرة ، لأنها حكم

(١) حثيثاً : مسرعاً ، والفسيل النخل الصغير يقطع من أمه فيغرس ، وأحدته فسيلة .

بين البلدين لا بين الرجلين ، وما وافق العرب الكسائى إلا لعلمهم أنه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته ، وهم على يقين أن الحق مع سيبويه ، على أنه روى أنهم قالوا : القول قول الكسائى ، بإيعاز رجال الدولة ، ولم ينطقوا بالنصب إذ لا تطاوعهم ألسنتهم ، ولذا طلب سيبويه أمرهم بالنطق بها لكنه لم يستمع له . قال الروداني : « والذى لا ينبغى أن يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربى وسليقته ، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى أنه لا يعجز عن ذلك ، وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها ، وأبو الأسود عربى وقد حكى قول ابنته لأمير المؤمنين على : ما أشدُّ الحر بالرفع . فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى : مرهم أن ينطقوا بذلك ، لا بد من تأويله ، كأن يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار »[١] .

وبعد فإن الحق مع سيبويه ، والقرآن الكريم أصدق شاهد له ، يقول الله تعالى : (فإذا هى بيضاء للناظرين) ، وعلى نمط هذه الآية آى كثير ، ولو ثبت النصب لكان خارجاً عن القياس واستعمال الفصحاء ، ولذا تمحل النحويون فى تخريج هذا النصب على أوجه ثم تعقبوها ، ذكر بعضها الرضى فى شرح الكافية باب الظروف ، وأفاض القول فيها الأعلم

(١) الصبان على الأشمونى فى الكلام على ما العاملة عمل ليس .

الشنتمرى ، ونقل كلامه المقرى فى نفح الطيب فى فصل برأسه فى الجزء الثانى عنوانه « المسألة الزنبورية » ، وأجاد التفصيل لها ابن هشام فى المغنى الباب الأول مبحث « إذا » ، فذكر أوجهاً خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفنده ، وخلاصة هذه الأوجه : الأول أن الظرف وهو إذا نصب الضمير لأن فيه معنى وجدت ، والثانى أن الضمير المنصوب استعير من مكان ضمير الرفع ، والثالث أن الضمير مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، والرابع أن الضمير مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل والمضاف ، والخامس أن الضمير منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ، وقد جمع هذه الأوجه الخمسة مع الاختصار أحمد بن الحسن الجوهرى المتوفى سنة ١١٨٢هـ فى هذا النظم :

وفى ضمير النصب تالياً إذا　　تعدد التوجيه فادر المأخذا
مفعولها أو نائب المرفوع　　أو نصبه بفعله المقطوع
أو أنه مفعول فعل مطلقا　　أو معرب حالا أنيب فارتقى [1]

والخطورة هذه المناظرة نوّهت عنها أغلب كتب الأدب والتراجم والتاريخ ، فقد ذكرت فى أمالى الزجاجى ، كما ذكرت فى ترجمة سيبويه

(١) الأبيات فى الإنبابى على الصبان ، وترجمة الجوهرى فى الجبرتى .

فى طبقات الزبيدى والفهرست ونزهة الألبا ووفيات الأعيان ومعجم الأدباء وإنباه الرواة ، غير أنها ذكرت مرة أخرى فى معجم الأدباء ترجمة الكسائى ، وقد نوه عنها حازم الأنصارى القرطاجنى فى منظومته النحوية المشهورة معترفاً لسيبويه بالحق ومنددا بغلبة الكسائى بدون نصفة وعدالة ، وعرض لها السيوطى فى الأشباه والنظائر أول الفن السابع (فن المناظرات والمجالسات إلخ) .

ولئن ظفر الكسائى بسيبويه فى هذه المناظرة ظلماً لقد ثأر له منه على يد اليزيدى فى المناظرة الآتية التى اندحر فيها الكسائى :

بين الكسائى واليزيدى

قال العسكرى : « اجتمع الكسائى واليزيدى عند الرشيد ، فجرت بينهما مسائل كثيرة ، فقال له اليزيدى : أتجيز هذين البيتين ؟ :

ما رأينا خربًا نقْـ قَر عنه البيضَ صقرُ
لا يكون العَير مهرا لا يكون المهر مهرُ

فقال الكسائى : يجوز على الإقواء ، وحقه لا يكون المهر مهراً ، فقال له اليزيدى : فانظر جيداً ، فنظر ثم أعاد القول ، فقال اليزيدى لا يكون المهر مهراً محال فى الإعراب ، والبيتان جيدان ، وإنما ابتدأ فقال المهر مهر . وضرب بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد ،

فقال له يحيى بن خالد : خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك ، أتكتني قدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ فقال : إن حلاوة الظفر وعز الغلبة أذهبا عني التحفظ»[1] .

وينبغي للكسائي أن يعبر بالإصراف لا الإقواء بحسب اصطلاح العروضيين .

من مناظرات الطور الثالث

ومن أشهر المناظرات فيه مناظرات المبرد وثعلب . ولنكتف بواحدة منها .

بين المبرد وثعلب

اختلف المبرد وثعلب بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ابن الحسين — الذي كان ينفق معظم وقته في البحوث العلمية ، وكان يهوى المناظرات ، فكثر ما جمع لها بين علماء الفريقين : البصري والكوفي — في قول امرئ القيس :

---

(١) راجع كتاب التصحيف والتحريف ما وهم فيه الكسائي ، وذكرت هذه المناظرة أيضاً في معجم الأدباء ترجمة الكسائي ، وفي الوفيات ترجمة اليزيدي ، وفي شرح درة الغواص الوهم ٢٥ ، والخرب ذكر الحبارى ، ونقر : نقب البيض لخروج الفرخ . والشطر الأول من البيت الثاني تمثيل للإيضاح ، و (لايكون) في أول الشطر الثاني تأكيد لفظي وما بعدها تأكيد معنوي .

لهـا متنتان خظاتا كما أكبّ على ساعديه النمر (١)

فقال ثعلب : إنه خظتا كما يقال غزتا إلا أنه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء لأجل ألف التثنية ، وسوّغ ذلك ضرورة النظم . وقال المبرد : إنه خظاتان فحذف نون المثنى للإضافة إلى « كما » ، فثعلب يرى أن الكلمة فعل وأن الألف الثانية فيها اسم . والمبرد يخالفه في الأمرين ، فالكلمة اسم والألف الثانية حرف علامة المثنى ، أما الألف الأولى عندهما فهي لام الكلمة سواء أكانت فعلا كما يرى ثعلب أم اسماً كما يرى المبرد . ولما طال تلاحيهما بحضرة الأمير قال ثعلب للأمير : أيصح أن يقال : مررت بالزيدين ظريفَي عمرو ؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره فقال : لا والله ما يقال هذا . ثم التفت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئاً ثم قام من المجلس مقهوراً .

قال ياقوت : « لا أدري لم لا يجوز هذا ؟ وما أظن أحداً ينكر قول القائل : رأيت الفرسين مركوبَي زيد ، ولا الغلامين عبدَي عمرو ، ولا الثوبين دراعَي عمرو . ومثله مررت بالزيدين ظريفَي عمرو .

(١) المتنتان : في القاموس متنا الظهر مكتنفا الصلب ، وخظاتا إن كانت فعلا فالفعل من باب سما وفي القاموس خظا لحمه اكتنز ، وإن كانت اسما مثنى فالمفرد خظاة ، وفي الصحاح لحم خظاة بظاة مكتنز ، وقوله كما أكب على ساعديه النمر يريد لها متنتان كساعدي النمر البارك في صلابتهما . والبيت في وصف فرسه من قصيدة طويلة .

فيكون مضافاً إلى عمرو ، وهو صفة لزيد ، وهذا ظاهر لكل متأمل»[1] .

وقال القفطى : « قال البصريون والقول ما قاله المبرد ، وإنما ترك الجواب أدباً مع محمد بن عبد الله بن طاهر لما تعجل اليمين وحلف : لا يقال هذا »[2] .

ومع استظهار ياقوت له ونقل القفطى موافقة البصريين له ، فالنفس لا تستريح إليه . نعم لا نكران فى صحة الأمثلة المنظر بها من ياقوت لكنها ليست مما يجوز التنظير بها لأنها من قبيل الأبدال لا النعوت فلا تشفع فى صحة دعوى المبرد . ولهذا قال البغدادى : « وأقول هذه الأمثلة كلها أبدال لا نعوت لعدم الربط » .

ومن العجب الذى يسترعى النظر أن هذا البيت نفسه قد وقع فيه الخلاف سابقاً قبل المبرد وثعلب على هذا النحو بين الكسائى والفراء ، وكان رأى الكسائى فيه ما قال ثعلب فى المناظرة ، ورأى الفراء فيه ما قال المبرد فيها ، غير أن الفراء عدّ حذف النون فى المثنى لضرورة النظم لا للإضافة كما قال المبرد ، وعلى هذا فى توجيه البيت أقوال ثلاثة ، وتخريج الفراء مقبول وإن لزمته ضرورة حذف النون فإن مقابله وهو تخريج الكسائى قد لزمه ضرورة عود لام الفعل ، فقد تساوى الرأيان والتكافؤ بينهما قائم . وقد عرض لهما فى البيت ابن يعيش فى شرح

---

(١) راجع معجم الأدباء ترجمة ثعلب .
(٢) إنباه الرواة ترجمة ثعلب .

المفصل قسم الحروف مبحث « تاء التأنيث الساكنة » وابن هشام فى المغنى الباب الأول مبحث «كل» ، وقد استشهد بالبيت الرضى فى شرح الشافية مبحث التقاء الساكنين على نمط رأى الكسائى ، وكتب على البيت شارح شواهده البغدادى فأوفاه حقه ونقل كل ما قيل فيه من خلاف بين الكسائى والفراء ومن مناظرة بين المبرد وثعلب مع الإسهاب المفيد فى الشاهد الثالث والثمانين . وموطن العبرة فى هذا المقام أن بيتاً يحدث فيه خلاف بين السابقين مشهور متعالم تتناقله الكتب أخيراً ، ثم تجد فى البيت نفسه بعدئذ مناظرة يخفق فيها أحد المتناظرين وتتناقلها كتب أخرى ، وبعدئذ يدع العلماء المسألة على أذلالها بدون تمحيص فيها يتبين منه جلية الأمر ، ومن ثم ترى انفساح الميدان للأقاويل والخلافات ، وربما لو تكشفت الحقائق الأولى بصورة واحدة وتناولها كل من تناولها,وهى هى بدون نقص أو زيادة أو تحريف ، وتكشفت مع هذا أيضاً آراء العلماء بعضهم لبعض لتغير مجرى العلم فى كثير من المسائل ، وإنك لتأخذ من ذلك مثلا من الأمثال فى عدم الوقوف على حقائق المسائل ، إذ ليس فى وسع كل كاتب ومؤلف أن تكون كل الرغائب فى مكنة يده وتحت بصره ، فللكاتب بعدئذ العذر فيما يكتب أو يملى إذ يعتمد على معيار تفكيره ومنطقه ، وعلى كل حال جزى الله السابقين عن أهل العلم خير الجزاء .

هذا ، ويقرب من المناظرات شأناً وإن غايرها اتجاهاً ما يعرف

. المؤرخين بالمجالسات . ولقد كان يجرى فيها التساؤل فيما دق من
مسائل عرضاً ، ولذا حرص على تدوينها المتأدبون ، بل كتبت فيها أسفار
خاصة كمجالس أبي مسلم ومجالس ثعلب ، ولنذكر واحداً منها مما جرى
هذا الطور كضرب مثل .

قصة الرياشي وثعلب

قال ياقوت : « قال أبو العباس ثعلب : كنت أسير إلى الرياشي
لأسمع منه ، وكان نقيّ العلم ، فقال لى يوماً وقد قرئ عليه :

ما تنقم الحرب العَوانُ منّى ... بازل عامين حديث سنّى

لمثل هذا ولدتني أمى

كيف تقول بازلُ أو بازلَ ؟ فقلت : أتقول هذا فى العربية إنما
قصدك لغير هذا ، يروى بازلُ أو بازلَ أو بازلِ : الرفع على الاستئناف ،
والخفض على الإتباع ، والنصب على الحال فاستحيا وأمسك »[1] .

---

(١) معجم الأدباء ترجمة ثعلب ، العوان من الحروب التى قوتل فيها مرة ، والبازل اسم فاعل من بزل البعير إذا طلع نابه وذلك فى تاسع سنيه لأنه إذا دخل فى العاشرة سمى مخلفاً ويسمى له بعد الإخلاف اسم ، ولكن يقال بازل عام أو عامين ومخلف عام أو عامين ، ويطلق البازل أيضاً على الرجل الكامل فى تجربته وعليه فلا تشبيه فى البيت ، والشعر لأبى جهل قاله يوم بدر أو تمثل به وكان مغروراً مأفوناً أكذبه الله إذ كان فى هذه الموقعة هلاكه ، والأبيات مذكورة فى الكامل شرح الرغبة جـ ٦ ص ٢٢٧ .

وقد نقل هذه المجالسة ابن هشام فى المغنى الباب الأول مبحث «أم» . ثم استشهد ثانياً بهذه الأبيات فى الباب الثامن القاعدة الأولى «إعطاء الشيء حكم ما أشبهه فى اللفظ» على إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى يقعا رويين كما فى الأبيات ، كما نقل هذه المجالسة السيوطى فى الأشباه والنظائر الفن السابع فن المناظرات والمجالسات إلخ . . وإيضاح هذا الإعراب أن الرفع على أنه خبر أنا محذوفة والجملة مستأنفة ، والخفض على البدلية من ياء المتكلم بدل كل من كل إلا أنه يرد على هذا أن بدل الظاهر من ضمير المتكلم لا يكون إلا حيث تكون الإحاطة والشمول . نعم إذا جرينا على مذهب الأخفش المبيح للبدلية بدون شرط فلا بأس ، والنصب على أنه حال من ياء المتكلم .

وبحسبنا هذا المقدار من المناظرات والمجالس ، ومن أراد أن يتزيد فعليه الرجوع إلى الأشباه والنظائر (الفن السابع فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات) .

بقى علينا أن نعود إلى المقصود بالذات ، فنتكلم على ما يتعلق بمشاهير البصريين والكوفيين فى طبقاتهما وأسباب الخلاف بين الفريقين وتغير اتجاهيهما ، وحكمة تخصص كل منهما باتجاهه ، ونتائج هذه الفروق ، والموازنة بين المذهبين ، فإن ذلك متصل بالأطوار الماضية .

مشاهير البصريين والكوفيين

جدير بمن يريد أن يفقه النحو على الوجه المرضى أن يتعرف تاريخ النحاة القدامى ، ويقف على طبقاتهم التى انضووا إليها وترتيب هذه الطبقات بحسب الزمن منذ تدوينه إلى منتهى الاجتهاد فيه ، وحبذا لو استكمل نفسه بمعرفة المتأخرين ، إذ بذلك كله تنكشف له تطورات هذا الفن ، ويقر فى نفسه صحة انتساب القول لقائله ، ويدرك وجهة الرد عليه ويتفهم حكمة الموافقة له وعلة مخالفته ، حتى لكأنه معهم يستمع بنفسه ويرحل من بلد إلى آخر معهم .

ولا جرم أن المعلومات إذا ارتبطت بمعرفة مصادرها رجالا وزماناً ومكاناً تلقفتها العقول بالقبول ورسخت فى الحوافظ ، إذ نفذت إليها من سبيلها المنير ، فلا تختلط مسائله ، ولا تضطرب الآراء فيه على الطالب حتى يكون كضال فى مهمه مشتبه الأعلام مغبر الأرجاء ، قال أبو الطيب بعد كلام طويل أنحى فيه باللائمة على من يجهل الرجال وترتيبهم وسرد كثيراً من الأمثلة فى ذلك ما نصه : « ولقد بلغنى عن بعض من يختص بهذا العلم ويرويه ، ويزعم أنه يتقنه ويدريه ، أنه أسند شيئاً فقال عن الفراء عن المازنى ، فظن أن الفراء الذى هو بإزاء الأخفش كان يروى عن المازنى ، وحُدثتُ عن آخر أنه روى مناظرة

جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي ، وهما ما اجتمعا قط ، وابن الأعرابي بإزاء غلمان الأصمعي ، وإنما كان يرد عليه بعده ، وحريّ بمن شى عن معرفة قوم أن يكون عن علومهم أعمى وأضل سبيلا »(١).

لهذا سنذكر علماء البصرة والكوفة ، فإن هذا العلم إنما نشأ ونما وازدهر فيهما دون غيرهما من سائر الأمصار الإسلامية ، فلم يكن بالحجاز ولا الشام شيء يذكر من النحو واللغة بجانب ما في العراق . أما الحجاز فإن بني أمية قد أغدقوا على أهل المدينة ومكة العطايا المتدفقة من خزائن الشام خشية قيام من بهما من الهاشميين وأبناء الصحابة بالمطالبة بالخلافة ، ووسعوهم بالحلم حتى أخلدوا إلى التمتع بلذائذ الدنيا ، ونبغ فيهم المغنون وأهل القصف ، وصدفوا عن النظر إلى هذا العلم ، واستمر ذلك دأبهم حتى في خلافة العباسيين . وأما الشأم فإن دمشق صارت دار الخلافة والملك ، وقد عرفت آنفاً أن وضع هذا العلم في البصرة ، ونشوءه في البصرة والكوفة ، قال أبو الطيب : « ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين ، فأما مدينة الرسول فلا نعلم بها إماماً في العربية ، قال الأصمعي : أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة ، وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاماً ينسبه إلى العرب، فسقط وذهب علمه وخفيت روايته (وهو عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب الكناني يكنى

---

(١) مراتب النحويين ، ونقل في المزهر أول النوع الرابع والأربعين .

أبا الوليد وكان شاعراً وعلمه بالأخبار أكثر) . . . ومن كان بالمدينة أيضاً على الملقب بالجمل وضع كتاباً فى النحو لم يكن شيئاً ، وأما مكة فكان بها رجل من الموالى يقال له ابن قسطنطين شدا شيئاً من النحو ووضع كتاباً لا يساوى شيئاً »[1] .

وفى الحق أن العراق ، وبه البصرة والكوفة ، يجب أن يتقدم البلاد الإسلامية فى هذا العلم ، إذ كان قبل الفتح الإسلامى موطن العجم ، وبعده قد انثال عليه المسلمون من كل صوب لأنه أخصب البلاد الإسلامية وأنضرها فى الصدر الأول ، تضامّت فيه أسباب رفاهية الحياة ورغد العيش ، فاستوطنه العرب والعجم ، ونعموا جميعاً بخيراته الوفيرة ، فظهرت أرزاء اللحن فاشية فيه ظهوراً لا مثيل له فى سائر البلاد مما تقاضى أهل العلم والمعرفة أن يتلافوا الأمر قبل تفاقمه .

يضم إلى هذا أن العراقيين ذوو عهد قديم بالعلوم والتأليف ، ولهم خبرة فيهما متوارثة تليدة ، وفيهم شغف وميل إلى تعرف الوسائل التى تقوّم أوَد لسانهم وتنقلهم إلى مصاف إخوانهم العرب ، فمن هذا وذاك نبتت نابتة هذا الفن فى العراق وترعرعت فيه ، إذ ما كان على أهله بعد هذا الاقتضاء إلا أن يطبقوا قواعد هذا الفن الحديثة على منوال ما نسجوا عليه قديماً فى تعاليمهم ، وينهجوا فيها على غرار ما ألفوه فى نظمهم . وتلك خطة مستطاعة .

---

(١) مراتب النحويين ، ونقل فى المزهر ، وترجمة ابن دأب فى معجم الأدباء .

وإننا حين نريد الحديث عن رجال هذا العلم فى العراق إنما نريد بالعراق البصرة والكوفة لا بغداد ، لأنهما قد تأسستا فى فجر الإسلام فكان بهما مولد النحو ومهده ومدرجه ، أما بغداد فإن تخطيطها فى صدر الدولة العباسية التى اتخذتها مقر خلافتها ، كما اتخذت الدولة الأموية دمشق مقر خلافتها ، فتبوأت بغداد مكانة دمشق ، وصارت مدينة الخلافة والملك كما كانت سالفتها دمشق ، فلم يتقدم ببغداد الزمن حتى تشاطر أختيها : البصرة والكوفة مزاولة هذا العلم ، قال أبو الطيب : « وأما بغداد فمدينة ملك وليست بمدينة علم ، وما فيها من العلم فمنقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم »(١) .

وسنبدأ بذكر طبقات البصرة قبل الكوفة ، إذ أن البصرة كما عرفت استأثرت بهذا العلم زهاء مائة عام ، ثم تعاصرتا ، فكانت الأولى الكوفية والثالثة البصرية ، وهكذا حتى الخامسة الكوفية والسابعة البصرية اللتين توطنتا بغداد ، ثم كان البغداديون والأندلسيون والمصريون والشاميون .

والنظر فى تعاقب طبقة لأخرى يرجع إلى الهيئة العامة فيهما ، فربما أخذ واحد أو أكثر من طبقة عن واحد أو أكثر من طبقة سابقة ، لا أن يأخذ كل عن كل ، فالمنظور إليه المجموع لا الجميع ، ولكتّاب التراجم فى فريقى البصريين والكوفيين مخالفات فى عدّ الطبقات نشأ عنها اختلاف فى وضع بعض الرجال ببعضها ، ولعل مبعث هذا التلاحق

(١) مراتب النحويين ومنقولة فى المزهر ، المبحث الماضى .

الزمنى تقارب المعاصرة بدون حد ظاهر فاصل بين كل طبقة وأخرى ، على أنه ليس لهذا الاختلاف من أثر . وأول من صنف فى الطبقات أبو العباس المبرد ، وضع كتابه طبقات النحويين البصريين ، ثم صنف بعده أبو الطيب اللغوى كتابه مراتب النحويين ، ثم ألف بعده السيرافى كتابه أخبار النحويين البصريين ، ثم دوّن بعده الزّبيدى كتابه طبقات النحويين واللغويين . ثم صنف بعده الأنبارى كتابه نزهة الألبا فى طبقات الأدبا ، ثم ألف القفطى بعده كتابه إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ثم اطرد التأليف بعدئذ . وظهرت كتب لا حاجة لذكرها ، وقد عولنا على ما اشتهر بينهم فى الطبقات ، كما اقتصرنا على مشاهير الرجال فى كل طبقة .

ولقد التزمت مع العلماء الذين جرى التعريف بهم فى الكتب النحوية بلقب أو كنية أن أذكر اسمهم الحقيقى مع ما اشتهروا به من كنية أو لقب حتى يسهل على الراغب الكشف عما يجب الاطلاع عليه منها فى كتب التراجم والمعاجم . فإن أغلبها مرتب على حسب الحروف الأبجدية باعتبار الأسماء أنفسها : فى حين أن المعروف الشائع على الألسنة هو هذه الألقاب وتلك الكنى ؛ وهكذا سأصنع مع جميع العلماء الذين سأعرض لهم فى هذا الكتاب إن شاء الله .

فكم يلاقى الطالب من النصب واللغوب إذا هو حاول تعرف تاريخ واحد من هؤلاء وهو لم يقف على اسمه الحقيقى ، فربما ضاع

عليه من الوقت الذهبي آناء كان فى فسحة عن إضاعتها ، وكلّ طرفه وتصدع رأسه وهو ما يزال ينشد ضالته .

وتجد فى الصفحة التالية جدولا فيه طبقات الفريقين ، تتبين منه إجمالا أسبقية البصريين ، وانفراد الفريقين بعد الاشتراك ، وأشهر العلماء منهما .

هذا وإذ كان الفضل لأبى الأسود ، وهو جذع هذه الدوحة الفرعاء فإنا نبدأ به :

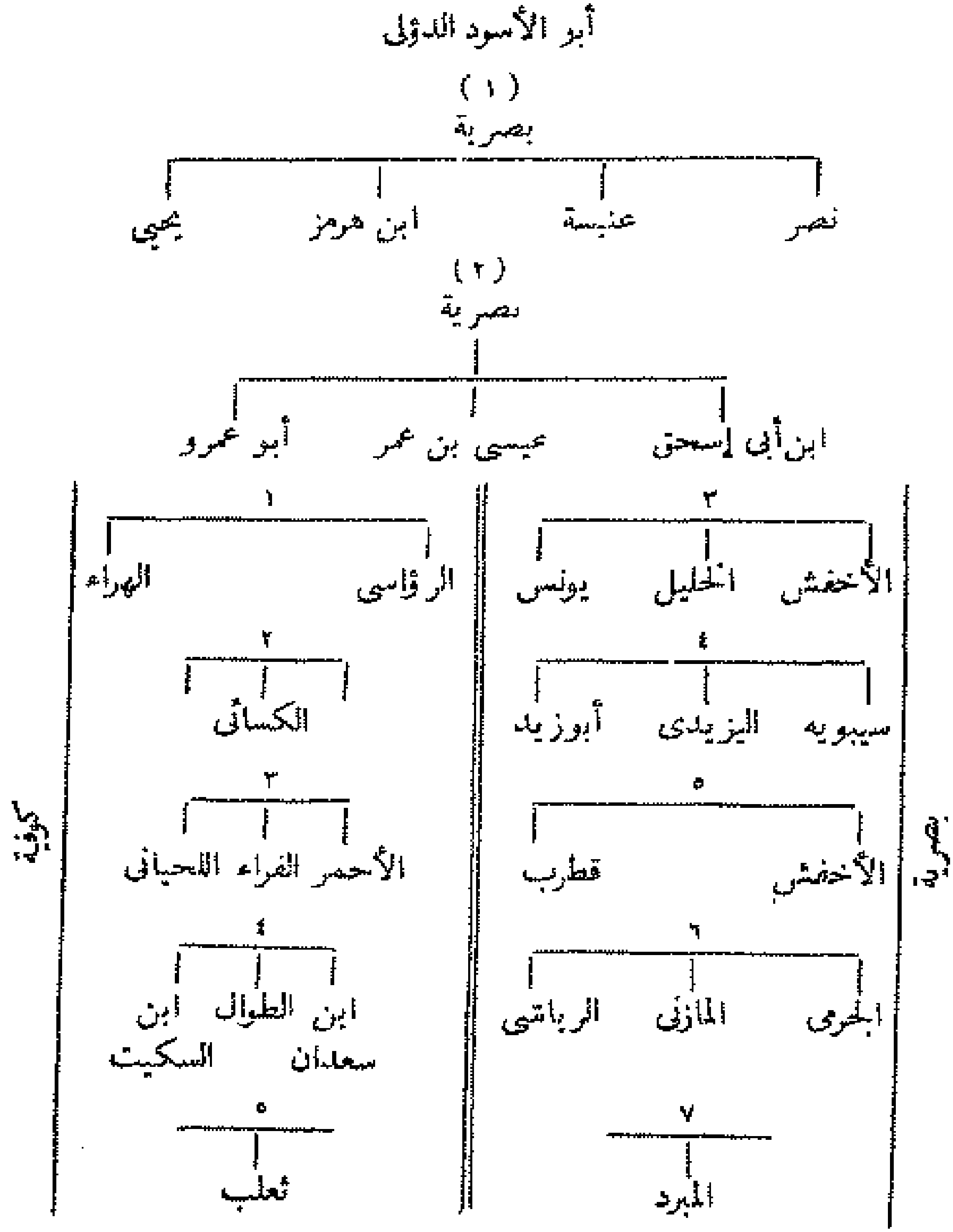
أبو الأسود الدؤلى

هو ظالم بن عمرو ، من الدئل : بطن من كنانة ، كان من سادات التابعين ، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولبث بها إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس رضى الله عنه عامل علىّ كرم الله وجهه أيام خلافته ، ولم يبرحها مع الإيذاء الذى كان يلقاه من عمال بنى أمية وأصهاره الذين كانوا يرجمونه ليلا لما عرف عنه من تشيعه لعلى كرم الله وجهه ، يقول من مقطوعة له فى زياد :

رأيت زيادًا صدّ عنى بوجهه ... ولم يك مردودًا عن الخير سائله

ومن مقطوعة أخرى فى ابنه عبيد الله :

دعانى أميرى كى أفوه بحاجتى ... فقلت فما رد الجواب ولا استمع


أبو الأسود الدؤلي
(١)
بصرية
نصر
عنبسة
ابن هرمز
يحيى
(٢)
بصرية
ابن أبي إسحق
عيسى بن عمر
أبو عمرو
بصرية
٣
الأخفش
الخليل
يونس
٤
سيبويه
اليزيدي
أبو زيد
٥
الأخفش
قطرب
٦
الجرمي
المازني
الرياشي
٧
المبرد
كوفية
١
الرؤاسي
الهراء
٢
الكسائي
٣
الأحمر
الفراء
اللحياني
٤
ابن سعدان
الطوال
ابن السكيت
٥
ثعلب

ويقول فى مطلع قصيدة له فى أصهاره :

يقول الأرذلون بنو قشير طوال الدهر ما تنسى عليّا

كان أعلم عصره بكلام العرب ، وله أجوبة مسكتة فى أمالى المرتضى ، المجلس العشرين ، وتقدم أنه واضع النحو على الصحيح بتعليم الإمام علىّ كرم الله وجهه ، وأول من دوّن فيه ، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل ، وقد أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما ، توفى — رحمه الله — بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩ هـ [١].

---

(١) ترجمته فى جميع المعاجم ، وخزانة الأدب الشاهد الأربعين ، ودائرة المعارف الإسلامية .

طبقات البصريين

الأولى

١ — نصر بن عاصم الليثي المتوفى سنة ٨٩ هـ .

٢ — عنبسة بن معدان الفيل المَهْرى . ولقب بالفيل لأن أباه كان يروض فيلا للحجاج فغلب عليه اللقب ، ثم انتقل منه إليه . ولم نقف على تاريخ وفاته ، إلا أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق . فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة .

٣ — عبد الرحمن بن هرمز أبو داود الأعرج المتوفى بالإسكندرية سنة ١١٧ هـ .

٤ — يحيى بن يَعْمَر العَدْوانى : أبو سليمان الذى قال له الحجاج الثقفى يوماً : أتسمعنى ألحن ؟ قال : فى حرف واحد . قال : فى أى ؟ قال : فى القرآن . قال : ذلك أشنع . ثم قال له : ما هو ؟ قال : تقول : (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله) فتقرأ أحب بالرفع ، قال الحجاج : لا جرم أنك لا تسمع لى لحناً بعد هذا ، ثم ألحقه بخراسان ، فولاه يزيد بن المهلب القضاء بها ، كان شيعياً فصيحاً بليغاً يستعمل الغريب فى كلامه . توفى سنة ١٢٩ هـ .

وهؤلاء الأربعة ما منهم إلا من عُزى إليه وضع النحو فى بعض الروايات .

وما من شك أن إعجام المصحف بالنقط لدفع التصحيف كان من نصر ويحيى بأمر الحجاج فى عهد عبد الملك بن مروان بعد إعجامه بالشكل لدفع التحريف من أستاذهما أبى الأسود فى خلافة معاوية .

الثانية

١ — ابن أبى إسحق

هو أبو بحر عبد الله بن أبى إسحق زيد الحضرمى البصرى . اشتهر بكنية والده ، وكان مولى آل الحضرمى ، أخذ عن نصر بن عاصم ويحيى ابن يعمر ، وجدّ فى هذا العلم حتى بلغ الغاية فيه ، سئل عنه يونس فقال : هو والنحو سواء ، كان أول من علل النحو ، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به كما سلف ، وعاصره عيسى بن عمر الثقفى ، وأبو عمرو ابن العلاء ، وجمع بينه وبين أبى عمرو بلال بن أبى بردة عامل البصرة من قِبَل خالد القسرى والى العراق لهشام بن عبد الملك ، قال ابن سلام : « قال أبو عمرو فغلبنى ابن أبى إسحق بالهمز ، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه » ، كان كثير السؤال للفرزدق ، « قال ابن هشام : قد حضر يوماً مجلس عبد الله ، فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتــا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده فعولان ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت فعولين ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبّح لسبحت ، ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر»[1] . ثم تدرج الأمر بعبد الله إلى إعنات الفرزدق فى شعره نفسه إذ عابه فى قوله :

وعضُّ زمان يابن مرْوان لم يدع   من المال إلا مسحتًا أو مجلَّف[2]

فقال له : بم رفعت أو مجلف؟ فقال له : بما يسوءك وينوءك . علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا . كما عابه فى قوله :

مستقبلين شَمال الشام تضْربنا   بحاصب كنديف القطن منثورِ

---

(١) راجع الأشباه والنظائر ، الفن السابع ، فن المناظرات والمجالسات إلخ ، والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة .

(٢) راجع مقدمة الشعر والشعراء ، نقد الشعر ، عض الزمان : شدته . والمسحت : المستأصل ، والمجلف : الباقى منه بقية ، والإشكال فى البيت مبنى على فتح الدال فى يدع ونصب مسحت ، وقد خرج العلماء رفع مجلف حينئذ على أوجه : منها ماقال ابن يعيش فى شرح المفصل باب العلم المنقول ج ١ وباب الإعلال فى الواو والياء لامين ج ١٠ : إنه معطوف على المنصوب بملاحظة المعنى ، إذ كأنه قال بقى مسحت ، ومنها وجهان آخران ذكرهما الرضى فى شرح الكافية آخر عطف النسق . أما على رواية كسر الدال فى يدع ورفع مسحت كما قال ابن جنى فى الخصائص (باب القول على الاطراد والشذوذ) فلا إشكال ، ومعنى يدع حينئذ يسكن ، وقد أحاط بنقل ماتقدم مع التفصيل والزيادة عدا نسبة القول لابن يعيش البغدادى فى الخزانة شاهد ٣٥٧ ، والبيت من قصيدة طويلة =

على عمائمنــا يُلْقَى وأَرحلنــا على زواحف تُزجى مخها رير[1]

فقال : إنما هو رير بالرفع ، وإن رفع أقوى . فوجد عليه الفرزدق وقال : أما وجد هذا المتفخ الخصيتين لبيتي مخرجاً في العربية ؟ أما إني لو أشاء لقلت :

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف نزجيها محاسير

ولكني والله لا أقوله ، ثم هجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[2]

فقال عبد الله : عذره شر من ذنبه ، فقد أخطأ أيضاً والصواب مولى موال ، توفي سنة ١١٧ هـ .

=من النقائض في مدح عبد الملك مع أنه ليس فيها ما يتصل بالمدح إلا هذا البيت مع آخر قبله ، فإن ما قبلهما نسيب وما بعدهما في كلال الإبل والفخر بآبائه على جرير .

(١) راجع الشعر والشعراء ، المبحث السابق . الشمال : الريح المعلومة ، والحاصب : الريح التي تثير الحصباء . والزواحف جمع زاحفة : الإبل التي أعيت فجرت فراسنها ، وتزجي : تساق ، ورير : فاسد ذائب من الهزال . وقد تكلف بعض العلماء تصحيح الجر برير بأن الأصل على زواحف رير مخها وهو كما ترى . ولذا اعترف الفرزدق مع المكابرة فقال : نزجيها محاسير ، والمحاسير جمع محسور أي متعب . والبيتان من قصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب .

(٢) راجع الشعر والشعراء ، والمولى : الحليف ولا يحالف إلا الذليل ، فالمعنى لو كان ذليلا هجوته ، ولكنه أذل من الذليل لأنه حليف الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس ، والتخطئة في البيت معروفة في النحو باب ما لا ينصرف ، راجع سيبويه جـ ٢ ص ٥٨ وشرح المفصل والرضي على الكافية ، راجع الخزانة شاهدة ٣٥ .

٢ — عيسى بن عمر الثقفى البصرى

هو أبو عمر مولى خالد بن الوليد ، ونزل فى ثقيف فنسب إليهم ، أخذ عن ابن أبى إسحق وغيره ، وكان مولعاً بالغريب والتشادق ، استودعه بعض أصحاب خالد القسرى والى العراق لهشام بن عبد الملك وديعة ، فلما نزع خالد عن ولاية العراق وتقلدها يوسف بن عمر الثقفى استدعاه من البصرة لأخذ الوديعة فأنكرها ، ولما اشتد عليه ضرب السياط جعل يقول : « والله إن كانت إلا أثياباً فى أسيفاط قبضها عشّاروك »[1]. وروى أن الضارب له عمر بن هبيرة الفزارى أمير العراق قبل خالد ابن عبد الله . وقد لزمته علة من ذلك الضرب بقية حياته ، وهو صاحب الكتابين المشار إليهما سابقاً ، توفى سنة ١٤٩ هـ .

٣ — أبو عمرو بن العلاء

هو زبان بن العلاء بن عمار المازنى التميمى . قال ياقوت : « واختلف فى اسمه على واحد وعشرين قولا ، والصحيح أنه زبان لما روى أن الفرزدق جاء معتذراً إليه من هجو بلغه عنه فقال له أبو عمرو :

هجوتَ زبان ثم جئتَ معتذرًا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فاعتذر إليه الفرزدق ومدحه بمقطوعة منها قوله :

---

(١) راجع العبارة فى مقدمة أدب الكاتب ، وعيون الأخبار (كتاب العلم والبيان ، التشادق والغريب) جـ ٢ ، وخزانة الأدب الشاهد التاسع .

ما زلتُ أفتح أبواباً وأغلقها   حتى أتيت أبا عمرو بن عمار[1]

أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره ، واشتهر بالقراءات والعربية وأيام العرب ولهجات القبائل . ومن الطريف لهذه المناسبة أن عيسى ابن عمر جاءه متعجباً من تجويزه « ليس الطيب إلا المسكُ » بالرفع ، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمر وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ثم أرسلا اليزيدي وخلفاً الأحمر للتثبت من العرب ، فكان كما أخبر أبو عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال : ولك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس[2] .

لكنه مع هذا لم يخلف أثراً مكتوباً ، ذلك أنه لما تنسك أحرقها وتفرد للعبادة ، توفي رحمه الله في الكوفة عائداً من دمشق سنة ١٥٤ هـ[3] .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه في جـ ٢ على حذف التنوين من عمرو ص ١٤٨ وعلى دخول أفعلت على فعلت ص ٢٣٧ وعلى الأول استشهد به ابن يعيش في باب العلم وعلى الثاني أدب الكاتب كتاب الأبنية معاني أبنية الأفعال ، والرضي على الشافية ، راجع الشاهد رقم ١٦ والبيت من ثلاثة أنشأها له لما صمد إلى غرف ووصل إليه .

(٢) هذه الحادثة الطريفة مفصلة في ذيل الأمالي ص ٣٩ وطبقات الزبيدي ، والمغني الباب الأول مبحث ليس ، والأشباه والنظائر الفن السابع .

(٣) ترجمته في المعاجم المرتبة أبجدياً في العين إلا في معجم الأدباء وفوات الوفيات ففي الزاي ، وراجعها في شرح شواهد الشافية رقم ١٦ ، ودائرة المعارف الإسلامية .

الثالثة

١ – الأخفش الأكبر

هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر ، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين ، أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء وطبقته ، ولقي الأعراب فأخذ عنهم . قال الرضي في شرحه على الكافية باب أسماء الأفعال المنقولة من الظروف : « وسمع أبو الخطاب من قيل له إليك فقال إليّ » ، وتوفي سنة ١٧٧ ﻫ .

٢ – الخليل بن أحمد

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، ولد بالبصرة وشب على حب العلم ، فتلقى عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر الثقفي وغيرهما ، ثم ساح في بوادي الجزيرة العربية ، وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته ، ثم آب إلى مسقط رأسه البصرة ، واعتكف في داره دائباً على العلم ليله ونهاره هائماً بلذته الروحية ، فنبغ في العربية نبوغاً لم يسبق إليه ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، قال الزبيدي : « وهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته ، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم منه رسماً ترفعاً بنفسه وترفعاً بقدره إذ كان قد تقدم إلى القول عليه

والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً ، وعلى نظر من سبقه محتذياً. واكتفى فى ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده وألف فيه الكتاب الذى أعجز من تقدم قبله ، كما امتنع على من تأخر بعده »[1].

فلا غرو أنه لولا تعهد الخليل النحو فى نشأته لبعد عنه طور النضج والكمال ، فللخليل فضل النهوض به كما لأبى الأسود فضل تكوينه، نعم ، قد اتفقت كلمة العلماء على أن الخليل واضع فن الموسيقى العربية، وواضع علم العروض والقافية ، وأول من دوّن معجماً فى اللغة بتأليفه « كتاب العين » ، وله بعدئذ مأثرة الشكل العربى المستعمل الآن ، وله مؤلفات أخرى فى غير اللغة أيضاً . كان رحمه الله فى فاقة وزهد لا يبالى الدنيا ، على حين أن الناس محظوظون بها من علمه وكتبه . وجه إليه سليمان بن على عم أبى العباس السفاح وإلى فارس والأهواز رسولا لتأديب ولده، فأخرج الخليل إلى الرسول خبزاً يابساً وقال : مادمت أجده فلا حاجة بى إلى سليمان ، فقال الرسول : فما أبلغه عنك ؟ فقال : أبياتاً مطلعها :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سعـــة   وفى غنى غير أنى لست ذا مال

---

(١) أول كتابه : استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين ، ونقل هذا الكلام زهر النوع الأول المسألة السادسة عشرة .

توفى رحمه الله بالبصرة متأثراً بصدمة فى دماغه من سارية سنة ١٧٥ هـ على الأصح .

٣ — يونس

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولى بنى ضبة ، أخذ عن أبى عمرو وغيره ، وواجه العرب فسمع منهم حتى غدا مرجع الأدباء والنحويين فى المشكلات ، وكانت له حلقة دراسة فى المسجد الجامع بالبصرة يؤمها العلماء والأدباء وفصحاء الأعراب ؛ وله مذاهب خاصة فى النحو ، منتشرة فى كتبه ، من ذلك قول سيبويه فى باب ما يتقدم فيه المستثنى : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالى إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلا ، كما قالوا مامررت بمثله أحد فجعلوه بدلا » ، وقول الرضى فى الكلام على ما الحجازية : « ونقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بإلا » . وله مصنفات كثيرة فى غير النحو ، قضى حياته ولم يتزوج ولم يتسرَّ ، وأخباره مستفيضة فى كتب المعاجم ، توفى بالبصرة سنة ١٨٢ هـ .

الرابعة

١ — سيبويه

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر مولى بنى الحارث بن كعب ، ولقب بسيبويه « رائحة التفاح » ، لأن أمه كانت ترقصه بذلك فى صغره ،

ولد بالبيضاء (بلد بفارس) من سلالة فارسية ، ونشأ بالبصرة ، ورغب فى تعلم الحديث والفقه ، إلى أن لحقه التأنيب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيخه حماد البصرى ، قال ابن هشام : « وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت ياسيبويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : والله لأطلبن علماً لا يلحننى معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره » (١).

فكما أخذ عن الخليل أخذ عن يونس وعيسى بن عمر وغيرهم ، وبرع فى النحو حتى بزّ أترابه فيه ، فاحتفى به علماء البصرة التى صار إمامها غير مدافع ، وأخرج للناس كتابه الذى أكسبه فخار الأبد ، فإنه شاهد صدق على علو كعبه فى هذا الفن .

كتاب سيبويه

جمع سيبويه فى كتابه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء كأبى الخطاب الأخفش والخليل ويونس وأبى زيد وعيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء وغيرهم فى علمى النحو والصرف ، إذ كان النحو

---

(١) راجع المغنى الباب الأول مبحث ليس .

فى ذلك الحين يطلق عليهما ؛ واسمه يعمهما ، وأكثرهم نقلا عنه الخليل الذى كان لا يمل لقاءه ، وأنابه فى رواية الفن عنه ، فكان كتاب سيبويه سجلا لآراء الخليل فى النحو ، ولذا كثيراً ما يقول فيه : سألت الخليل : وذلك مستفيض فى الكتاب ، وسأذكر بعض أمثلة للنقل عن غير الخليل .

روى عن أبى الخطاب فقال : « حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره »[١] . وعن يونس فقال : « وزعم يونس فقال إنه سمع رؤبة يقول ماجاءت حاجتُك فرفع »[٢] ، وروى عنهما فقال : « وذلك قولك هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب »[٣] ، وكثر نقله عن يونس حتى نقل عنه أبواباً برمتها ، فقد نقل عنه فصلين من التصغير ، فقال : « وجميع ماذكرت لك فى هذا الباب وما أذكر لك فى الباب الذى يليه قول يونس »[٤] لأنه كان يطمئن إليه ، فكثيراً ما كان يسأله للتثبت عما سمعه من غيره ؛ قال : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون إذن أفعلُ ذاك فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال لا تبعدنّ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع »[٥] . وروى عن أبى زيد فقال : « حدثنى من أثق بعربيته » .

فإذا اختلفت أقوال العلماء فإنه يحكيها ويوازن بينها ثم يحكم

---

(١) راجع جـ ١ ص ٤٠ .
(٢) راجع جـ ١ ص ٢٥ .
(٣) راجع جـ ١ ص ٢٥٨ .
(٤) راجع جـ ٢ ص ١٠٩ .
(٥) راجع جـ ٢ ص ٤١٢ .

بالترجيح ، ففى باب تحقير بنات الياء والواو إلخ عند الكلام على تصغير أحوى قال : « وأما عيسى فكان يقول أُحيّ ويصرف . وهذا خطأ . . وأما أبو عمرو فكان يقول أُحَيٍّ . . وأما يونس فيقول هذا أُحَيُّ كما ترى وهو القياس والصواب » . وفى باب ما يحذف من أواخر الأسماء فى الوقف وهى الياءات قال : « وسألت الخليل عن القاضى فى النداء ، فقال أختار يا قاضِ ، لأنه ليس بمنون كما أختار هذا القاضى ، وأما يونس فقال ياقاضى وقول يونس أقوى » .

وقد ضم إلى أقوال هؤلاء العلماء ما استخرجه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخلص قال : « سمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقتُ الصيف »[1] ، وقال : « وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول حمدُ الله وثناء عليه »[2] . وقال : « إن هذا البيت أنشدناه أعرابى من أفصح الناس وزعم أنه شعر أبيه »[3] .

كوّن سيبويه كتابه من أقوال العلماء ومما استنبطه هو بنفسه ، فكان جماع الفن ، شاملا كل ما يحتاج إليه طالبه مع الترتيب والتبويب ، ولكل عصر طبيعته المتسقة معه — فترتيب الكتاب على غير المألوف فى كتبنا المتداولة بين أيدينا ، والإسراف فى عناوين أبوابه جاوز الحد ، فقد بلغت عشرين وثمانمائة ، مع الغموض الذى لا يفصح عن المقصود

---

(١) جـ١ ص ١١١ .

(٢) جـ ١ ص ١٦١ .

(٣) جـ٢ ص ٥٢ .

لأول وهلة ومع التداخل فى كثير من الأبواب ، فمن ذلك على سبيل المثال باب البدل فقد قال : « هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم إلخ ، هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول إلخ ، باب المبدل من المبدل منه ، باب بدل المعرفة من النكرة إلخ ، باب من البدل أيضاً »(١) وبعض عباراته الاصطلاحية حلت بدلها عبارات أخرى عندنا ، ونظرة أولية إلى مستهله فى ترتيب أبوابه وعناوينها واصطلاحاتها كافية فى ذلك ، قال : « هذا باب علم ما الكلم من العربية ، باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، باب المسند والمسند إليه ، باب اللفظ للمعانى ، باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض ، باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، باب ما يحتمل الشعر ، باب الفاعل إلخ ».

فلم يك سيبويه فى كتابه جماعاً لآراء السابقين فحسب ، بل له شخصية قوية ظهرت فى ابتداع بعض القواعد ، وفى ترتيب الكتاب حاوياً عناصر الفن كلها ، وتبويبه واضعاً كل شىء وما يتصل به معه ، وحسن التعليل للقواعد ، وجودة الترجيح عند الاختلاف ، واستخراج الفروع من القياس الذى امتلأ به الكتاب ، فكثيراً ما يقول : والقياس كذا ، أو والقياس يأباه ، ويقول : « سألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن الفعل لا يحقر ،

---

(١) فى ج ١ على الترتيب ٧٥ ، ٧٩ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٣٩٣ .

وإنما تحقر الأسماء إلخ »[1] .

وفى الحرص على الاعتزاز بالشواهد الوثيقة لدعم الأحكام التى قررها .

شواهده

عنى سيبويه فى كتابه بالشواهد لتثبيت الأحكام والإذعان بها من القرآن الكريم ونثر العرب والشعر ، ولم يجنح إلى الاستدلال بالحديث الشريف شأن أسلافه ومعاصريه ، وذلك لانعدام الثقة فى نقل الحديث بلفظه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم ، لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى ، إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم فى القواعد الكلية ، ثم صارت سنة جارية بعده فى المتقدمين والمتأخرين لم يبتدع خلافها غير ابن خروف وابن مالك ، ثم الرضى الذى أضاف إلى الحديث فى الاستشهاد به كلام أهل البيت رضى الله عنهم ، وقد أنكر ابن الصائغ وأبو حيان على ابن مالك فى حديث طويل ، وللشاطبى تفصيل قيم فى شأن الحديث الشريف نذكره فى ترجمته بمشيئة الله تعالى .

فالقرآن الكريم قد بلغ ما ذكره فى الكتاب من آى ما يربى على ثلثمائة آية ، قال المازنى اعتذاراً عن تعليم الذمىّ الكتاب فى نظير أجر كبير : إن هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله عز وجل ،

---

(١) جـ ٢ ص ١٣٥ .

ولست أرى أن أمكن منها شيئاً ، وأكثر الآيات مسوقة للاستدلال على الحكم الذى يقرره من ناحية الاستعمال العربى ، وهى بين يدى القارئ فلا حاجة إلى ذكر مثال منها ، وفى غير الكثير منها قد تذكر بعض آيات استئناساً لناحية المعنى فى الأحكام ، قال سيبويه : « وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى : ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت ، وقال سبحانه : وآخرين منهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ، فهى ههنا بمنزلة عرفت »[1] . وقد تذكر بعض آيات أخرى عندما يكون ظاهرها مخالفاً للحكم الذى ذكره لتخريجها على ما يوافقه ، قال سيبويه : « وأما قوله عز وجل : الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، وقوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فإن هذا لم يبن عن الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : مثل الجنة التى وعد المتقون ، ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، فإنما وضع المثل للحديث الذى بعده ، وذُكر بعدُ أخبار وأحاديث فكأنه على قوله ومن القصص مثل الجنة أو مما يُقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله أعلم ، وكذلك الزانية والزانى كأنه لما قال : سورة أنزلناها وفرضناها قال فى الفرائض الزانية والزانى أو الزانية والزانى فى الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع إلخ »[2] وهكذا .

---

(١) راجع ج ١ ص ١٨ .

(٢) ج ١ ص ٧١ .

والشواهد النثرية المعين الذى لا ينضب فى الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل ، فهو منطق العربى فى غدواته وروحاته يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما يبتغى ويريد ، ويدخل فيها الأمثال السائرة . يسمعها سيبويه من العلماء الذين يتلقى عنهم ، أو يأخذها مشافهة من العربى . وهاك شيئاً منها : قال سيبويه : « ومثل قولهم من كان أخاك قول العرب : ما جاءت حاجتك » [1] ، وقال أيضاً : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : اجتمعت أهل اليمامة إلخ»[2]. ومن الأمثال ماقال : « كما جعلوا عسى بمنزلة كان فى قولهم عسى الغوير أبؤساً » [3] — وهكذا .

والشواهد الشعرية كثيرة كذلك ، فقد قالوا إن فيه ألفاً وخمسين بيتاً ، غير أنه لم يعن رحمه الله بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه فى كثير من الشواهد ، سواء ما استشهد به العلماء الحاكى عنهم وما استشهد به هو ، لأن بعض الشعر قد روى لشاعرين أو أكثر ، وبعضه قديم العهد لايعرف قائله ، فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به ونسب الإنشاد إليهم ، وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه ، ولم يتخذ أحد من العلماء إغفاله للنسبة سبيلا للطعن عليه ، على حين أنه أخرج للناس كتابه والعلماء كثير ، والعناية بهذا العلم وتهذيبه وكيدة ، ولعل ذلك لأن العلماء فى

---

(١) جـ ١ ص ٢٤ .
(٢) جـ ١ ص ٢٦ .
(٣) جـ ١ ص ٢٤ .

ذلك الحين كانوا على علم بها لقرب العهد ، فإن العلماء بعدئذ تطلعوا إلى معرفة الشعراء وبحثوا عنهم ، قال الجرمى : « نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما ألف بيت فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها » . ويروى مثل هذا الخبر عن المازنى وهما متعاصران ، فالنسبة المذكورة الآن فى الكتاب حادثة بعد سيبويه إما من الجرمى أو المازنى ، وسميت الأبيات الخمسون بين العلماء بأبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل ، ونسبة الشعر للشاعر الصادرة من الجرمى أو المازنى لم تشمل الألف كلها فى الكتاب المطبوع بين أيدينا ، ولا أدرى سبباً فى ذكر القائل فى بعضها دون بعض . فقد كان فى تعيين النسبة للألف كلها إعلان كاف عن الخمسين المجهولة ، فليس وراء المعلوم إلا المجهول ، والمهم إنما هو الوصول إلى معرفة هذه الأبيات المجهولة الخمسين ، وقد استعنت بخزانة الأدب للبغدادى فى الوصول إليها فعلمت منها بالنص اثنين وثلاثين ، وسأذكرها لك مع الإشارة فى الهامش إلى موطن كل منها فى سيبويه وفى خزانة الأدب ، غير أن بيتاً منها قد اهتدى البحاثة الشنقيطى إلى اسم قائله فى كتابه « الحماسة السنية » وهو قوله :

. . . . أفبعد كندة تمدحن قبيلا[1]

---

(١) راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٥١ وخزانة الأدب شاهد ٩٤٣ .

فإن قائله امرؤ القيس وهذا عجز البيت . والبيت كله .

قالت فطيمة حلّ شعرَك مدْحَه   أفبعْد كِندة تمدحنّ قبيلا

ومعنى البيت : حلّ تخفيف حلئ من حلأه إذا طرده عن الماء ، ومدحه بدل اشتمال ، فرادها ألا يمدح أحداً بعد كندة ؛ دل على ذلك المصراع الثانى . والبيت مطلع قصيدة نادرة الوجود أوردها كلها الشنقيطى مع ذكر السبب . وذلك فى القسم الثانى ، آخر الكلام على البرزنجى .

وعلى هذا فالأبيات المجهولة فى كتاب سيبويه تسعة وأربعون ، والأبيات المجهولة التى أذكرها واحد وثلاثون . وها كها بالترتيب على نسق الكتاب :

أبياته المجهولة القائل

ما فى الجزء الأول

هل تعرف الدار على تِبْراكا   دار لسُعدى إذه من هواكا[1]

أستغفر الله ذنباً لست محصيه   ربّ العباد إليه الوجه والعمل[2]

---

(١) راجع ص ٩ والخزانة شاهد ٨٣ .   (٢) راجع ص ١٧ والخزانة شاهد ١٧٥ .

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم   وأُكرومة الحَيَّيْنِ خلو كما هيا[١]

إنْ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايعــا   تُؤخذَ كرهاً أوتجيء طائعا[٢]

وكأنه لهَقُ السَّراةِ كأنه   مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَواد[٣]

هل أنت باعثُ دينار لحاجتنا   أو عبدَ رب أخا عَون بن مخراق[٤]

ضَعيف النكاية أعــداءَهُ   يخال الفِرارَ يُراخي الأَجل[٥]

كلُوا في بعض بطنكم تَعِفوا   فإنَّ زمانكم زمنٌ خميصُ[٦]

. . . .   من لدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[٧]

دعوتِ لِما نابني مِسْوَرًا   فلبى فلبَّيْ يَدَيْ مِسورِ[٨]

فلا تَلْحَنِي فيها فإن بحبها   أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابله[٩]

ووجــهٌ مشرق النحــر   كأنْ ثدياه حُقَّــان[١٠]

. . . .   يا ليت أيَّامَ الصِّبا رواجعًا[١١]

على أنني بعدما قد مضى   ثلاثون للهجر حولا كميلا

---

(١) راجع ص ٧٠ والخزانة شاهد ٧٧ .   (٢) راجع ص ٧٨ والخزانة شاهد ٢٧٢ .
(٣) راجع ص ٨٠ والخزانة شاهد ٣٧٠ .   (٤) راجع ص ٨٧ والخزانة شاهد ٦١٠ .
(٥) راجع ص ٩٩ والخزانة شاهد ٥٩٧ .   (٦) راجع ص ١٠٨ والخزانة شاهد ٥٧٥ .
(٧) راجع ص ١٣٤ والخزانة شاهد ٢٥٢ .   (٨) راجع ص ١٧٦ والخزانة شاهد ٩٣ .
(٩) راجع ص ٢٨ والخزانة شاهد ٦٤٨ .   (١٠) راجع ص ٢٨١ والخزانة شاهد ٨٧١ .
(١١) راجع ص ٢٨٤ والخزانة شاهد ٨٤١ .

يذكرُنيك حَنينُ العَجولِ ... ونوحُ الحمامة تدعو هديلا [١]

من آجلك يا التي تيّمْتِ قلبي ... وأنت بخيلة بالودّ عني [٢]

يالَقومٍ مَنْ للعُلا والمساعي ... يالقوم مَنْ لِلندى والسماحِ

يالَعطّافنا ويا لَرياحِ ... وأبي الحشرج الفتى النفاحِ [٣]

فلا أبَ وابناً مثلُ مروان وابنِه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا [٤]

. . . . لاَ هَيثمَ الليلة لِلْمَطِيّ [٥]

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ... ركائبُها أن لا إلينا رجوعها [٦]

. . . . حنّتْ قلوصي حين لاحين مَحَن [٧]

فاليوم قَربت تهجونا وتشتمُنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب [٨]

دَعِي ماذا علمتِ سأتّقيه ... ولكن بالمغيّب نبئيني [٩]

غيْرَ أنا لم تأتنا بيقين ... فنرجّي ونكثرُ التأميلا [١٠]

هذا سراقةُ للقرآن يدرسه ... والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقها ذيب [١١]

---

(١) راجع ص٢٩٢ والخزانة شاهد٢١٦. (٢) راجع ص٣١٠ والخزانة شاهد ١٢٨.
(٣) راجع ص٣١٩ والخزانة شاهد١٠٨. (٤) راجع ص٣٤٩ والخزانة شاهد ٢٦٣.
(٥) راجع ص٣٥٤ والخزانة شاهد٢٦١. (٦) راجع ص٣٥٥ والخزانة شاهد ٢٥٥.
(٧) راجع ص٣٥٨ والخزانة شاهد٢٥٨. (٨) راجع ص٣٩٢ والخزانة شاهد٣٥٣.
(٩) راجع ص٤٠٥ والخزانة شاهد٤٤٤. (١٠) راجع ص٤١٩ والخزانة شاهد ٦٦٥.
(١١) راجع ص٤٣٧ والخزانة شاهد٨٢.

إن الكريم وأبيكَ يَعتمِلْ ⁂ إن لم يجد يوماً على مَن يتَّكل (١)
وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدًا ⁂ إذا أنه عبدُ القفَا واللهازم (٢)
ولست أبالي بعد يوم مطرف ⁂ حتوفَ المنايا أكثرت أو أقلت (٣)

ما في الجزء الثاني

لقد رَأيتُ عَجَباً مُذْ أمسَا ⁂ عجائزًا مثلَ السعالي خمْسا (٤)
وهَيَّجَ الحي من دار فظل لهم ⁂ يومٌ كثيرٌ تَناديهِ وحَيْهَلُهْ (٥)
. . . . ⁂ وهي تنوش الحوض نوشاً من علا (٦)
فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث ⁂ مساعينا حتى ترى كيف نفعلا (٧)

هذا ما يختص بالأبيات المجهولة القائل في الكتاب — أما الألف الباقية فقد ارتضاها جمهور العلماء ، سواء منها ما نسب إلى قائله وما لم ينسب إليه ، وقليل منهم اعترض على بعض الأبيات المنسوبة لقائلها بما يؤدى إلى عدم صحة الاستشهاد بها على ما ساقها دليلا عليه سيبويه لتحريف أو تصحيف خفي عليه في الرواية للشاهد ، وقليل منهم تعقب بعض

---

(١) راجع ص٤٤٣ والخزانة شاهد٨٢٧. (٢) راجع ص٤٧٢ والخزانة شاهد٨٤٦.
(٣) راجع ص٤٩٠ والخزانة شاهد٩١٠. (٤) راجع ص٤٤ والخزانة شاهد ٥٢٢.
(٥) راجع ص٥٢ والخزانة شاهد ٤٦٢. (٦) راجع ص١٢٣ والخزانة شاهد ٧٧٣.
(٧) راجع ص ١٥١ والخزانة شاهد ٩٤٤ .

الأبيات غير المنسوبة لقائلها وعدها مفتعلة مصنوعة ؛ وهذا كله عدا الأبيات المزيدة على شواهد سيبويه فلم تذكر فى أصل الكتاب معها . وقد شرحها الأعلم أيضاً ناسباً كل شاهد زائد فى الباب المذكور فيه لمن أنشده من العلماء الذين زادوه على شواهد الكتاب فى خلال نظرهم فيه وإن فاته كمعظم الشراح (رجز) خلط بكلام الكتاب . ذلك هو قول سيبويه فى باب « مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل إلخ »

لقد علمت أىّ حين عُقْبتى . . . . . . (١)

وهو من شواهد الرضى (فى أفعال القلوب) ، ونبه على كل ذلك البغدادى فى الخزانة(٢) — فهذه أصناف ثلاثة ، وهاك بيانها :

بعض الأبيات التى خطأوا روايتها

كثر ما طعن بعض العلماء على بعض الأبيات المنسوبة للقائل طعناً يقضى بعدم الاستدلال بها ، وفى مقدمة هؤلاء ابن قتيبة والمبرد والعسكرى ، وإنى لذاكر من ذلك أبياتاً ثلاثة على سبيل التمثيل خوف الإطالة . فمن ذلك :

١ — قول عُقيبة بن هبيرة الأسدى :

معاوىَ إننا بشر فأَسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

---

(١) راجع سيبويه جـ ١ ص ١٢٢ . (٢) راجع خزانة الأدب شاهد ٧١٧ .

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا[١]

استشهد سيبويه بالبيت الأول على جواز الإجراء على الموضع ، فإن قوله « الحديدا » معطوف على محل المجرور قبله فى قوله « بالجبال » لأن الباء زائدة .

لقد خطأ ابن قتيبة فى أواخر مقدمة الشعر والشعراء هذه الرواية مدعياً أن الصواب الجر كبقية القصيدة ، والبيت الثانى من بيتى سيبويه لا صلة له بالأول منهما ، وتابعه المبرد فى ذلك ، وكذا العسكرى فى « التصحيف والتحريف » .

لكن العلماء المنتصرين لسيبويه - وفى مقدمتهم الأنبارى فى كتابه « الإنصاف » ، قالوا إن البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، واستشهاد سيبويه منوط بالرواية الأولى ، فصح الاعتماد عليه ، ولهذا استشهد به الرضى على الكافية . راجع الخزانة فى الشاهد الرابع والعشرين بعد المائة .

٢ — ومن ذلك قول نهشل بن حرى :

ليُبْكَ يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح[٢]

استشهد به سيبويه فى باب « مايحذف منه الفعل إلخ » على أن رافع

---

(١) راجع جـ ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ .

(٢) راجع جـ ١ ص ١٤٥ وص ١٨٣ ، والبيت من مرثية فى يزيد ، راجع خزانة الأدب الشاهد الخامس والأربعين .

ضارع محذوف للعلم به من سابقه .

وقد تعقب الأصمعي رواية البيت كذلك قائلا إن الصواب نصب يزيد بالفعل قبله والفعل مبنى للمعلوم، فضارع فاعل له لا للمحذوف، وقد نقل عن الأصمعى هذا التصحيح ابن قتيبة فى أواخر مقدمة الشعر والشعراء ، وتبعهما العسكرى فى « التصحيف والتحريف » .

لكن العلماء الآخرين أجازوا رواية سيبويه ، فاقتفاه فى الاستدلال بها فى « باب الفاعل » الزمخشرى فى المفصل ، وابن الحاجب فى الكافية وابن هشام فى التوضيح ، والأشمونى فى شرح الألفية .

٣ ــ ومن ذلك قول الأخطل :

كُروا إلى حرتيكم تعمرونهما ... كما تكر إلى أوطانها البقر[١]

استشهد سيبويه بهذا البيت فى باب « من الجزاء ما لا ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر إلخ » ، على جواز رفع المضارع وهو تعمرونهما بعد الطلب وهو « كروا » لعدم قصد الجزائية ، وتبعه فى الاستشهاد به الزمخشرى فى المفصل ، والأشمونى فى شرحه على الألفية ــ لم ينبه أحد من العلماء قط على ما فى البيت من خطأ ابتنى عليه زعم الاستدلال بالبيت إذ مدار الاستشهاد به على أن « كروا » فعل أمر بدليل الخطاب فى حرتيكم .

(١) راجع جـ ١ ص ٤٥١ .

والحقيقة أن الفعل ماضٍ وأن صواب الشطر الأول « كروا إلى حرتيهم بعمرويهما » على الحكاية للغائبين . فالبيت من قصيدة في متناول أيدى الجميع . ويبدو لى أن هذا التحريف غير معمود إليه وإنما سرى لسيبويه من الراوى المحرف . وأكاد أعتقد أن هذا البيت فى تحريفه لا مثيل له فى الكتاب . والعجب العاجب عدم الالتفات لما فيه من الأعلام السابقين .

بعض الأبيات التى قيل إنها مصنوعة

فمما قالوا إنه مصنوع :

١ ـ حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن　　　ما ليس منجيه من الأقدار[1]

استشهد به سيبويه على عمل « فَعِل » من أبنية المبالغة ، وتبعه من بعده كابن يعيش فى شرح المفصل ، والرضى فى شرح الكافية وغيرهما .

لكن قال النقادة يروى عن اللاحقى أنه قال : « إن سيبويه سألنى عن شاهد فى تعدى فَعِل فعملت له هذا البيت » .

---

(١) راجع ج ١ ص ٥٨ ، وراجع خزانة الأدب شاهد ٦٠٥ ففيه كل ما قيل فى البيت ، ومعنى البيت مختلف فيه ، قال ابن السيد : والأشبه عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بعواقب الأمور يدبر ليحقونه التدبير .

وقد تصدى للرد عن سيبويه فى الطعن الوارد على هذا البيت الكثير من العلماء ، قال الأعلم فى شرحه لهذا الشاهد : « وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن المقياس يعضده » ، وقال هرون بن موسى : « وإنما أراد اللاحق بقوله فوضعت له هذا البيت : فرويته له » . وقال ابن يعيش فى شرح المفصل : « فإن سيبويه رواه عن بعض العرب ، وهو ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه » ، وبعدئذ فلا مجال للطعن على سيبويه .

٢ ـ هم الفاعلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا يوماً من الأمر معظما

٣ ـ ولم يرتفق والناس محتضرونه ... جميعاً وأيدى المعتفين رواهقه

قال المبرد : « وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من المفتشين يجيز مثل هذه الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية ، والبيتان اللذان رواهما سيبويه : هم الفاعلون الخير إلخ »[1] .

المراد من الكناية الضمير ، وأول من استعملها فى ذلك سيبويه .

---

(١) راجع الكامل مع الرغبة ج ٤ ص ٤٢ وما بعدها ، والبيتان فى سيبويه جـ١ ص ٩٦ ومعنى البيت الأول أنهم يفعلون الخير ويأمرون به وقت خشيتهم الأمر العظيم من حوادث الدهر فلا يمنعهم خوف الضر عن الأمر بالمعروف . والثانى أنه لم يرتفق أى يتكئ على المرفق ، وأيدى المعتفين طلاب المعروف رواهقه غاشية له قريبة منه ، وذلك كناية عن اهتمام ممدوحه بقضاء حاج الناس .

وتوجيه طعن المبرد على سيبويه أن الضمير لا يتصل بالوصف المثنى أو المجموع إلا إذا تجرد من النون اللاحقة فى آخره حتى يحل محلها الضمير المتصل المضاف إليه ، وذلك للتناوب بين النون والضمير ، فإذا اقترنت بالوصف النون وجب انفصال الضمير عنه حينئذ ، والنتيجة أن الجمع بينهما ممنوع ، فكيف استباح سيبويه ذكر بيتين اجتمع فيهما النون والضمير المتصل للضرورة مع أنهما مصنوعان ؟

والذى يقتضى العجب أن المبرد يتجنى على سيبويه فى هذا الانتقاد ، مع أن سيبويه نفسه قد صرح فى البيت الأول أنه مصنوع وكذا فى الثانى ، ونقل ذلك عنه ابن يعيش فى شرح المفصل : مبحث الإضافة اللفظية ، لأن صاحب المفصل ذكر الشطر الأول من البيت الأول للرد عليه ، وكذا الرضى على الكافية ، وقد استعرض اعتراض المبرد على البيتين وما قيل فى دفع الاعتراض عليهما البغدادى فى الخزانة فى الشاهدين : السادس والتسعين والسابع والتسعين بعد المائتين .

٤ ـ إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانةَ الله الثريد[1]

استشهد بالبيت مرتين الأولى على رفع ما بعد إذا والثانية على نصب أمانة بفعل مقدر . وتابعه فى الاستشهاد به على الثانية الزمخشرى فى المفصل عند الكلام على حروف القسم ، وابن يعيش فى شرح المفصل

(١) جـ ١ ص ٤٣٤ ، جـ ٢ ص ١٤٤ .

فى أوائل الكلام على القسم .

لكن قال النقدة إن البيت مصنوع ، والله أعلم بالحقيقة .

الأبيات المزيدة على الشواهد

يرى المتأمل فى شرح شواهد سيبويه للأعلم أبياتاً مضافة إلى أبيات سيبويه ، وقد تناولها الأعلم بالبيان لمعناها وموطن الشاهد فيها على غرار شرحه لأبيات الكتاب ، غير أنه قبل ذكرها يعزوها لمنشدها فى الباب المتحدث فيه ، ويعرض للغرض منها فى الاستشهاد ، ماخلا بيتين فيؤخذ منه نسبتهما لسيبويه لإطلاقه الإنشاد له على وفق طريقته فى شواهده ، والأبيات المزيدة بلغت أحد عشر أكثرها من إنشاد الأخفش فالمازنى ثم الجرمى والمبرد ، ولهذا يحسن بعد ذكر البيتين المظنون نسبتهما لسيبويه سرد ما أنشده الأخفش فى الكتاب مستقلاً ، وكذا المازنى ، وبعدهما أراعى ترتيب الكتاب فى المبرد والجرمى .

البيتان المنسوبان له وهما فى الجزء الثانى

أتيت مهاجرين فعلمونى ثلاثة أحرف متتابعات
وخطوا لى أبا جاد وقالوا تعلم صعفصاً وقريسيات [1]

---

(١) ص ٣٦ .

الأخفش فى الجزء الأول

فبيناه يشرى رحله قال قائل — لمن جمل رخو الملاط نجيب[١]
وما مثله فى الناس إلا مملكا — أبو أمه حىّ أبوه يقاربه[٢]
ألم يأتيك والأنباء تنمى — بما لاقت لبون بنى زياد[٣]
فزججتها بمزجة — زج القلوص أبى مزاده[٤]

المازنى فى الجزء الأول

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها — وما كان نفساً بالفراق تطيب[٥]

وفى الجزء الثانى

إن الفرزدق صخرة عادية — طالت فليس تنالها الأوعالا[٦]
فما سُبق القيسى من ضعف حيلة — ولكن طفت عَلْماء غُرلة خالد[٧]

---

(١) ص ١٤ .
(٢) ص ١٤ .
(٣) ص ١٥ .
(٤) ص ٨٨ .
(٥) ص ١٠٨ .
(٦) ص ٣٥٦ .
(٧) ص ١٢٤ .

المبرد فى الجزء الأول

ثأرنا بها قتلى وما فى دمائها وفاء وهن الشافيات الحوائم (١)

الجرى فى الجزء الثانى

أرى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وإصبع (٢)

وبعد ، فما لا ريب فيه بين العلماء قاطبة أن سيبويه لم يحتج فى كتابه إلا بأشعار من يستشهد بشعرهم من الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فلم يتجاوزهم إلى المحدثين ، ولقد كان ذلك ديدنه فى تعليمه ودراسته وحجاجه . نعم روى أنه عاب على بشار صدر المحدثين كلمات له فى أبيات . وبلغ عيبه لها بشاراً ، فقال يهجره :

أَسِبْوِيْه يابن الفارسية ما الذى تحدثْتَ عن شتمى وما كنت تنبذ
أَظَلْتَ تُغَنِّى سادرًا فى مَساءتى وأمك بالمصرين تعطى وتأْخذ (٣)

فتوقى شره بعدئذ ، وكان إذا سئل عن شىء فأجاب عنه ووجد له من شعر بشار شاهداً احتج به استنكافاً لشره .

(١) ص ٩٤ . (٢) ص ٣٠٨ .
(٣) راجع الأغانى أخبار بشار ج ٣ ص ٢١٠ طبع الدار .

ومن الحق البين أن الكتاب يحتاج إلى دراسة طويلة عميقة فى البحث يضيق المقام عن استيفائها ، وما أجدرها بسفر خاص !

تقدير الكتاب

لقد دهش الناس عند ظهور الكتاب فجأة على صورته الرائعة الغريبة من سيبويه الشاب ، فتسرب إلى نفوسهم الظن فى أمانته العلمية ، قال يونس : « أظن هذا الغلام كذب على الخليل » ، فقيل له : وقد روى عنك أيضاً . فاستحضر الكتاب ورأى ما نقله عنه صحيحاً ، فقال : إنه صدق فى جميع ما قال . . .

عظم شأن الكتاب فى البصرة حتى صار علماً بالغلبة ، فكان إذا قيل فى البصرة فلان يقرأ الكتاب لا يفهم السامع سوى كتاب سيبويه ، بل سموه إكباراً له قرآن النحو ، وهكذا كان الكتاب أعجوبة الدهر الخالدة فإنه منذ ألف استفرغ عناية العلماء به فى الطواف حوله ، فمن شارح له ومن شارح لشواهده ، ومن منتقد له واستخذوا حيناً وضع كتاب جديد بعده ، ولهذا كان المازنى يقول : « من أراد أن يصنف كتاباً واسعاً فى النحو بعد سيبويه فليستحى » .

لم يقف العلماء فيه على عثرات شأن المؤلفات الضافية لا فى أسلوبه ولا فى القواعد المسطورة فيه ، مع أن الكتاب كبا كورة فى النحو ، ومع كثرة الناظرين فيه . وحسبه فى أسلوبه أن يتلقف ابن الطراوة غلطة واحدة

فيه ثم لم تسلم له مع هذا إلا تلك : هي أن سيبويه في الجزء الأول باب « ماتجرى عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به إلخ » أجاب بكلمة نعم عن استفهام تقريرى داخل على النفى مرتين إذ يقول :

« قيل له : ألست تعلم أن الصفة . . فإنه لا يجد بداً من أن يقول : نعم . . . أفلست تجعل هذا العمل . فإنه قائل : نعم » ، والمعروف في نعم أنها جواب لما بعد الاستفهام ، وهو خلاف المراد على ما هو واضح .

ودفع هذا التعقب ابن هشام في المغنى مبحث « نعم » فقال : « وزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن . . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب النفى بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه . . وعلى ذلك قول الأنصار رضى الله عنهم للنبى عليه الصلاة والسلام وقد قال : ألستم ترون لهم ذلك : نعم . . وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطّئ مخطئ » .

ويكفيه في قواعده أن الزجاج لم يعثر إلا على غلطتين فيها : إحداهما عدّه بناء أى الموصولة على الضم مع الإضافة وحذف صدر الصلة ، قال ابن هشام في المغنى مبحث أىّ : « قال الزجاج : ماتبين لى أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ »

ومنذ ألف الكتاب ما فارقه النحو وما تخلف هو عنه ، بل كانا يقيمان معاً ويرحلان معاً ، فطوف معه وانتقل من البصرة إلى الكوفة ثم بغداد ثم الأندلس والشام ومصر ، وسنذكر نبذة عنه إن شاء الله في

الطور الرابع عند الكلام على علماء الأندلس ، تتبين منها إقبال الأندلس عليه وتقديرها له ، وبعبارة أخرى احتفاء المغاربة به بعد المشارقة ، وفي خزانة الأدب للبغدادى الشاهد السابع والخمسين نبذة عن الكتاب .

ولقد قدر لهذا العبقرى أن تكون منيته في أمنيته ، حببت إليه التوجه إلى بغداد لمنازلة الكسائي الذى كان ينفس عليه ما نال من جاه كبير ومال وفير ، ثقة منه بالظفر عليه ، فتلاقى القرينان وجرت بينهما تلك المناظرة المشئومة التي سلف الكلام عليها ، فخاب الأمل ، وفارق سيبويه بغداد مقهوراً ، وعز على نفسه أن يعود إلى البصرة بعد هذا الخزى والخذلان ، فاستقدم تلميذه أبا الحسن الأخفش في طريقه إلى بلدة في فارس . وبث إليه حزنه ، وما كاد يرد بلده حتى اشتدت علته ، فمات في ريعان شبابه قبل جل شيوخه ، رحمه الله ، سنة ١٨٨ هـ .

٢ — اليزيدى

هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى ، مولى بنى عدى ، نشأ بالبصرة . وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبى إسحق والخليل ويونس وغيرهم ، ثم اشتهر فضله فيها ، وعرف باللغة والنحو وأخبار الناس ، وعرضت فتنة بالبصرة اقتضت اختفاءه عنها ، ثم ظهر بعد في بغداد عند يزيد بن منصور الحميرى خال المهدى ، فأدب أولاده ونسب إليه ، ولقب باليزيدى من هذا الحين ، وسرى هذا اللقب في أولاده وحفدته

من بعده ، ولم يلبث أن وصله يزيد بالرشيد فاختصه بأدب المأمون ، كما كان الكسائى يؤدب الأمين ، وصار اليزيدى يدرس فى مساجد بغداد كما يدرس الكسائى ، فتولدت بين الشيخين المنافسة ، وتطلع كل منهما لغلب الآخر ، فحدثت المناظرات بينهما ، وكان اليزيدى مظفراً فى أغلبها . وقد أسلفنا القول على إحداها . ولما مات الكسائى قبله لم يقصر فى رثائه . كان اليزيدى مع علمه أديباً شاعراً له مجموعة شعرية فيها شعر كثير فى مدح النحاة البصريين وهجاء الكوفيين ، وسنذكر بعضاً منها فى الكلام على المذهب الكوفى بمشاءة الله تعالى ، وله مؤلفات فى متنوع العلوم ، منها مختصر فى النحو . وقد بورك له فى نسله فكان العلم والأدب والفضل فى أبنائه وحفدته . توفى رحمه الله بمرو سنة ٢٠٢ هـ [١] .

الخامسة

١ — الأخفش

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، مولى بنى مجاشع بن دارم (بطن من تميم) ، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة ، فقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه الذى سلفت ترجمته ، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وثعلب وستأتى ترجمته ، وأشهرهم ذكراً فى

---

(١) ترجمته فى المعاجم ، وخزانة الأدب شاهد ٨٩٧ .

النحو ، فلذا ينصرف إليه الحديث عند ذكر الأخفش مجرداً من الوصف في كتب النحو ، فإن قصد غيره وجب ضم الأكبر أو الأصغر إليه على وفاق المطلوب ، ولد ببلخ وأقام بالبصرة لطلب العلم ، وتلقى مع سيبويه عن جل شيوخه سوى الخليل ، ثم أخذ عنه بعد المشاركة مع كبر سنه عنه فكان أنحى تلاميذه ، وكان ضنيناً بكتاب سيبويه لنفاسته حتى ظن به ادعاؤه لنفسه ، لأن سيبويه لم يقرأه على أحد ولا قرأه عليه أحد ماعداه ، قال : «ماوضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عرضه عليّ» ، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه . فتشاور تلميذا الأخفش : الجرمي والمازني على الحيلولة بينه وبين ماظن فيه بترغيبه في المال ، إذ كان الجرمي مثرياً ، فقرآه عليه ، وظهر الكتاب ، فليس للكتاب طريق إلا الأخفش ، فإليه يرجع الفضل في استبقائه ، كما يرجع للكتاب الفضل في إقبال العلماء على الأخفش .

لما قفل سيبويه من بغداد بعد خذلانه في المناظرة الماضية استشخص تلميذه الأخفش في طريقه إلى الأهواز لما سبق أنه ولى وجهه عن البصرة خزياً ، وشكا إليه بثه وحزنه مما هاضه ، فتحرش الأخفش بالكسائي ووصل إلى بغداد في الغلس ، وصلى خلف الكسائي الغداة في مسجده ، ثم سأله أمام تلامذته الفراء والأحمر وغيرهما ، وخطأه في إجابته حتى هم التلامذة بالوثوب عليه ، فمنعهم الكسائي وقال له : بالله أما أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقال : بلى ، فقام إليه وعانقه وأجلسه

بجنبه وأكرم مثواه . فاستحال تحرشه محبة له . وأقام عنده ينعم بالحياة السعيدة الجديدة ، وبقي في جواره ببغداد بقية حياته ، وصار مؤدب أولاده ، وقرأ له كتاب سيبويه سراً ، وقد تغيرت لذلك عصبية الأخفش حتى وافق الكوفيين كثيراً في آرائهم ، فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين ، وكتب النحو ملأى بالمسائل التي وافقهم فيها ، وإني ذاكر لك بعضاً منها على سبيل التمثيل :

من المسائل التي وافق فيها الأخفش الكوفيين

١ ـ إعراب فعل الأمر وجزمه بلام الأمر المقدرة على أنه مقتطع من المضارع المجزوم بها قال ابن هشام : « وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد . وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة »[(١)] .

٢ ـ جواز رفع الوصف فاعلا ظاهراً من غير اعتماد للوصف ، وكذا الظرف . قال الرضي : « والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو في الدار زيد أن يعمل الظرف بلا اعتماد »[(٢)] .

٣ ـ جواز زيادة « من » في غير الإيجاب مع المعرفة . قال

---

(١) راجع المغني الباب الأول مبحث اللام : اللام العاملة للجزم .

(٢) شرحه على الكافية : باب المبتدأ والخبر ، تقسيم المبتدأ .

الرضى : « وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين : كونها فى غير الموجب ودخولها فى النكرات ، والكوفيون والأخفش لايشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) »(١).

كما تغيرت نزعته البصرية نزعة السماع إلى النزعة الكوفية نزعة القياس ، بل أسرف فيها . فعوّل على قياسه النظرى فى كثير من المسائل التى لم يأبه فيها بالفريقين . وهاك بعضاً منها :

من المسائل التى انفرد فيها الأخفش بالقياس

١ — جواز وقوع أن بعد لعل قياساً على ليت قال الزمخشرى : « وقد أجاز الأخفش لعل أن زيداً قائم قاسها على ليت »(٢) .

٢ — تجويزه رفع المضارع بعد حتى المسبوقة بالنفى قياساً على الإيجاب وعدّ النفى داخلا على الكلام برمته . قال ابن هشام : « وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة إلخ »(٣) ، قال الدماميني : « فكأنه إنما أجاز بالقياس لا بالسماع » ، وقد سبق إلى هذا النقل الرضى .

---

(١) شرحه على الكافية : حروف الجر : من .
(٢) من المفصل : القسم الثالث ، الحروف : لعل ...
(٣) راجع المغنى الباب الأول . حتى الجارة .

٣ ـــ جواز منع الصرف لأفعل الصفة مع قبوله التاء نحو أرمل قياساً على أحمر ، قال الأشموني : « وأجاز الأخفش منعه بجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه »[١] .

٤ ـــ قياسية مجيء اسم فعل الأمر من الرباعي على فَعلال ، قال الرضي : « وعند الأخفش فعلال أمراً من الرباعي قياس »[٢].

٥ ـــ تصغيره اللاتي واللائي على لفظهما ، قال الرضي : « وقد صغرهما على لفظهما قياساً لا سماعاً ؛ وكان لا يبالى بالقياس في غير المسموع إلخ »[٣] .

وبعد فالمخالفات التي خرج فيها على الفريقين معتمداً على قياسه النظري غير متقيد فيها بقانون السماع كثيرة جداً . ولهذا يقول الرضي : « وأجاز الأخفش الكسر أيضاً في " آلم الله " قياساً لا سماعاً كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع »[٤] .

على أنه كان لتحلله من التقليد أثره في آرائه ، فكثر ما كان له في المسألة الواحدة رأيان فصاعداً ؛ قال ابن جني : « وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الشيخ آخذاً به غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي رحمه الله أن أقول لأبي الحسن

---

(١) شرحه على الألفية لقول الناظم (ووصف أصلى ووزن أفعلا إلخ) .
(٢) شرح الكافية ، أسماء الأفعال .
(٣) شرح الشافية ، التصغير .
(٤) شرح الشافية ، التقاء الساكنين ، الأصل في تحريك أول الساكنين الكسر.

شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه ، يقول لى مذاهب أبى الحسن كثيرة إلخ »[١] .

له مؤلفات كثيرة منها فى النحو : المقاييس ، والأوسط ، توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

٢ ـ قُطرب

هو أبو على محمد بن المستنير ، نشأ بالبصرة وتلقى عن عيسى ابن عمر وسيبويه وغيرهما إلا أن اتصاله بسيبويه أكثر ، كان كلما خرج سيبويه من بيته سحراً وجده على بابه فقال له : إنما أنت قطرب ليل فأطلق عليه ولصق به . حذق الجدل والكلام ، ومال إلى مذهب المعتزلة النظامية ، له تصانيف كثيرة ، منها فى النحو كتاب العلل ، توفى ببغداد عام ٢٠٦ هـ .

السادسة

١ ـ الجَرْمى

هو أبو عمر صالح بن إسحق مولى بنى جَرم من قبائل اليمن ، نشأ بالبصرة ، فتعلم عن شيوخها النحو واللغة ، وسمع من يونس والأخفش الأوسط ، ولم يلق سيبويه ، وزامله فى عصره وتلقيه المازنى ، وإليهما

(١) الخصائص باب (فى اللفظين عن المعنى الواحد يرادن عن العامل متضادين) .

انتهت الرياسة النحوية . وسبق أنهما ذوا الفضل فى إظهار الكتاب على يد شيخهما الأخفش ، كان الجرمى أديباً شاعراً ديناً صحيح العقيدة ، وله مناصرة مع الفراء ، ومصنفاته كثيرة ، منها فى النحو مختصره المشهور لدعائه له بالبركة ، وكتاب الفرخ (فرخ كتاب سيبويه) ، ورد بغداد وأقام فيها حتى قضى نحبه سنة ٢٢٥ هـ .

٢ — التوّزى

هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش من توّز (بلدة بفارس) أخذ عن الجرمى كتاب سيبويه ، واشتهر باللغة والأدب فكان أعلم بالشعر من المازنى والرياشى . توفى ببغداد سنة ٢٣٨ هـ .

٣ — المازنى

هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى سدوس ، ولد بالبصرة وتربى فى بنى مازن بن شيبان فنسب إليهم ، وأخذ عن أبى عبيدة وأبى زيد والأخفش وغيرهم ، مع مشاركة رفيقه الجرمى ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وما لبث أن صار علم البصرة الخفاق ، وقال الناس لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازنى بالنحو ، ساعده على نبوغه قوة بيانه وأدبه ، فكان له الفلج فى الحجاج ، وقد تغلب على الأخفش مع تلقيه عنه ، استقدمه من البصرة أمير المؤمنين : هرون الواثق إليه فى « سامرّا » مقر الخلافة آنذاك لما أنشد مخارق قول الحارث بن خالد المخزومى :

أظليم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلمُ[1]

بنصب رجل ، ورأى علماء الكوفة حوله رفعه مع تمسك مخارق بإنشاده رواية عن المازنى ، فلما قدم المازنى أوجب النصب مدللا عليه فى حديث طويل ، فأصاب نجحاً عظيما عند الواثق ، ثم حمله الواثق على اختبار العلماء فوقفوا من المازنى على علم جم ، ورغبه الواثق فى البقاء فاعتذر وعاد أدراجه إلى البصرة مرعىّ الجانب من الواثق ثم من أخيه المتوكل بعده . والمازنى على طول باعه أبى التصنيف فى النحو إذ كان يقول الكلمة المتقدمة فى كتاب سيبويه : « من أراد أن يصنف كتاباً واسعاً فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى » . نعم ألف كتاباً فى علل النحو وكتاب التصريف ، وله كتب أخرى فى غير النحو .

توفى رحمه الله بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ على الأشهر .

٤ ـ أبو حاتم السجستانى

هو سهل بن محمد نشأ بالبصرة وأخذ عن أبى زيد والأصمعى وأبى عبيدة ، وقرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش ، ثم نبه شأنه فانتفع

---

(١) البيت المذكور من شواهد النحاة فى المصدر الميمى ، وحادثته مع ما نجم عنها من الحظوة عند الخليفة مفصلة فى الأغانى : أخبار الحارث ، وفى المغنى الباب الخامس آخر الجهة الأولى ، وفى الوفيات ، وكذلك معجم الأدباء وإنباه الرواة مع تفصيل الأسئلة التى وجهها المازنى ، ونقل كل ذلك فى شرح درة الغواص عند الوهم ٦٠ .

الناس بدراسته إلا أنه لم يكن حاذقاً بالنحو ، له مصنفات مختلفة منها إعراب القرآن ، وكتاب الإدغام . توفى سنة ٢٥٠ هـ .

٥ — الرياشي

هو أبو الفضل العباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان الهاشمى ، ولقب بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش ، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه . نشأ بالبصرة ، وأخذ النحو عن المازنى ، وسمع منه كتاب سيبويه ، واللغة عن الأصمعى ، ثم صار من كبار النحاة واللغويين ، له تصانيف ليس منها كتاب نحو ، قتل وهو يصلى الصبح قائماً فى الفتنة المشئومة (موقعة الزنج) بالبصرة المضروب بها المثل المشهور ، كان دخولهم فيها وقت صلاة الجمعة فى شوال سنة ٢٥٧ هـ .

السابعة

١ — المبرِّد

هو أبو العباس محمد بن يزيد من بنى ثُمالة (بطن من أزد شنوءة) ، ولد بالبصرة وأخذ عن الجرمى والمازنى وأبى حاتم وغيرهم إلا أن أغلب تلقيه عن المازنى ، ثم نبه قدره فى البصرة ، وانتهت إليه الرياسة حتى قال الناس ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ، فأما سبب تلقيبه بالمبرد فقال ياقوت : « وإنما لقب بالمبرد لأنه لما صنف المازنى كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازنى : قم

فأنت المبرِّد (المثبت للحق) فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء » ، آراؤه في النحو مستفيضة في الكتب .

كان غير متقيد برأى المذهبين : البصرى والكوفى متى بدا له رأى آخر — فمن ذلك على سبيل التمثيل منعه تقديم خبر ليس عليها ، قال ابن جنى بعد مقدمة يعيب فيها اللائمين على المنفرد برأى جديد : « وذلك كإنكار أبى العباس جواز تقديم خبر ليس عليها ، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له أجاز هذا مذهب سيبويه وأبى الحسن وأصحابنا كافة ، والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه إلخ »[1] .

ومن آرائه الغريبة تجويزه ظهور كان بعد أما فى نحو أما أنت منطلقاً انطلقت . قال الرضى : « وأجاز المبرد ظهور كان على أن ما زائدة لا عوض ، ولا يستند ذلك إلى سماع » — كما أنه كان كثيراً ما يخطئ بعض الأساليب لسعة أفقه فى الاطلاع ، فمن ذلك على سبيل المثال إنكاره وقوع الضمير المتصل بعد لولا ، مثل لولاى ولولاك ولولاه ونحوها ، فقد ذكر بعد كلام رد به تخريجى سيبويه والأخفش لها ما نصه : « والذى أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول لولا أنت كما قال الله عز وجل : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) »[2] وتعقبه لسيبويه مشهور .

(١) الخصائص باب (فى الاحتجاج بقول المخالف) جـ ١ ص ١٩٦ .

(٢) راجع الكامل مع الرغبة جـ ٨ ص ٤٩ والكلام مستوفى فى الخزانة شاهد ٣٩٥ .

وقد ذكرنا شيئاً منه فى الكلام على الكتاب .

استشرفت نفسه بغداد فاتصل بالخلفاء والأمراء ينافس ثعلباً إمام الكوفيين ذا المكانة فى بغداد ، فوقعت بينهما العداوة والبغضاء ، بلغه يوماً أن ثعلباً نال منه فقال فى ذلك مغيظاً :

رب من يعنيه حالى وهو لا يجرى ببالى

قلبـه ملآن منى وفؤادى منه خالى

وجرت بينهما مناظرات تكلمنا على واحدة منها سابقاً ظفر فيها ثعلب ، ودام النفور بين الإمامين حتى لقى المبرد ربه فرثاه ثعلب . ولقد خلف مصنفات فى علوم متنوعة برهنت على أدبه الجم وعلمه الغزير . منها فى النحو المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه ، وله فى تاريخ النحاة طبقات النحويين البصريين وأخبارهم ، وقد نوهنا فى كلمة سابقة عن كتابه الكامل ، والتعريف الكافى عنه يتطلب بسطاً لا يسعه المقام ، توفى ببغداد سنة ٢٨٥ ﻫ .

طبقات الكوفيين

الأولى

١ — الرؤاسي

هو أبو جعفر محمد بن الحسن ، مولى محمد بن كعب القرظى ، لقب بالرؤاسى لكبر رأسه ، نشأ بالكوفة وورد البصرة فأخذ عن أبى عمرو ابن العلاء وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية ؛ ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع عمه معاذ وغيره ، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية ؛ ثم صنف كتابه « الفيصل » فى النحو ، وقد مر فى الكلام على الطور الثانى أن الخليل بعث إلى الرؤاسى يطلبه فأرسله إليه ؛ وأن سيبويه نقل فى كتابه عنه كما نقل عن البصريين ، فإلى الرؤاسى يرجع بدء النحو فى الكوفة دراسة وتأليفاً ، فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية ، وكتابه أول مؤلف فى النحو بالكوفة ؛ توفى بالكوفة فى عهد الرشيد .

٢ — معاذ الهراء

هو أبو مسلم ، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية ، وهو عم الرؤاسى ومولى القرظى أيضاً ؛ أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه فى النحو غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه حتى عده المؤرخون واضع الصرف ؛ ولم يوقف له على مصنف ، عمر طويلا ، وتوفى بالكوفة سنة ١٨٧ هـ .

الثانية

١ ـــ الكسائى

هو أبو الحسن على بن حمزة مولى بنى أسد ، فارسى الأصل ، سئل عن تلقيبه بالكسائى فقال : « لأنى أحرمت فى كساء » ، وقيل فى السبب غير هذا ، نشأ بالكوفة ، وتعلم النحو على كبر ؛ ذلك لأنه حادث قوماً من الهبّاريين لحنوه فأنف من التخطئة وقام من فوره وطفق يتعلم النحو ؛ فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ، ثم توجه تلقاء البصرة ، فتلقى عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما ، ولما أعجب بالخليل قال له : من أين أخذت علمك هذا ؟ قال من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ؛ فجاب هذه البوادى وقضى وطره ثم انحدر إلى البصرة فألفى الخليل قضى نحبه ، وخلفه يونس فجلس فى حلقته ومرت بينهما مسائل اعترف له يونس بها ؛ من ذلك ماقال المبرد : « ويروى أن يونس بن حبيب قال لأبى الحسن الكسائى كيف تنشد بيت الفرزدق فأنشده :

غداةَ أحلَّت لابن أصرم طعنةً ... حُصَين عبيطاتِ السدائف والخمرُ

فقال الكسائى لما قال غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف تم الكلام ؛ فحمل الخمر على المعنى أراد وحلت له الخمر ، فقال له ما أحسن ما قلت ! » [1] .

---

(١) راجع الكامل مع الرغبة جـ ٤ ص ٥٩ وما بعدها ، وعبيطات جمع عبيط : =

ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه ، والكوفة متعطشة إلى نحو مضارع نحو البصرة ، وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف ، فتقوى المذهب الكوفي ، وبدأ يناهض البصري على يد الكسائي الذي دوّى ذكره حتى وصل إلى مسمع أمير المؤمنين المهدى في بغداد ، فاستقدمه لحادثة خاصة ورأى فيه عالماً خرّيتاً لقيناً ، فاستبقاه في بغداد ، وضمه إلى حاشية ابنه الرشيد ، فاحتضنه الرشيد بعد الخلافة ليؤدب ولديه الأمين والمأمون ، ثم صعد به جده وصار من الجلساء المؤانسين ، ومن هنا ساد المذهب الكوفي ، وتكاثرت أتباعه ، وعز علماؤه ، فعزّ على علماء البصرة شأنهم ، وجاءوا بغداد يناهضونهم ، فكانت المناظرات الماضية ، وكان الكسائي ذا تُدْرَه الكوفيين في أغلبها ، له مصنفات كثيرة ، منها في النحو مختصر . وعلى يد الكسائي تكاثرت الفوارق بين المذهبين لاختلاف الاتجاهين ، وسنعقد مبحثاً خاصاً نفصل ذلك فيه بمشيئة الله تعالى ، وأخباره ذائعة مشهورة ، وبقي الكسائي أثيراً عند الرشيد ، صاحبه مع محمد بن الحسن الشيباني في رحلته إلى فارس حتى كانوا في رَنْبُوَيْه (بلد قرب الري) أحس الكسائي بقرب المنية فتمثل بقول مؤرج السدوسي :

قدَر أحلك ذا النُّجَيل وقد أرى ... وأبيّ مالك ذو النجيل بدار

= اللحم الطرى ، والسدائف جمع سديف : شحم السنام ، والبيت من شواهد التوضيح في باب الفاعل ، ومن قصيدة في مدح أخواله بني ضبة .

إلا كداركم بذى بقر الحمى   هيهات ذو بقر من المزدار[1]

ثم مات هو ومحمد، فقال الرشيد: اليوم دفنت الفقه والنحو برنبويه وذلك سنة ١٨٩ هـ .

الثالثة

١ — الأحمر

هو أبو الحسن على بن الحسن المعروف بالأحمر ، كان جندياً من رجال النوبة على باب الرشيد ، ثم سمت نفسه إلى العلم فكان يترصد فى الطريق الكسائى عند حضوره للرشيد ويسير فى ركابه وبحاشيته جيئة وذهاباً يستفيد منه المسألة بعد الأخرى حتى عدّ فى أصحاب الكسائى ، وناظر سيبويه عند مقدمه بغداد كما سلف ، فلما أصيب الكسائى بالوضح كره الرشيد ملازمته أولاده فأشار عليه باختيار نائب عنه ، فاستخلف الأحمر إبقاء على مجده واطمئناناً منه على خضوع الأحمر له ، وعاهد الأحمر على أن يلقنه يوماً فيوماً ما يؤدب به أولاد الخليفة ، وكان الأحمر يقظاً فطناً فأجاد التعلم والتعليم حتى بز أصحاب الكسائى وتبوأ مكانته ونعم

---

(١) الشطر الثانى من البيت الأول من شواهد النحاة على رد لام أب عند إضافته لياء المتكلم ، راجع مجلس ثعلب (الجزء العاشر) وأمالى ابن الشجرى (المجلس التاسع والأربعين) والرضى ، راجع خزانة الأدب الشاهد ٣٢٧ .

برُقُهْنيَة العيش ، وقد أملى شواهد نحوية ، واجتمع عليه الناس ، وصنف كتاب التصريف ، ومات بطريق الحج سنة ١٩٤ هـ .

٢ — الفراء

هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بنى أسد ، لقب بالفراء « لأنه كان يفرى الكلام » ، ولد بالكوفة من أصل فارسى ، وتلقى عن الكسائى وغيره ، وتبحر فى علوم متنوعة ، فكان فذًّا فى معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه : « الفراء أمير المؤمنين فى النحو » وهو الذى قال : « أموت وفى نفسى شىء من حتى لأنها ترفع وتنصب وتخفض » ، طمع فى نوال الخلفاء فانحدر إلى بغداد ، ولج فى الاتصال بالمأمون حتى وصله ثمامة بن أشرس ، فحاطه الخليفة برعايته ، ورغب إليه أن يؤدب ابنيه ، كما اقترح عليه أن يؤلف كتاباً يجمع أصول النحو ، وهيأ له داراً خاصة فيها وسائل النعيم متكاملة ، فأخرج له كتاب « الحدود » بعد سنتين ، ومازال الفراء وجيهاً عند المأمون مغبوط المنزلة بين الأمة يؤلف ويفيض علمه حتى توفى سنة ٢٠٧ هـ .

٣ — اللّحيانى

هو أبو الحسن على بن المبارك من بنى لِحيان ، أخذ عن الكسائى وغيره ، وله كتاب النوادر ، توفى سنة ٢٢٠ هـ .

الرابعة

١ — ابن سعدان

هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبي معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتاباً في النحو ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ .

٢ — الطُّوال

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد نشأ بالكوفة . وسمع من الكسائي وغيره ، وقدم بغداد ، مات سنة ٢٤٣ هـ .

٤ — ابن قادم

هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم أخذ عن الفراء وحذق النحو وتعليله ، واتصل بالعباسيين فأدب المعتز قبل الخلافة ، وله مؤلفات منها في النحو : الكافي ، والمختصر ، توفي ببغداد سنة ٢٥١ هـ .

الخامسة

١ — ثعلب :

هو أبو العباس أحمد بن يحيي المعروف بثعلب مولى بني شيبان ، ولد ببغداد في عصرها الذهبي ، وتلقى عن ابن الأعرابي وابن قادم وسلمة ابن عاصم وغيرهم ، غير أنه كان للنحو من بين علوم اللغة العربية

النصيب الأوفى من عنايته ، واعتماده فيه كان على سلمة بن عاصم ، وهبه الله حافظة واعية مكنته أن يستظهرما يقرؤه ، فحفظ كتب الكسائى والفراء ، واستطاع أن يقرأ بنفسه كتاب سيبويه ، فتزعم رياسة النحو للكوفيين إلا أنه كان لا يجيد القياس ، اتصل بالخلفاء والأمراء كأسلافه الكوفيين ، فأدب ابن المعتز وابن طاهر ، وجمعت بغداد بينه وبين أبى العباس المبرد زعيم البصريين الذى نافسه شرف الرياسة العلمية والزلفى عند الخلفاء والأمراء ، فكانت بينهما مناظرات ذكرنا سابقاً واحدة منها فاز فيها ثعلب ، ولكل منهما شيعته وحزبه ، وسعى بينهما القتاتون ، وكان المبرد يتطلب لقيا ثعلب كثيراً فيراوغه ويتلكأ عن إجابته . ولثعلب مجالسة مع الرياشى سلفت أيضاً ، وله نادرة طريفة تتعرف منها نفاسة علم النحو وأنه أحرى العلوم كلها بالرعاية ، رأيت إرجاءها الآن لتكون مسك الختام لهذا الكتاب ، له رحمة الله عليه مصنفات شتى ، منها فى النحو : اختلاف النحويين ، والموفق ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وحد النحو ، وفى اللغة : الفصيح ، وسترى فى ترجمة الزجاج تخطئته فيه ، وفى الأدب وغيره مجالس ثعلب ، وكانت وفاته ببغداد من صدمة دابة له فى الطريق لم يسمع وقع حوافرها وراءه لصممه سنة ٢٩١ هـ .

أسباب الاختلاف بين البصريين والكوفيين

إقليم العراق العربي من أسبق الأقاليم مدنية وعمراناً لخصب تربته ووفرة مياهه واعتدال جوه. تعاقب عليه قدماً متحضرو الأمم من البابليين والأشوريين والفرس ، كما انحدر إليه العرب من بكر وربيعة ، وكانت منهم إمارة المناذرة بالحيرة ، ولما أشرقت عليه شمس الإسلام فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنشأ فيه المسلمون البصرة سنة ١٥ هـ ، ثم الكوفة بعدها بستة أشهر على أصح الروايات ، وسرعان ما ازدهر البلدان وتحولت إليهما حضارة بابل والحيرة ، وهويت إليهما أفئدة من المسلمين ، وزخرا بالعلماء والقواد وتقاسما مدنية العراق ، حتى كان إذا قيل العراق فمعناه البصرة والكوفة ، وكانوا يطلقون أحياناً عليهما العراقين .

ومع أن البلدين يضمهما سياج العراق فقد غرست النزعة السياسية بينهما بذرة الضغن لما هبط الإمام علىّ كرم الله وجهه الكوفة واتخذها مقر خلافته ، وقدمت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان رضى الله عنه ، فكانت موقعة « الجمل » المعروفة بينهما موقعة بين البلدين ، ولعل السر فى مجاوزة الإمام علىّ البصرة مع أنها على حرف البادية وتكبده مشاق السفر إلى الكوفة مع توغلها فى العراق ما عرف عن الكوفة من ميل أهلها إلى الطاعة ديانة دون البصرة

التى اشتهر أهلها بالعصيان والشقاق والعصبية ، ولكثرة اليمنيين بها المخلصين للهاشميين المصدورين من القرشيين ، ومن حين هذه الموقعة اختلف هواهما ، فالبصرة عثمانية ، والكوفة علوية ، وازداد هذا الاختلاف بتعاقب الأيام ، قال أعشى همدان : عبد الرحمن — لسان الكوفة :

فإذا فاخرتمونا فاذكروا   ما فعلنا بكم يوم الجمل(١)

جاءت دولة بنى أمية فكان ضلعها مع البصرة التى ظاهرتها وناصرتها ، والكوفة على تبرم وحنق مستجنين فى قلبها بضغط الأمويين عليها ؛ وفى الدولة قسوة وفى رجالها صرامة ، ثم قامت الدولة العباسية على أنقاضها ، وكان مبدأ ظهورها فى الكوفة ، فإن أبا العباس السفاح أول خلفائها إنما تمت له البيعة فيها بفضل تشيعها ومظاهرتها للهاشميين ، ولقد حفظ العباسيون لها تلك الصنيعة ، وعطفوا عليها وكافئوها ، فانقلب الأمر فى البلدين ، وعزت الكوفة بعد ذل ، وأفل نجم البصرة بعد تألق (وتلك الأيام نداولها بين الناس) .

كل ذلك مما أوسع شقة الخلاف بين البلدين حتى تألب كل على الآخر وقلب له ظهر المجن ، وفى كتاب « البلدان » لأبى عبد الله أحمد ابن محمد الهمذانى المعروف بابن الفقيه الشىء الكثير مما تراميا به من الأقوال وتباريا فيه من المفاخرات — نسوق هذا لتعرف متى ولد سبب

---

(١) البيت من قصيدة له . راجع الأغانى : أخبار أعشى همدان جـ ٦ ص ٥٥ .

الاختلاف الذى جرهما إلى تطاول بعضها على بعض ، وحبب إليهما إيثار المخالفة فى المسائل العلمية على الموافقة فيها ؟ إذ ما بدأت المنافسة العلمية النحوية بينهما إلا بعد أن عملت عوامل الخلاف عملها ، ووضعت السدود الحصينة التى تحول دون الوفاق بينهما ، وتسلطت الأثرة عليهما .

وكان ذلك كما سبق فى أول الطور الثانى على عهد الخليل والرؤاسى بعد اجتماعهما أولا فى الأخذ عن الطبقة الثانية البصرية ، بعد تكوين هذا الفن ونشوئه فى البصرة .

المذهب البصرى

لقد كان من حسن الحظ للنحو أن كانت البصرة مولده ومهده ، لأنها اختصت بما حرمته الكوفة التى ناهضتها بعد ذلك :

أولا : أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة فى اللغة الفصحى استطابوها فاتخذوها دارهم ، وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم .

ثانياً : أنه كان على كثب منهم « المربد الذى » قد اتخذه العرب سوقاً فى الجهة الغربية منها مما يلى البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال ؛ يقضون فيه شئونهم قبل أن يدخلوا الحضر أو يخرجوا منه ، وقد صارت هذه السوق فى الإسلام صورة معدلة لعكاظ الجاهلية ؛ فكانت فيه النوادى الأدبية والمجامع الثقافية ، تألفت فيه حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة

والمعاظمة ومجالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم ؛ وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه قال الأصفهاني : « وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها » (١).

كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار ، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم ، وكثيراً ما نجد التنويه عنه في تراجم النحاة واللغويين .

ثالثاً : موقعها الجغرافي فإنها على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار ، فعلى مقربة منها بوادي نجد غرباً والبحرين جنوباً ، والأعراب تفد إليهم منهما ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة . كل أولئك يسر لعلماء البصرة حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا طلبتهم وينالوا رغبتهم ، ففي هذه الثلاثة مدد من اللسان العربي الفصيح لا ينفد ، وهم في بصرتهم مقيمون لا يتجشمون بعدئذ أسفاراً ولا يجوبون قفاراً ، إذ لم تشتد الحاجة أولا للرحلة في مدى الطبقتين الأوليين من طبقاتهم ، لأنهم لما يبلغوا الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ، ولم تضطرب الروايات في هذا الحين ، ومادة اللغة قوية .

ولا ريب أن نشوء النحو بالبصرة إنما كان تلبية لداعي المحافظة على

---

(١) راجع الأغاني أخبار جرير ج ٨ ص ٢٩ طبع الدار .

صيانة اللغة العربية مما نزل بها منذراً بالخطر المدلهم الذى لو ترك وشأنه لدرجت كما درج غيرها من اللغات . كما كان واجباً على من دخل فى الإسلام من غير أبناء العرب أن يتعلمه ويتعرف لغة القوم الذين صار منهم حتى يتم الاندماج بينهما وتستحكم أواصر الوحدة فيهما (إنما المؤمنون إخوة) .

والفضل فى ذلك راجع إلى أبى الأسود الذى توطنها مع تشيعه للعلويين ومناوأة البصريين للعلويين وشيعتهم ، إلا أن سلطان هذا العلم استرعاهم فأقبلوا إليه يزفون ، وتحلقوا حوله ، وتدارسوا مسائله حبّاً فى المعرفة لذات المعرفة ، ورغبة فى العلم لذاته غير طامعين فى مغنم أو حريصين على شىء من حطام الدنيا . وأغلبهم من الموالى الذين سعد بهم هذا العلم منذ بزغ فجره ، لأنهم من أمم مرنت على مزاولة العلوم والفنون بحسب لغاتها ، فشدوا عضد أبى الأسود فى التدوين وكانوا له خير معين .

كان لتعاون تلك البيئة التى تموج بمختلف العرب الذين يمثلون أغلب القبائل المعترف بينهم بسلامة سلائقها ، كما كانت تعج بالرواة والحفظة والنقدة ، وهذا الداعى العلمى الخالص — الأثرُ الطيب فى سلوك البصريين فى قواعدهم ، فحولهم الأساليب العربية متوافرة تجود لهم بشواهد القواعد بدون مجهود يلحقهم ، ولا منافس لهم يستعجلهم ويقطع عليهم سلسلة الاستقراء حتى يثقوا بما يدونون متئدين مطمئنين إلا شيئاً واحداً ، ذلك هو منادى العلم المحض ، فكان لزاماً لذلك أنه لم تدون قواعدهم إلا

مدعومة على عناصر ثلاثة :

١ — سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة وصونهم فطرهم من تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادى ، بل كانوا يتحرزون عنها إذا لمحوا عليهم ضعفاً اعتراهم ، فكانوا يختبرونهم أحياناً قبل التقبل لما يروون عنهم ، قال ابن جنى : « ومن ذلك ما يحكى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خَيْرة لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم؟ ففتح أبو خَيْرة التاء ، فقال له أبو عمرو هيهات ، أبا خيرة لانَ جلدك »[1].

٢ — والثقة برواية ماسمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم .

٣ — والكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به ، وإلا عدوه مرويًّا يحفظ ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه ، فلا بأس من عده مبنى للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأى سيبويه في إلحاق فَعولة بفَعيلة في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة اعتماداً على سماعه في النسب إلى شَنوءة شَنَئِيًّا وعدم سماع ما يخالفه نسباً من هذه الزنة — ولذا قال ابن جماعة في حاشيته على الجاربردى : « فهو جميع

---

(١) الخصائص جـ١ ص ٤١٣ ، وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء ، وأبو خيرة هو نهشل بن يزيد ، راجع هذه الحكاية في ترجمة أبي عمرو في نزهة الألباء .

المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه » .

تلك حالة السابقين منهم ، وهم بذلك خطوا الخطة التى ترسمها خلفهم بعدهم عندما حانت المنافسة بين البلدين ، وأخذت الكوفة تنحاز لنفسها وتهيء لها طريقاً آخر ، بل زاد عندئذ البصريون نشاطاً ومثابرة على السير فى مناهجهم ، إذ قد بدأ وقت ذاك اختبال الألسن ، ودخل إلى الطباع الفساد . وخلص شيء من ذلك إلى الأجيال الناشئة فى الحضر ، فاختلف المصران بعضهما عن بعض . وتمكنت منهما العصبية ، وأخذ كل يطعن على الآخر .

كل ذلك حمل كثيراً من البصريين على التطواف فى الجزيرة العربية ، ولم يقنعهم ما بين ظهرانيهم . فارتحل من رجال الطبقة الثالثة الخليل ويونس وغيرهما ، ومن الرابعة أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعى وأخذوا عن القبائل ، وإن توافر على الأصمعى ميله إلى غير النحو والصرف من علوم اللغة العربية .

فأخذوا عن القبائل البعيدة من أطراف الجزيرة والباقية فى سرتها من جفاة الأعراب وأهل الطبائع المتوقحة ، وتحاموا سكان الأطراف الحضريين المخالطين لغير العرب ، وربما كان أوفى كتاب استقرأ القبائل من المصنفين كتاب الألفاظ والحروف للفارابى ، وقد نقل كلامه بنصه السيوطى فى المزهر (النوع التاسع ، الفصل الثانى فى معرفة الفصيح من العرب) .

فأجهد هؤلاء العلماء أنفسهم وشرقوا وغربوا وتحملوا ذلك الشهور والأعوام ، وما بالوا ما نالهم من نصب أو مخمصة تفانياً فى التثبت بأنفسهم من سلامة ما يروون عن العرب ، فشافهوهم فى أوديتهم ، وسمعوا منهم فى أخبيتهم ومراعيهم وأسواقهم ومجتمعاتهم ، وقدموا للعلم خدمة جلّى ويداً لا تنسى . فعن هؤلاء أخذت علوم العربية وفى أيامهم دونت ، وجُلّ ما فى أيدى الناس منها إنما كان بفضلهم . سأل الكسائى الخليل : من أين أخذت علمك ؟ فقال : من بوادى نجد والحجاز وتهامة ، ويقول الأصمعى : « سمعت صبية بحمى ضرية يتراجزون فوقفت وصدونى عن حاجتى وأقبلت أكتب ما أسمع ، فأقبل شيخ فقال أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع؟ » (١) .

وما زالت الرحلة إلى الجزيرة العربية سنّة متبعة عند العلماء إلى أواسط القرن الرابع ، ثم فسدت سلائق العرب فيها ، فاكتفى العلماء بآثار أسلافهم التى حوتها الكتب ، وإنما كان العلماء بعد ذلك يسألون بعض الأعراب المتوسمين بشىء من جفاء البادية ممن لم تنسخ فيهم الفطرة نسخاً ليستريحوا إلى ذلك لا ليأخذوا به ، وهذا بالنسبة إلى البادية . أما الحضر فضعفت الثقة بشعرائه من منتصف القرن الثانى تقريباً ، يقول الأصمعى : «ختم الشعراء بابن هرمة والحكم الخضرى وابن ميادة وطفيل الكنانى ومكين العذرى» (٢) .

---

(١) المزهر « النوع السادس » ضرية بلدة ، والأقزام : القصار والأدناع : السفلة .
(٢) راجع ترجمة ابن هرمة فى الشعر والشعراء ، وفى الأغانى .

بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة . وأبانوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر . فتجافوا عن كل شاهد مصنوع ومنتحل . وآية ذلك أول كتاب لهم ، وهو كتاب سيبويه ؛ وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأقرانه والذين بعده . فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها . فلا غرابة بعد ذلك أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفاً لها مما لا ظهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول — فهم بعد ذلك أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة . وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم — فإن اعتاص كل ذلك عليهم فإنهم يضطرون إلى جعله حرفيًّا شاذًّا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها . وفي كتب النحو ما يقفك على كل هذا . ولنضرب لك بعض أمثلة مما ورد مخالفاً لأقيستهم فتخلصوا منها بمثل ذلك — قضت أقيستهم :

١ — ألا يعمل الوصف إلا معتمداً على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ولو معنى لفظا أو تقديراً . فيرد عليهم قول الطائي :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيًا   مقالة لهبيّ إذا الطير مرت

فيؤولونه بأن الوصف خبر مقدم والمطابقة على حد : (والملائكة بعد ذلك ظهير) .

٢ — وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم ، فيرد عليهم فيهما : (آمنت به بنو إسرائيل) وقول عبدة ابن الطبيب :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون إلىَّ ثم تصدَّعوا [١]

فيتخلصون بأن الجمعين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا كجمعى التكسير .

٣ — عدم نيابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به فيرد عليهم : (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون) وقول جرير :

ولو ولدت قُفَيرةُ جرو كلب لسبَّ بذلك الجرو الكلابا [٢]

فيقولون : النائب فى الآية ضمير الغفران ، والبيت ضرورة ، وغير هذا .

٤ — وجوب تنكير التمييز ، فيعترض عليهم بقول رشيد اليشكرى :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

فلا يجدون إلا الضرورة .

---

(١) البيت من قصيدة فى المفضليات .

(٢) قفيرة أم جد الفرزدق ، والبيت من شواهد الرضى — راجع الخزانة شاهد ٥٠ .

٥ ـ عدم جواز تأكيد النكرة ، فيرد عليهم قول عبد الله بن مسلم الهذلى :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حول كله رجبا[١]

فيقولون : الرواية عدة حولى ، أو للضرورة .

٦ ـ عدم إظهار أن بعد كي فيعترض عليهم بقول الشاعر :

أردتَ لكيما أن تطير بقِرْبتى   فتتركها شنًّا ببيداء بلقع[٢]

فيقولون : لا يعرف قائلة ، أو لضرورة الشعر ، أو غير ذلك .

٧ ـ عدم عمل أن محذوفة فى غير مواطنها المعروفة ، فيرد عليهم : خذ اللص قبلَ يأخذَك ، وتسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه ، وأمثال هذا فيقولون : إن ذلك شاذ يحفظ ولا يجارى فى الاستعمال .

كل ذلك إنما سرى لهم من التعويل على قواعدهم ، بل لقد بلغ بهم الاعتزاز بها إلى الاعتراض على العربى المطبق على الاستشهاد بقوله كما رأيت فيما تقدم من اعتراض ابن أبى إسحق على الفرزدق ــ وأغرب من ذلك تعقب تلميذه عيسى بن عمر قول النابغة :

---

(١) البيت من قصيدة فى معجم البلدان « أحزاب » ، وفى رغبة الآمل على الكامل جـ ٧ ص ٢١٤ وما بعدها ، وفى مجالس ثعلب الجزء التاسع ص ٤٧٤ .

(٢) البيت من شواهد شرح المفصل والرضى ــ راجع الخزانة شاهد ٦٥٣ .

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرُّقش فى أنيابها السم ناقع[1]

إذ قال : أساء النابغة إنما هو ناقعاً — وقد خطأ أبو عمرو ذا الرمة فى قوله :

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُناخة على الخسف أو نرمى بها بلدًا قفرا[2]

لأن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب ، فلا يصح الاستثناء فى خبرها .

ضجر الشعراء من النحاة ، ولهذا قال عمار الكلبي لما عيب عليه بيت من شعره :

ماذا لقيتُ من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا[3]

ومرجع هذه النزعة إلى عيسى بن عمر وشيخه ابن أبى إسحاق من متقدمى البصريين ، دون غيرهما من معاصريهما ، فإن يونس وشيخه أبا عمرو كانا يتحرزان عن تخطئة العربى ، ويعتمدان قوله وإن

---

(١) البيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢٦١ ، والمغنى (الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثانى) ، والبيت من قصيدة مشروحة فى خزانة الأدب شاهد ١٥٥ .

(٢) ذكر التخطئة الزمخشرى فى المفصل ، والرضى على الكافية — راجع الخزانة شاهد ٧٣٦ ، والمغنى مبحث « إلا » والبيت من شواهد سيبويه على رفع « نرمى » جـ١ ص٤٢٨ ، وهو من قصيدة يقال لها أحجية العرب .

(٣) مطلع قصيدة فى الخصائص باب (فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض إلخ) والإمتاع والمؤانسة (الليلة الخامسة والعشرون) . وإنباه الرواة ترجمة الأخفش ، وفى معجم الأدباء ترجمة ابن جنى مع ذكر البيت المعيب .

خالف القياس ، وقد غلبت النزعة الأولى الثانية على البصريين بعد سيبويه وصارت لهم منهاجاً ، وانتقلت الثانية إلى الكوفيين ، ثم اتخذوها إحدى دعائم القواعد كما ترى .

المذهب الكوفى

لقد عرفت أن الكوفيين تأخروا عن البصريين فى هذا العلم حقبة طويلة ، وذلك لانصرافهم أولا عن التلقى عنهم رَبْثاً بأنفسهم عن الأخذ منهم ، وما لبثوا أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائفه ، فاستأثروا بهذا وتنقلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو .

تنبه الكوفيون بعدئذ ، وصحوا من سباتهم ، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم ، وشق عليهم أن تماع شخصيتهم فى البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص ، وبينهما مابينهما من دواغل وإحن ، دعاهم ذلك إلى تنظيم نحوهم على نمط خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين ولديهم فى معتقدهم من الوسائل ما يهيئ لهم نيل مأمولهم ، فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة ، وقد كانوا أقل عدداً وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة ، وإن كان منهم لفيف من بنى أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانون ، وأهل اليمن فى عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم ، لخلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار ، ولم تقم

سوق « الكناسة » بالكوفة التي كانوا يرتفقون منها حاجهم مقام « المربد » بالبصرة ، مهبط الشعراء والخطباء من العرب المياسير والأعراب العُقف المتنجعين للأرزاق .

هذا مع قُصُوِّهم عن جزيرة العرب ينبوع معين هذا العلم ، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها إلا رحلات قليلة لبعد الشقة وثقل المؤونة ، كرحلة الكسائي المعروفة ، وهو زعيم طبقتهم الثانية التي تحاذي الرابعة البصرية . أما طبقتهم الأولى فلم تكن لها رحلات ، على حين أن الطبقة الثالثة البصرية التي تقابلها أبلت في الرحلات بلاء حسناً عاد على اللغة العربية بالأثر الذي لا يبلى .

على أنه لم يقف ذلك دون رواج الشعر فيما بينهم ، والشعر على كل حال ذو النصيب الأوفى في تدوين القواعد بعد كتاب الله تعالى وسنة رسوله ، لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان . بل قد فاقوا البصريين في علمه بفضل الأوراق المطموره من عهد النعمان بن المنذر . نقل ابن جني عن حماد الراوية الكوفي ، « قال : أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج (الكراريس) ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عُبيد الثقفي قيل له إن تحت القصر كنزاً فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة »[1] .

---

(١) الخصائص باب (فيما يرد عن العرب مخالفاً لما عليه الجمهور) ، ومن خبر المختار أنه وثب بالكوفة سنة ٦٦ هـ في عهد عبد الله بن الزبير طلباً لثأر البيت العلوي ، فوجه إليه أخاه مصعباً فقتله سنة ٦٧ هـ ، وهو من رؤوس الفتن في الإسلام .

ولقد كانوا قبل العثور على هذه الأوراق مسوقين إلى الشعر عن رغبة ملحة وغريزة فيهم متأصلة منذ حل العرب الكوفة . يؤيد ذلك أن عليًّا كرم الله وجهه لما رجع بهم من قتال الخوارج ، على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ، ثم تخاذلوا عنه ، لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال فى خطبته حين خطبهم : « إذا تركتكم عدتم إلى مجالسكم حلقاً عزين تضربون الأمثال وتناشدون الأشعار . تربت أيديكم ، وقد نسيتم الحرب واستعدادها ، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل » .

إن العثور على الأوراق السالفة الذكر صادف هوى من نفوسهم فازدادوا بها إقبالا على الشعر ، وزخر بحره عندهم وقذف فيه بالملح والطرف إلا أن النحل والافتعال طغيا عليه ، حتى التبس الأمر على الناس ، وأسند القول إلى غير قائله ، قال أبو الطيب : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بيِّن فى دواوينهم » [1] .

حقًّا لقد كان ذلك إذ كان من رواتهم حماد المذكور الذى جر عليهم التلبيس فى المرويات والازدياد عليها من مختلقاته ، وقد كان ضليعاً فى الشعر وآداب العرب إلا أنه رقيق الأمانة ، قال فيه المفضل الكوفى : « قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ،

(١) مراتب النحويين ص ١١٩ ، ونقل فى المزهر النوع الرابع والأربعين .

فقيل له : وكيف ذلك ؟ أيخطئ في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب . ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ، ويدخله في شعره ، ويحمل عنه ذلك في الآفاق . فتختلط أشعار القدماء ، ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك ؟ »[١] .

بل إن خلفاً الأحمر البصري زاد ذلك ضغثاً على إبّالة ، فقد كان كذلك مضرب المثل في محاكاته من ينسب إليهم الشعر ، روى عنه الكوفيون كثيراً من الشعر . « وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية ، لأنه قد أكثر الأخذ عنه ، وبلغ مبلغاً لم يقاربه حماد ، فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة ، فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس فقالوا له أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقى ذلك في دواوينهم إلى اليوم »[٢] .

ومع أنه بصري لم يعرف عنه أنه لبّس على البصريين وروى لهم شعراً منحولا ، وربما كان منشأ ذلك العصبية البلدية التي تملي على المتأثر بها ارتكاب ما لا يجمل في المسائل العلمية ، وقيل إنه فعل ذلك

---

(١) هذه الكلمة في الأغاني ، ترجمة حماد ، وفي معجم الأدباء في كل من ترجمة حماد وترجمة المفضل ، وفي خزانة الأدب شاهد ٧٧٤ .

(٢) المزهر النوع الرابع والأربعين .

انتقاماً لنفسه ، إذ ذهب إلى الكوفيين أولا للتلقى عنهم فبخلوا عليه بشعرهم. قال أبو زيد : « حدثنى خلف الأحمر قال : أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا علىّ به ، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ عنهم الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم أنا تائب إلى الله ، هذا الشعر لى ، فلم يقبلوا منى ، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب »[١] .

إن المصادفة التى جمعت بين هذين الوضّاعين لكفيلة بتوريث الكوفيين توهيناً لمذهبهم ، فليس فى الرواة جميعاً على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يدانى حماداً وخلفاً ، فهما طبقة فى التاريخ كله يعرف ذلك من له إلمام بالأدب .

أبصر ذلك البصريون فصدفوا عن شواهد الكوفيين واطّرحوها ظهريًّا . ولم يسمع عنهم إلا ما وقع من أبى زيد البصرى الذى نقل عن المفضل الضبى الكوفى ، لأنه غير متأثر بالعصبية البلدية ، وقر عنده صدقه . قال السيرافى : « ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد ، فإنه روى عن المفضل الضبى ، قال أبو زيد فى أول كتاب النوادر : أنشدنى المفضل لضمرة ابن ضمرة النهشلى ، جاهلى :

بكرتْ تلومك بعد وَهْن فى الندى بَسْلٌ عليكِ ملامتى وعتابى

(١) هذه الكلمة فى وفيات الأعيان (ترجمة أبى زيد) .

الأبيات . . وعامة كتاب النوادر لأبي زيد عن المفضل »[(١)]، في حين أن الكوفيين يتلقون بالقبول رواياتهم ويعتمدون على شواهدهم .

على أنه ما كاد الكسائي — وهو ناشر المذهب الكوفي وصاحب الفضل فيه — يتبين ببغداد حتى استمع إلى الأعراب الذين فيها وحولها، وهم أوشاب من مختلف القبائل غير العريقة في العروبة ، ومنهم أعراب الحُطَمِيَّات الذين قدموا بغداد وضربوا خيامهم في قُطْرُبُّل (قرية من متنزهات بغداد اشتهرت باللهو والخمر) ، فاعتد بكلامهم واستشهد به ، وهم من زعانف العرب الذين اختبل لسانهم ، فازداد مذهبه ضعفاً على ضعف . قال أبو زيد : « قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحُطَمِيَّات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله »[(٢)] .

ولولاهم ما فاز الكسائي وانخذل سيبويه في المناظرة البغيضة . فإن الكسائي إنما اعتمد على لغتهم ، واحتج بكلامهم . وكانوا له مظاهرين ولذلك قال اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، ترجمة أبي زيد .

(٢) راجع أخبار النحويين البصريين ، ترجمة أبي زيد ، والتصحيف والتحريف ، ما وهم فيه الكسائي ، ومعجم الأدباء ، ترجمة الكسائي .

فجاء أقوام يقيسونه على لُغى أشياخ قطربل
فكلهم يعمل فى نقض ما به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائى وأصحابه يرقون فى النحو إلى أسفل (١)

وقد اقتفى الكوفيون طريق الكسائى ، فعولوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأشبوا بالمتحضرين ولان جفاؤهم . ومن أجل هذا كان البصريون يغتمزون الكوفيين ، فيقول الرياشى البصرى : « نحن نأخذ اللغة عن حرَشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز » (٢) .

من ذلك كله ترى أنه لم تتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعاً لخير هذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها وفى أرباضها وما دنا منها من العرب الخلص ، يضاف إلى هذا ما استفزهم للعمل حثيثاً فى إبراز فن لهم يضارع الفن البصرى غيرة منهم وحنقاً على البصريين ، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه ، فعثرت بهم عجلة الرأى ، ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين . قال

---

(١) راجع شعر اليزيدى فى ترجمته فى أخبار النحويين البصريين ، ومعجم الأدباء ، وفى التصحيف والتحريف (ما وهم فيه الكسائى) .

(٢) حرشة جمع حارش صائد الضب . الكواميخ جمع كامخ نوع من الأدم ، والشواريز جمع شيراز اللبن الثخين ، راجع ترجمة الرياشى .

الأندلسي : « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين » .

وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل ، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن بقول المجهول :

. . . . ولكنني من حبها لعميد [١]

وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي « وذلك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو » [٢] .

وسترى عند حكمة تخصص كل من المذهبين إشادة الكسائي بالقياس ، وكثيرا انحدر الكوفيون فناطوا القاعدة بالقياس بدون ورود لمطلق شاهد ، فمن ذلك :

أمثلة للقياس الكوفي

١ — تجويزهم مجيء العدد للتكرار على وزني فُعَال ومَفْعَل ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة مع أن المسموع عن

---

(١) باب إن وأخواتها من شواهد الزمخشري في المفصل، والرضي في شرح الكافية . راجع الخزانة شاهد ٨٦٥ ، والمغني مبحث (لكن) .

(٢) معجم الأدباء ، ترجمة الكسائي .

العرب فى ذلك من واحد إلى أربعة - لكنهم قاسوا فى الباقى عليها قال الرضى : « والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خُماس ومخمس وسداس ومسدس ، والسماع مفقود »[١] .

٢ — تجويزهم تثنية أجمع وجمعاء وتوابعهما قياساً على جمعها ، قال الرضى : « وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان ، وهو غير مسموع »[٢] .

٣ — تجويزهم الجزم بكيف مطلقاً قال الرضى : « والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياساً ، ولا يجوزه البصريون إلا شذوذاً »[٣] .

٤ — تجويزهم النصب بأن مضمرة فى غير المسائل المعدودة قياساً قال الرضى : « وقد تنصب مضمرة شذوذاً . والكوفيون يجوزون النصب فى مثله قياساً »[٤] .

٥ — ومثل ما تقدم تجويزهم عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب نظير بل بعده ، قال الرضى : « أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد

---

(١) شرح الكافية ، غير المنصرف .
(٢) شرح الكافية . التأكيد .
(٣) شرح الكافية ، باب الظروف « كيف » .
(٤) شرح الكافية ، آخر نواصب المضارع .

بعد الموجب أيضاً ، نحو حاءنى زيد لكن عمرو ، حملا على بل ؛ وليس لهم به شاهد »(١) .

٦ — ومثل ذلك تجويز إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قياساً على العدد الصريح ، قال ابن هشام : « خلافاً للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب كذا أثواب قياساً على العدد الصريح »(٢) .

إن الكوفيين بعملهم هذا قد فتحوا باباً واسع الفوهة على أنفسهم ؛ فهم إذ أقاموا لكل مسموع وزناً ، والمسموع فى اختلافه لا يقف عند نهاية ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظرى عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً ـ قد اضطروا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين ؛ بل قد وضعوا جرياً على سننهم للشىء الواحد متى ورد على صور متغايرة قواعد بقدر صوره . فكثر عندهم التجويز للصور المتخالفة . كما قل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار . وعلى سبيل الإيضاح نوجه نظرك إلى ما ذكرنا من الشواهد السبعة التى عقبنا بها اعتراضاً على المذهب البصرى ، وقد رأيت كيف تخلص منها البصرى ، أما الكوفى فقد اعتمدها وضم ما يستفاد منها إلى قواعد مذهبه ؛ وجعلها دعائم أقيسة أخرى تضاف إلى أقيسته ، ولا جناح فى تعدد الأقيسة وإن اعترت نوعاً خاصاً فى المعنى ، فما ذلك عنده إلا ذريعة من ذرائع

---

(١) شرح الكافية ، حروف عطف النسق .
(٢) المغنى الباب الأول (كذا) .

التنويع فى التعابير ، وبقدرها تكون الأقيسة ، وفى ذلك من السرف والإرهاق لطالب النحو ما فيه — لكنا بعد ذا لا نقصد رمى هذا المذهب بالضعف فى كل قواعده وإلا كان تجنياً عليه . فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله فى بعض مسائل ذات بال ، والحق أحق أن يتبع ، ولترى ذلك مجلواً نسوق إليك أربع قواعد لهم على سبيل الإرشاد إلى صحة ما نقول :

١ — عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبراً على غير ما هو له حالا أو أصلا مع أمن اللبس ، والشواهد على ذلك كثيرة قال الأعشى :

وإن امرأ أسرى إليكِ ودونه … من الأرض موماة وبيداء سملق
لمحقوقةٌ أن تستجيبى لصوته … وأن تعلمى أن المُعان موفق[1]

وقد حاول البصريون إجابات كلها لا تقوم على قدم . منها أن المصدر المنسبك من أن والفعل نائب فاعل لمحقوقة ، وتأنيثها حينئذ جائز لأن نائب الفاعل الاستجابة فلا ضمير فى الوصف ، وغير ذلك ، ولهذا قال ابن مالك فى كافيته .

---

(١) استشهد بهما الرضى على الكافية لمذهب الكوفيين ، راجع الخزانة شاهد ٣٨٧ ، وهما من قصيدة فى مدح المحلق الكلابى شرح بعضها فى الخزانة الشاهد المذكور وشاهد ٢٠٤ و ٥٢١ ، وكلها فى رغبة الآمل على الكامل جـ ١ ص ٤٠ وما بعدها ..

وإن تلا غير الذى تعلقا به فأبرز الضمير مطلقا
فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

٢ — صحة الفصل بين المتضايفين فى السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفاً أو بالقسم ، ولا شك فى ورود ما يصحح هذه القاعدة ، فقد وردت الشواهد فى النثر للثلاثة ، ولنكتف بشاهد على الفصل بالمفعول به ، قرأ ابن عامرٍ أحد السبعة قوله تعالى : (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) وقد ردها الزمخشرى الذى وافق البصريين ، قال الصبان (ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر) فالحق مع الكوفيين ، ولذا يقول ابن مالك :

فصلَ مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين . . . .

٣ — عمل اسم المصدر عمل فعله ، وشواهده أكثر من أن تحصى ، قال صلى الله عليه وسلم : « من قُبلة الرجل امرأتَه الوضوء » ، وقال القطامى :

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[1]

(١) البيت من شواهد الرضى — راجع الخزانة شاهد ٥٩٩ وهو من قصيدة طويلة فى مدح زفر الكلابى .

ليس أمام البصريين إلا الاستنكار لرواية الحديث ، والضرورة للنظم ، والتمسح بهذين مجابة إلى النزعات والتضييق . ولقد أجاد ابن مالك إذ قال :

. . . . ولاسم مصدر عمل

٤ — جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة . قرأ حمزة وغيره قوله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) . بجر الأرحام — لقد ضاق الخناق على البصريين ، والرضى بعد الترديد لما عساه أن يدافع به البصريون لم ير بُدّاً من أن يقول : « والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه كوفى . ولا نسلم تواتر القراءات السبع » [1] .

وفى هذا الدفاع شطط ، ومن ذلك جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

حتى فى تعبيره بخافض بدل جار كما هو معروف ، ولولا خوف الإطالة لوافيناك بشواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح

---

(١) شرحه على الكافية ، عطف النسق .

النهار ، ومعها دفاع البصريين الذى لم يضرها ، والواقع أن البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ومجردة عن النَّصَفَة ، فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم فى المنطق « وما كل مرة تسلم الجرة » .

من هذا البيان يتضح لك معرفة طريقة كل من المذهبين الخاصة به ، وبقى أننا نجيب على ما قد يدور بخلد الناظر من السؤال عن الحكمة فى تخصص كل باتجاهه ، ولم لم يعكس الأمر ؟ فنقول :

حكمة تخصص كل من المذهبين باتجاهه

إن ذلك يعتمد فى الحقيقة أولا وبالذات على اختلاف نزعتهما الطبيعية ، فهى التى توجه كلا منهما على حسب ما تقتضيه وتوجبه ، ونزعتهما متغايرة لتغاير الموقع الطبيعى للبلدين .

ذلك أن البصرة قد أنشئت على طرف البادية فى صقع عاش فى الحرية البدوية الآماد الطويلة ، فلم يمتد إليه نفوذ أجنبى يُلين من شكيمته ، والعرب النازلون فيها لم يَعْتَرِهم ما يبدل صلابة عقليتهم العربية ، وقد تجلى ذلك فى كل ما يتصل بهم من علوم وغيرها ، أما الكوفة فقد أنشئت على مَتدانٍ من « الحيرة » قاعدة المناذرة قديماً فى صقع كان تحت إشراف الأكاسرة خانعاً لإمرتهم ، دبت إليه الروح الفارسية فى علومها وأنظمتها من حرية التفكير والعُنُوّ لسلطان العقل والدأب على التوسع فى

الابتكار وانفساح الميدان للآراء ، وتسربت هذه الروح فيمن توطنها من العرب وأقام فيها ، فكانت نزعة الكوفة فى عمومها تخالف نزعة البصرة فى عمومها أيضاً ، ولا جرم أن هذا الاختلاف إنما كان بفعل الطبيعة البلدية التى لا يرد قضاؤها فى النفوس والعقول والعلوم والدُّربة وما إلى ذلك ، فكان حتماً مقضيًّا أن يسلك البصرى فى أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور ، وأن ينهج الكوفى فى أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ، ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين فى قواعدهما على ماتقدم تفصيلا ، والتزام البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغةَ نظامٌ مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة المتضافر على أمثالها — إذ ما من ريب أن اللغة العربية لغات قبائل شتى تغايرت فى بعض ألفاظها ولهجاتها وتميزت فى شىء من تراكيبها ، ذلك أن العربى غير مقيد بضوابط وضعية لا يتخطى حماها ، بل يرسل الكلام على حسب مشيئته فى أى غرض كان غير خاضع لنظام يسيطر عليه ، وقد ينزع فى غير قوسه ، لتأثره بعامل أجنبى يعرض له فيجانف جادة الطريق فى بعض الأحيان ، وقد مر فى المذهب البصرى تعقب ابن أبى إسحاق للفرزدق ، وعيسى بن عمر للنابغة ، وأبو عمرو لذى الرمة ، وعيبهم لعمار الكلبى مع شعره ، قال أبو على الفارسى فى تعليل أغلاط العرب : « إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم

بهم طبائعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد »[1] .

رأى ذلك البصرى وقد رغب رغبة صادقة فى وضع قواعد عامة لأنواع الإعراب فى جزئيات الكلام عند الاستعمال يجب أن تطبق ويسار على منهاجها بدقة وحزم ويتحامى بها عن الأساليب المبهرجة ، فلم يجد بداً من أن يقف عند الشاهد المذعن بصحته المتكاثرة نظائره ضارباً صفحاً عما عداه من المرويات الضعيفة ، أو الشاذة أو المنحولة ، بما يؤدى اعتمادها إلى الفوضى والاضطرابات وعدم الوقوف عند غاية ، وذلك كله من البصرى نزوع إلى شنشنته الأولى . أما الكوفى فقد حمله على مسلكه احترامه كل ماورد مسموعاً من العرب وكفى ، والتيسير للناس أن يستعملوا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم ، فلا ضير على القائل متى حاكى أى استعمال كان ، وما القواعد إلا وليدة اللغة ، فهى ذات السلطان عليها دون العكس — هذا مع الترخيص بالقياس على مقتضى الرأى إذا فقد الشاهد ، وما كان ذلك من الكوفى إلا تأثراً بنزعته الطبيعية أيضاً .

من ذلك ترى أن كلاًّ من المذهبين قد اتخذ له سبيلا خاصة عرف بها حتى صار لكلٍّ طابعٌ يخالف طابعَ الآخر ، فكان نتيجة ضرورية لهذا أمران :

---

(١) المزهر أول النوع الخمسين ، معرفة أغلاط العرب .

الأول : أن ما كثر من الأمور الأربعة التى تخلفت عن القياس عند البصرى بحسب المقتضيات من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار قد قلت عند الكوفى .

الثانى : أن الأقيسة التى اعتمد عليها البصرى فى تدوين مذهبه على العكس من ذلك ، فهى قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التى تكوّن منها المذهب الكوفى ، ومن ثمة قيل إن مذهب البصريين مذهب السماع ، ومذهب الكوفيين مذهب القياس ، ولذا يقول الكسائى :

إنما النحو قياس يتبع ... وبه فى كل أمر ينتفع[1]

وفى المسألة الزُّنبورية الماضية فى المناظرة مايشهد بذلك ، فسيبويه يتمسك بالرفع ويأبى النصب ، لأنه الإعراب المستفيض فى التراكيب الواردة على سَنَنه ، ويجيز الكسائى النصب للقياس عنده .

تلك هى الحالة العامة فى المذهبين بالنظر إلى جمهوريهما ، ولا ينافى ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفى فى بعض المسائل لما انقدح فى ذهنه . وقد عرفت فى ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين ، وأن منشأ ذلك راجع إلى توطنه بغداد فى جوار الكسائى الذى احتفى به وأكرم مثواه طيلة حياته الأخيرة ، كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصرى فى بعضها أيضاً لمثل ذلك ،

---

(١) البيت مطلع قصيدة فى المعجم ، والإنباه ترجمة الكسائى .

وربما خرج على الرأيين بعض من الفريقين وابتكر مذهباً له خاصاً ، بل قد يتشعب الخلاف بين رجال الفريق وحده . على أنه لم يقف الخلاف بين الفريقين عند المسائل العلمية بل سرت عدواه إلى التسمية في المصطلحات العلمية الكثيرة جداً . والحقيقة أن ذلك ليس من مصلحة العلم في شيء ؛ فربما جر على المتعلم الإرهاق والنصب ، فإنه إذا اطلع على كتب البصريين وعرف قواعد باب باسمه مثلا ، ثم قرأ كتب الكوفيين وأراد الباب نفسه فلا ريب أنه محتاج إلى اسمه عندهم حتى يهتدى إليه ، وفي ذلك مضيعة للوقت ، وهاك بعض أمثلة من هذا :

يقول البصرى النعت والكوفى الصفة — والبصرى البدل والكوفى الترجمة — والبصرى الظرف والكوفى الصفة أو المحل — والبصرى حروف الجر والكوفى حروف الإضافة — والبصرى الجر والكوفى الخفض — والبصرى المصروف وغير المصروف والكوفى المجرى وغير المجرى — والبصرى واو المعية والكوفى واو الصرف — والبصرى ضمير الشأن والكوفى ضمير المجهول — وهكذا .

والمُربي على هذا في العجب اختلافهم في التعليل — نطق العربي بسكران ممنوعاً من التنوين ، فيقول البصرى للشبه بألفي التأنيث والكوفى لزيادة الألف والنون — وفي معنى الكلمة نطق العربي (باسم الفعل) فيتفرق البصريون والكوفيون في مدلوله وموقعه على أقوال شتى .

لقد شغف القوم بالخلاف وثوران المراء بينهم فيما جل من العلم

وما دق ، ولذا يقول فيهم على سبيل التندر يزيد بن الحكم الثقفى :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء ثار بينهم جدال[١]

ولم يك عجيباً وغريباً أن يتبرم أبو غسان دماذ ، صاحب أبى عبيدة ، لما سمع رأى البصريين فى نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء والواو وأو بدون اعتبار هذه الأحرف ناصبة كما يقول الكوفيون ، فيكتب إلى شيخ البصرة أبى عثمان المازنى قصيدة مطلعها :

تفكرتُ فى النحو حتى مللت وأتعبتُ نفسى له والبـــدن

ثم يستعرض فيها رأى البصريين السابق ويختمها بقوله :

فقد كدتُ يا بكر من طول ما أفكر فى أمر (أن) أن أُجنّ[٢]

ولو أن الخلاف النحوى أغلق بابه بعد البصرى والكوفى على ما به فى مناحيه المختلفة المضطربة لهان الخطب ، ولكنه تشعبت مسالكه

---

(١) أى إذا اجتمعوا للبحث عن أحرف العلة ثار النزاع . والبيت من شواهد النحاة على إعراب أسماء الحروف الهجائية إذا ركبت كما فى البيت ، راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٢٩ والرضى راجع الخزانة شاهد ٩ ويروى الحريرى فى درة الغواص عن الأصمعى : أنشدنى عيسى بن عمر بيتاً هجا به النحويين راجع الوهم ١٧٥ .

(٢) القصيدة فى عيون الأخبار كتاب العلم والبيان (الإعراب والنحو) ج ٢ ، والنوادر للقالى ص ١٨٦ ، والعقد الفريد الياقوتة فى العلم والأدب (نوادر من النحو) وأخبار النحويين البصريين ترجمة المازنى ، والإنباه ترجمة دماذ .

بعدها ، فكان المذهب البغدادى والأندلسى وغيرهما من المذاهب الشخصية الخاصة الملفقة مما أجهد النحوى وأنصبه ، على أنه فى خلال هذه المذاهب الرئيسية خرج الكثير من علمائها عليها فلم يقف عند إجماع : وسبق فى ترجمة الأخفش والمبرد ما تعرفت منه خروجهما على المذهبين البصرى والكوفى ، وما عاب العلماء اتخاذ أحدهم مذهباً مستحدثاً متى كان مستنده قوياً ، فإن المذاهب مبنية على ظنون قوية فقط ، قال ابن جنى : «وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع إلخ»[1].

ولقد منى هذا الفن من بين الفنون قديماً وحديثاً بكثرة الأقوال وتضارب الآراء ، ويشفع لذلك أن أساسه الأهم من استعمالات العرب لم يسلك اتجاهاً متوحداً معيناً ، فالقبائل التى اعتد بها ، وأخذت عنها الشواهد ، مختلفة فى كثير من الأساليب ، يضم إلى ذلك اضطراب المرويات نفسها وورودها بألوان متغايرة قد تتباعد معانيها فى بعض الأحيان ، فينتقل البيت من مدح إلى ذم وبالعكس وهكذا ، وربما عمى الأمر واشتبه الحال ، وهنا المرتع للتصحيف والتحريف ، والأمثلة فى كل ذلك متعارفة مشهورة ، وتقدم لك بعض منها فى شواهد سيبويه ، وسيرد عليك كثير منها فى الكلام على المغنى وشرح الأشمونى وحاشية

---

(١) الخصائص باب (فى الاحتجاج بقول المخالف) جـ ١ ، ص ١٩٦ .

الصبان ، بما تعرف منه انتشار التصحيف والتحريف في كتب النحاة ، ووراء هذين الأمرين الفوضى المنتشرة في نسبة الشواهد لقائليها ، فقد ينسب الشاهد لاثنين فأكثر ، وقد يقع التوزيع للبيت ، فبعضه لقائل وبعضه لقائل آخر ، لقد زاد الأمر على حدّه ، وطفح الكيل أمام النحويين ، فلا غرابة أن يختلف النحاة حينئذ في أحكامهم لاختلاف التقادير بينهم في الشواهد فتكاثرت الأقوال حتى تقابلت وتناقضت ، وحق لكل أن يقول مايقول ، لأنه قد قيل ، ومن هنا يدرك صدق القائل :

«عجبت لنحوى يخطئ» . . . . . .

الواقع الذى لا يمارى فيه اثنان أن علم النحو واسع المضطرب كثير القواعد متشعب التطبيق على الجزئيات الكلامية التى لا تحد بغاية ، وليس مقصودنا الآن هذا ، إنما زج بنا إليه الاستطراد ، وسنذكر كلمة خاصة في ذلك بمشيئة الله تعالى ، وإنما الذى نعنى به بيان الأسباب التى أوحت إلى التخالف بين الفريقين فحسب ، ونمط التخالف بينهما ، وما نجم عن هذا التخالف من المسائل على أن يكون البحث محصوراً في المسائل العلمية لا فيما يتصل بالتسمية للأبواب ، ولا فيما يرتبط بالتوحيد لما وقع الخلاف فيه ، ولا فيما يعود إلى المدلول لبعض الأنواع ، فإن ذلك يقتضينا شيئاً كثيراً .

فإذا كان البصرى قد تحفظ في أقيسته وتشدد ، والكوفى قد تحلل

من القيود التي تقيّد بها البصري واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه ، وكلفه بالشاذ منه ورواج المنحول عنده ، واكتفائه بالشاهد الواحد أيًّا كان شأنه ، مع التعويل على القياس النظري — أدركت سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكهما .

نتائج المخالفة بين المذهبين

لقد ترتب على ماسلف أن اختلف البلدان في فروع كثيرة جدًّا يخطئها العد ويُعيي الحاصر استقراؤها ، وذهب كل منهما ينصر مذهبه بأدلة نقلية وعقلية على وَفق منهجه ، واحتدم الخلاف بينهما في ذلك طويلا ؛ وقد أُلّف في بعض هذه المسائل أسفار خاصة ، وأغلب الظن أن أول من كتب في ذلك ثعلب ، ألف كتابه « اختلاف النحويين » ، ثم ترادفت المؤلفات فصنف ابن كيسان كتابه « المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون » ، ثم دوّن بعده أبو جعفر النحاس المصري مؤلفه « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » ، ثم ألف بعده ابن درستويه كتابه « الرد على ثعلب في اختلاف النحويين » ، وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها عن خبرة — وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباري ، وجرد قلمه لتقصي طائفة كبيرة من هذه المسائل ، فدبج كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » ، وأجاد فيه أيما إجادة ، فقد ذكر فيه ثماني

عشرة ومائة مسألة ؛ وفيها بعض مسائل صرفية ، وزيد فى بعض النسخ عليها ثلاث . وأيد كل مسألة بأدلة الفريقين : قياسية وسماعية ، مع البسط والتفصيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية والأحناف ، ووقف منها موقف الفيصل العادل غير معتسف فى حكمه ولا متعصب فى قضائه ، فيؤيد البصرى مرة ، ويرجح الكوفى أخرى — كما يقول فى مفتتح الكتاب — إلا أن المتتبع للكتاب من ألفه إلى يائه يرى آخراً أن الفوز الباهر للبصرى ، فإنه إنما رجح الكوفى فى سبع مسائل منها فقط ، ولا أطيل عليك بما بسطه من أدلة الفريقين فيها ورده على البصرى ، فالكتاب بين الأيدى ، وأكتفى بذكرها مجردة معتمداً فى الإرشاد إليها على أرقام المسائل باعتبار ترتيب الكتاب لتيسير معرفتها . فها كها — قال الكوفيون :

١٠ — « لولا » ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك ، والبصريون بالابتداء .

١٨ — لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، والبصريون يجوز .

٢٦ — اللام الأولى فى لعل أصلية ، والبصريون زائدة .

٧٠ — يجوز للضرورة ترك صرف المنصرف ، والبصريون لا يجوز .

٩٧ — الياء والكاف فى لولاى ولولاك فى موضع رفع ، والبصريون خفض .

١٠١ — الاسم المبهم نحو هذا أعرف من العلم ، والبصريون العلم أعرف .

١٠٦ — جواز الوقف بالنقل على المنصوب المعرف باللام ، والبصريون لا .

ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسى من الأنبارى ، فغير خليق به أن ينصب نفسه حاكماً بين المذهبين فى مسائل تنيف على المائة ، وقد أخذ على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة ، ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفى فى سبع منها فقط . ولولا أن المقام لا يتسع لاستدركنا عليه مسائل أخرى من مسائله التى رجح فيها البصرى مستندين إلى أدلة الحذاق من النحاة . ولعلك لم تنس المسائل الأربع السابقة التى ذكرت آخر الكلام على المذهب الكوفى فقد رجحت كفتهم فيها . وليس غرضنا أن نعدل المذهب الكوفى بالمذهب البصرى وإنما الغرض درء الحيف وإعطاء كل ذى حق حقه .

ولنرجع إلى موضوعنا ، فقد ألف بعد الأنبارى أبو البقاء العكبرى كتابه « التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » . ولم نعثر على هذا الكتاب ، إلا أن المعروف عن العكبرى أنه كوفى النزعة كما يتضح جليًّا من مؤلفاته ، ومما لا مرية فيه أنه قد اطلع على كتاب الإنصاف ، وشاهد هذا أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبى قد ينقل عبارة الإنصاف بنصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين ، أو يلخصها تلخيصًا لا يذهب معه تعرف الأصل المأخوذ منه ، ولأذكر لك شيئاً من هذا على سبيل التمثيل ، فأضع أمامك ست مسائل من الإنصاف مرقومة بأرقام الكتاب وبحذائها أبيات ستة للمتنبى

نقل العكبرى فى شرحها عبارة الإنصاف بحروفها أو ملخصها ، غير أنه لم ينسبها للأنبارى — وها هي تا على ترتيب الإنصاف :

١٤ — « نعم وبئس » اسمان أم فعلان ، وشرح العكبرى لقول المتنبى :

بئس الليالى سهرتُ من طربى　　شوقاً إلى من يبيت يرقدها

٢٦ — « لعل » لامها الأولى أصلية أم زائدة ، وشرحه لقوله :

لعل بنيهم لبنيك جنـــد　　فأول قُرَّح الخيل المِهار

٤٥ — « المنادى المفرد المعرف » مبنى أم معرب ؛ وشرحه لقوله :

أيا أسداً فى جسمه روح ضيغم　　وكم أُسْد أرواحهن كلاب !

٥٣ — « اسم لا النافية للجنس » معرب أم مبنى ؛ وشرحه لقوله :

لا خَلْق أسمحُ منك إلا عارف　　بك راءَ نفسَك لم يقل لك هاتها

٧٨ — « كى » يجوز أن تكون حرف جر ؛ وشرحه لقوله :

جوعان يأكل من زادى ويمسكنى　　لكى يقال عظيم القدر مقصود

٨٣ — « حتى » تنصب الفعل بنفسها أم لا ، وشرحه لقوله :

أقر جلدى بها علىَّ فلا　　أقدر حتى الممات أجحدها

فبالضرورة لا بد أنه قد رجح كثيراً من آراء الكوفيين انتصاراً لمذهبه فى كتابه « التبيين » وحاجَّ الأنبارى فيها ، وهكذا حال المسائل

العلمية تتأرجح موازينها بين العلماء بحسب التقادير المختلفة تبعاً لاختلاف النظر . ثم ألف بعد العكبرى ابن إياز البغدادى كتابه « الإسعاف فى مسائل الخلاف » ، واستدرك مسائل زادها ، ولم نعثر على هذا الكتاب أيضاً — ورحم الله السيوطى فقد لخص فى الجزء الثانى من كتابه « الأشباه والنظائر » الفن الثانى « التدريب » ما فى كتابه « الإنصاف والتبيين » بما بلغ اثنتين ومائة ، وأضاف إليها من زيادات الإسعاف مسألتين — مع الإيجاز والإفادة ، لأنه عنى بجمعها غير مكررة ، عارية من الأدلة والتمثيل — ولقد أحببت أن أنقل كلامه بحروفه ابتغاء لإدراك مقدار كبير من هذه المسائل ، وهاهو ذا :

سرد مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين

على حسب ماذكره الكمال أبو البركات الأنبارى فى « كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف » وأبو البقاء العكبرى فى « كتاب التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » — « الأول » الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، وقال الكوفيون من الوسم ؛ « ٢ » الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، وقال الكوفيون من مكانين ؛ « ٣ » الفعل مشتق من المصدر ، وقالوا المصدر مشتق من الفعل ؛ « ٤ » الألف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف إعراب ، وقالوا إنها إعراب ؛ « ٥ » الاسم الذى فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون ، وقالوا يجوز ؛

« ٦ » فعل الأمر مبنى ، وقالوا معرب ؛ « ٧ » المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ ، وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ؛ « ٨ » الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وقالوا يرفعه ؛ « ٩ » الخبر إذا كان اسما محضاً لايتضمن ضميراً ، وقالوا يتضمن ؛ « ١٠ » إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره ، وقالوا لا يجب ؛ « ١١ » يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، وقالوا لا يجوز ؛ « ١٢ » الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء ، وقالوا بها أو بفعل محذوف ، قولان لهم ؛ « ١٣ » إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده ، وقالوا يعمل ؛ « ١٤ » العامل فى المفعول الفعل وحده ، وقالوا الفعل والفاعل معاً ، أو الفاعل فقط ، أو المعنى أقوال لهم ؛ « ١٥ » المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر ، وقالوا بالظاهر ؛ « ١٦ » الأولى فى باب التنازع إعمال الثانى ، وقالوا الأول ؛ « ١٧ » لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح ، وقالوا يقام ؛ « ١٨ » نعم وبئس فعلان ماضيان ، وقالوا اسمان ؛ « ١٩ » أفعل فى التعجب فعل ماض ، وقالوا اسم ؛ « ٢٠ » لا يبنى فعل التعجب من الألوان ، وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ؛ « ٢١ » المنصوب فى باب كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان ، وقالوا حالان ؛ « ٢٢ » لا يجوز تقديم خبر مازال ونحوها عليها ، وقالوا يجوز ؛ « ٢٣ » يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وقالوا لايجوز ؛ « ٢٤ » خبر

ما الحجازية ينتصب بها ، وقالوا بحذف حرف الجر ؛ « ٢٥ » لا يجوز طعامك ما زيد آكلا ، وقالوا يجوز ؛ « ٢٦ » يجوز ماطعامك آكل زيد ، وقالوا لايجوز ؛ « ٢٧ » خبر إن وأخواتها مرفوع بها ، وقالوا لا تعمل في الخبر ؛ « ٢٨ » إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب ، وقالوا يجوز الرفع ؛ « ٢٩ » إذا خففت إن جاز أن تعمل النصب ، وقالوا لا تعمل ؛ « ٣٠ » لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن ، وقالوا يجوز ؛ « ٣١ » اللام الأولى في لعل زائدة وقالوا أصلية ؛ « ٣٢ » لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد بني معها ، وقالوا معرب ؛ « ٣٣ » لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإعراب عليها نحو دونك وعليك ، وقالوا يجوز ؛ « ٣٤ » إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر ، وقالوا بالخلاف ؛ « ٣٥ » المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بوساطة الواو ، وقالوا بالخلاف ؛ « ٣٦ » لا يقع الماضي حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة ، وقالوا يجوز من غير تقدير ؛ « ٣٧ » يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً ، وقالوا لا يجوز إذا كان ظاهراً ؛ « ٣٨ » إذا كان الظرف خبر المبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها وقائم فيها ، وقالوا لا يجوز إلا النصب ؛ « ٣٩ » لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ، وقالوا يجوز إذا كان متصرفاً ؛ « ٤٠ » المستثنى منصوب بالفعل السابق بوساطة إلا ، وقالوا

على التشبيه بالمفعول ؛ « ٤١ » لا تكون إلا بمعنى الواو ، وقالوا تكون ، « ٤٢ » لا يجوز تقديم الاستثناء فى أول الكلام ، وقالوا يجوز ؛ « ٤٣ » كان فى الاستثناء حرف جر . وقالوا فعل ماض ؛ « ٤٤ » إذا أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها ، وقالوا يجوز ؛ « ٤٥ » لا يقع سوى وسواء إلا ظرفاً ، وقالوا يقعان ظرفاً وغير ظرف ، « ٤٦ » كم فى العدد بسيطة ، وقالوا مركبة ؛ « ٤٧ » إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره ، وقالوا يجوز ؛ « ٤٨ » لا يجوز إضافة النيّف إلى العشرة ، وقالوا يجوز ؛ « ٤٩ » يقال قبضت الخمسة عشرة درهما ولا يقال الخمسة العشرة الدرهم ، وقالوا يجوز ؛ « ٥٠ » يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر ، وقالوا لا يجوز ؛ « ٥١ » المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم ، وقالوا معرب بغير تنوين ، « ٥٢ » لا يجوز بناء ما فيه أل فى الاختيار ، وقالوا يجوز ؛ « ٥٣ » الميم المشددة فى اللهم عوض من يا فى أول الاسم ، وقالوا أصله يا الله ، أمنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم ؛ « ٥٤ » لا يجوز ترخيم المضاف ، وقالوا يجوز ؛ « ٥٥ » لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال ، وقالوا يجوز مطلقاً أو إذا كان ثانيه متحركاً قولان ؛ « ٥٦ » لا يحذف فى الترخيم من الرباعى إلا آخره ، وقالوا يحذف ثالثه أيضاً « ٥٧ » لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول ، وقالوا يجوز ؛ « ٥٨ » لا تلحق علامة الندبة الصفة ، وقالوا يجوز ؛ « ٥٩ » لا تكون من لابتداء الغاية فى الزمان ، وقالوا تكون ؛ « ٦٠ » ربّ حرف ، وقالوا اسم ، « ٦١ » الجر

بعد واو رب برب المقدرة ، وقالوا بالواو ؛ « ٦٢ » منذ بسيطة وقالوا مركبة ؛ « ٦٣ » المرفوع بعد مُذ ومنذ مبتدأ ، وقالوا بفعل محذوف ؛ « ٦٤ » لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض إلا فى اسم الله خاصة ، وقالوا يجوز فى كل اسم ؛ « ٦٥ » اللام فى قولك لزيد أفضل من عمر لام الابتداء ، وقالوا لام القسم محذوفاً ؛ « ٦٦ » أيمُن الله فى القسم مفرد ، وقالوا جمع يمين ؛ « ٦٧ » لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وقالوا يجوز ؛ « ٦٨ » لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً ، وقالوا يجوز إذا اختلف اللفظان ؛ « ٦٩ » كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنيان معنى ، وقالوا مثنيان لفظاً ومعنى ؛ « ٧٠ » لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويًّا ، وقالوا يجوز إذا كانت محدودة ؛ « ٧١ » لا يجوز زيادة واو العطف ، وقالوا يجوز ؛ «٧٢» لايجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وقالوا يجوز بدونه؛ «٧٣» لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع ،وقالوا يجوز ؛ «٧٤» لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وقالوا يجوز ؛ « ٧٥ » لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب، وقالوا يجوز؛ « ٧٦ » يجوز صرف أفضل منك فى الشعر ، وقالوا لا يجوز ؛ « ٧٧ » لا يجوز ترك صرف المنصرف فى الضرورة ، وقالوا يجوز ؛ « ٧٨ » الآن اسم فى الأصل ، وقالوا أصله فعل ماض ؛ « ٧٩ » يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل ، وقالوا بحروف المضارعة ؛ « ٨٠ » لا تأكل السمك وتشربَ اللبن

منصوب بأن مضمرة ، وقالوا على الصرف ؛ « ٨١ » الفعل المضارع
بعد الفاء فى جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن ، وقالوا على الخلاف ؛
« ٨٢ » إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار ألا يبقى عملها ، وقالوا يبقى ؛
« ٨٣ » كى تكون ناصبة وجارة ، وقالوا لا تكون حرف جر ؛ « ٨٤ » لام
كى ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة ، وقالوا باللام
نفسها ؛ « ٨٥ » لا يجمع بين اللام وكى وأن ، وقالوا يجوز ؛ « ٨٦ »
النصب بعد حتى بأن مضمرة ، وقالوا بحتى ؛ « ٨٧ » إذا وقع الاسم
بين إن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور ،
وقالوا بالعائد من الفعل إليه ؛ « ٨٨ » لا يجوز تقديم معمول جواب
الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط ، وقالوا يجوز ؛ « ٨٩ » إن
لا تكون بمعنى إذ ، وقالوا تكون ؛ « ٩٠ » إذا وقعت إن الخفيفة بعد
ما النافية كانت زائدة ، وقالوا نافية ؛ « ٩١ » إذا وقعت اللام بعد
إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد ، وقالوا إن بمعنى
ما واللام بمعنى إلا ؛ « ٩٢ » لا يجازى بكيف ، وقالوا يجازى بها ؛
« ٩٣ » السين أصل ، وقالوا أصلها سوف حذف منها الواو والفاء ؛
« ٩٤ » إذا دخلت تاء الخطاب على تاء الفعل جاز حذف الثانية ،
وقالوا الأولى ؛ « ٩٥ » لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون
الخفيفة ، وقالوا يجوز ؛ « ٩٦ » ذا والذى وهو وهى بكمالها الاسم ،
وقالوا الذال والهاء فقط ؛ « ٩٧ » الضمير فى أولاى وأولائك وأولاه فى

موضع جر ، وقالوا فى موضع رفع ؛ « ٩٨ » الضمير فى نحو إياى وإياك وإياه إيا ، وقالوا الياء والكاف والهاء ؛ « ٩٩ » يقال فإذا هو هى وقالوا فإذا هو إياها ؛ « تمام المائة » أعرف المعارف المضمر ، وقالوا المبهم ؛ « ١٠١ » ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا ، وقالوا يكون ؛ « ١٠٢ » همزة بين بين غير ساكنة ، وقالوا ساكنة .

وقد فات الأنبارى مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز فى مؤلف ، منها الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال عند البصريين ، وقال الكوفيون أصل فيهما ، ومنها لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزه الكوفيون .

موازنة بين المذهبين

لا إخالك بعد أن تستحضر ما عرضناه عليك إلا مرجحاً كفة مذهب البصريين . ولسنا فى حاجة إلى البسط بعد ما فات ، غير أنا هنا نلم التشعيب الفائت ، ليتركز فى الذهن ويبقى فى الذاكرة ، فنقول إن مذهب البصريين إنما رجح لأنه نشأ على ملاحظة أمور ثلاثة لا يراها الكوفيون :

١ — أنهم يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة ، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب ،

ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا فى رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته .

أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب ، ولذا تساهلوا فى رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم .

٢ ــ أنهم احتاطوا فى أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم ، ولذا يقول السيوطى : « اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً ، لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ »[١] .

٣ ــ أنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً . أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه ، وسلفت لك أمثلة من هذا النوع .

فهذه الأمور الثلاثة التى تولد عنها الاختلاف بين الفريقين فى المسائل الجمة تضافرت فى النهوض بمذهب البصريين على الكوفيين ، إذ لا ريب أن السماع فى اللغة ركن أول ، لأنها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراية . والتشدد فى القياس الذى يؤذن بصحة نظائره حتم لازم . وإلغاء القياس النظرى فى اللغة مستقيم مع الواقع ؛ هذا حال المذهبين فى مجملهما وإن ظفر مذهب الكوفيين فى بعض المسائل .

---

(١) الاقتراح ص ١٠٠ .

وقد ذكرنا لك أربعاً منها فى الكلام على المذهب الكوفى ، وسبعاً منقولة عن الأنبارى فى نتائج المخالفة بين الفريقين .

وما مثل الفريقين عند التقريب إلا كمثل الطبيب والمتطبب ، فالبصريون كالطبيب الذى عانى المهنة حدثاً وحذقها مدركاً فأحكمها وأفاد المجتمع عن طول مدة ودقة خبرة ، والكوفيون كالمتطبب الذى قد اكتهل ونظر الطبيب وما يسديه فوجد عليه ثم تعرف منه وقارعه ، فإن الكوفيين ما منهم إلا من أخذ عن البصريين أرباب هذا الشأن ، فى حين لم يتلق أحد من البصريين عن واحد منهم ، قال السيوطى : « وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين ، وأهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم ، لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة »[1] .

إن احتضان العباسيين للكوفيين — خصوصاً بعد اتصال الكسائى وأصحابه — هو الذى رفع من شأنهم عند أنفسهم واستخفهم إلى مناصبة البصريين ، لحبهم إياهم وإيثارهم على البصريين لما قدموا من مؤازرتهم فى تكوين دولتهم ، إذ كانوا شيعتهم من جهة ، ولقربهم عن البصريين من جهة أخرى ؛ فأدنوهم منهم قبل البصريين ، وأسبغوا عليهم نعمهم ، وأجزلوا لهم منحهم ، وأدخلوهم قصورهم ، واتخذوا منهم السمار والمؤدبين والمعلمين ، فالمفضل الضبى وشرقى بن القطامى الكلبى مؤدبا المهدى ، والكسائى معلم الرشيد ثم مؤدب ولديه الأمين والمأمون ،

---

(١) المزهر النوع الرابع والأربعين جـ ٢ ص ٢٥٦ .

والفراء رائد أولاد المأمون ، وابن السكيت شيخ أولاد المتوكل ، وابن قادم معلم المعتز بالله ، وثعلب أستاذ عبدالله بن المعتز وابن طاهر ، وبذلك قبضوا على أعنة الحركة العلمية فى بغداد ، وساد مذهبهم فيها ، وانتشر قبل المذهب البصرى ، حتى انقاد إليه كثير من العلماء حرصاً على التقرب من الدولة ، وتغلغلت الناس فى الأخذ بدعائمه فنفقت سوق الروايات الشاذة والموضوعة ، حتى عمى على الناس الطريق اللاحب ، يقول أبوالطيب : « فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وخدموا الملوك فقربوهم ، فأرغب الناس فى الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصول واعتمدوا على الفروع فاختلط العلم »[1] .

لقد استحوذ الكوفيون على بغداد وحالوا دون اتصال البصريين بها ، فى حين حاول البصريون الولوج إليها تلهفاً على مقاسمة الكوفيين حظوتهم فلم يفلحوا ، وفى حادثة سيبويه الماضية التى كان فيها القضاء عليه مايشهد بتآمرهم عليهم ومناصرة العباسيين وبطانتهم لهم .

على أنه مع هذا العنت الشديد والضغط المقيت قد نفذ إلى بغداد قليل منهم كـ « اليزيدى » ، إلا أن اتصاله يرجع إلى حسن وقته الذى سهل له الدخول فى غمار العلماء الكوفيين ببغداد ، فإنه قدم إليها قبل استفحال العداء العلمى بين البلدين ، وقد ظهر فضله عند يزيد بن

---

(١) مراتب النحويين ص ١٤٧ ، ونقل فى المزهر المبحث الماضى .

منصور خال المهدى ، فاستبقاه عندما استعرت نار المخاصمة ، وطار به إلى قصور الخلفاء ، فجعله الرشيد من مؤدبى المأمون ، ومع هذا كان متطامناً أمام الكسائى أولا .

أما « الأخفش » الأوسط الذى قضى الشطر الأخير من حياته فى بغداد ، فلسنا نحسبه فيمن نعد إذ ما ارتحل إليها إلا ليأخذ بحق سيبويه أستاذه من الكسائى وجهاً لوجه ، لا رغبة فى منزلة ولا فى دنيا يصيبها ، لكن الكسائى قد تغلب عليه بدهائه وقيده بإحسانه ، فأقام عنده يؤدب أولاده حتى لقى ربه ، ولقد كان لإقامته الطيبة مع الكسائى تأثيرها فى نفسه حتى وافق الكوفيين فى مسائل عدة ذات بال واحتذى حذوهم فى العناية بالقياس ، وقد مر فى ترجمته بسط المقال فى ذلك .

هذا وكما نفذ اليزيدى إليها كذلك نفذ إليها « المبرد » بفضل لباقته البادية للخلفاء والأمراء فنال مكانته عندهما ، وبقى ناعم البال فيها ، وشارك ثعلباً تعليم ابن المعتز ، ولا سيما أن المنازعة فيها قد هدأت وكادت تضع أوزارها ، وما أشبه كلا الرجلين — اليزيدى والمبرد — بالآخر فى الوسائل التى أتاحت لهما طيب الحياة ببغداد وإن اختلف زمناهما .

الحق أن السياسة هى التى عاضدت الكوفيين وأوجدت منهم رجالا كونوا مذهباً ناضل المذهب البصرى ، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين فى مساجلاتهم ، ولما قهروهم فى مواطن كثيرة ظلماً وعدواناً . والدنيا منذ الخليقة مملوءة بالأغراض والشهوات .

والبصريون — وإن لم يُسْتَصغَروا فى حياتهم — كوفئوا بعد مماتهم بتفضيل العلماء لمذهبهم ، وببقاء أغلب مؤلفاتهم تشيد بذكراهم . أما الكوفيون فلم ينالوا الأمرين ، فالعلماء يرون مذهبهم فى وضعه اللائق به ، ومؤلفاتهم قد أسدل التاريخ ستاره على كثير منها ، حتى كأن لم تكن لولا تراجم أصحابها التى تطلعنا على مؤلفاتهم ، ولولا ذكرها عرضاً خلال الكتب فى بعض الأحيان لمناسبة ذكر خلاف .

وعلى كل حال كان تلاقى الفريقين فى بغداد موجهاً أنظار العلماء فيها إلى عرض المذهبين وانتقادهما .

أثر تلاقى الفريقين ببغداد فى توزيع النزعات إلى ثلاث

لقد تبينت مما سلف أن الطور الثالث — طور النضج والكمال — قد تم على يد الفريقين بعد أن توطدت أقدامهما فى بغداد بُعيد منتصف القرن الثالث الهجرى ، ومر عليهما حين من الزمن وهما يتطاحنان فى مناصرة مذهبيهما على مرأى من العلماء الذين تنوعت اختياراتهم حينذاك ، فمن مؤيد البصرى ومن مؤثر الكوفى ، ومن مازج بين المذهبين ، وإن قل هؤلاء ، إذ كانت حدة الخلاف بين الفريقين مع كثرة عديدهم وعظيم شأنهم فى حياة المجتهدين من دواعى تغلب الانحياز إلى أحد الطرفين على اختيار مذهب خليط ، حتى إذا قضى المجتهدون نحبهم فى أواخر القرن الثالث الهجرى وأسدل الستار عليهم وانكسرت حدة النعرة الحزبية

عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد ، فاستعرضوا دعائم القواعد ، التي تركزت عليها من الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتنى حكمهم فى الاختيار على أساس غير منهار ، وهم ما يزال فيهم فئة تلقت عن البصرى ، وأخرى عن الكوفى ، على حين أخذت عن الفريقين فئة ثالثة .

على أنهم بعد هذا فى أنفسهم بين محافظ على ترسم خطى سلفه فغلبت عليه النزعة الطائفية ، وبين منصف تحلل من قيود الحزبية ونظر إلى العلم نظرة خالصة لا يشوبها عاطفة ، فآثر ما رجح عنده وتمذهب به ، فلم يكن غريباً على من لُقّنه عن بصرى أن يجنح بعد إلى إيثار المذهب الكوفى أو المكون منهما والعكس بالعكس ، كما لم يكن بدعاً على من تتلمذ لهما أن يؤازر أحدهما .

نجم عن ذلك كله أنهم اختلفوا طرائق قدداً ، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية ، ومنهم من غلبت عليه الكوفية ، ومنهم من جمع بين النزعتين .

وقد قسم ابن النديم فى الفهرست « المقالة الثانية » إلى فنون ثلاثة : الفن الأول فى البصريين ، والثانى فى الكوفيين ، والثالث فى الخالطين بين المذهبين ، واستعرض فى الأولين علماءها سلفهم وخلفهم المشايعين لهم إلى عصره .

ويقتضينا ترتيبنا فى كتابنا أن نذكر كلاً من المشايعين المتأخرين

للفريقين المعاصرين للجامعين بين النزعتين فى هذا العهد ، فإن المجتهدين السابقين من المصريين مضى الحديث عنهما حين كان كل فى مصره إبان تكوين النحو ونموه ونضجه ، فالحديث الآن عن النحاة الذين رفرفت عليهم بغداد بظلها الظليل .

وطبعى أن البلاد الإسلامية التى كانت مستشرفة لهذا العلم قد تأثرت بهذه النزعات ، لأن بغداد كعبة الجميع ، وقد نزح إليها من مصر فى ذلك العهد عدد كبير ، سنذكر المشهورين منهم بعد الطوائف الثلاث العراقية ، فإليهم يرجع الفضل فى دخول النحو وكتبه ودراسته البلاد المصرية .

ونحن الآن بصدد الطوائف العراقية الثلاثة ، غير أنا نكتفى بترجمة المشهورين فقط ، مع إحالة الراغب فى الاطلاع على الكل على كتاب الفهرست ، لأنه مؤرخ هذا العهد على مانبهنا سابقاً . فهاك أشهر الطوائف الثلاثة :

فمن غلبت النزعة البصرية

١ ـ الزجاج

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِىّ ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب ثم عن المبرد فى مقابل أجر معين دائم ، ورفع المبرد من شأنه حتى أدب القاسم بن عبيد الله

الذى أخذ بناصره بعد توليه الوزارة للمعتضد ، ثم ساعدته الأقدار ونادم الخليفة المعتضد .

دخل يوماً دار ثعلب ووجد معه أبا موسى الحامض ، واستطرد الحديث إلى ذمهما المبرد ثم سيبويه ويونس، فاغتاظ الزجاج وخطأ ثعلباً فى نصف كتابه « الفصيح » لما عرض ثعلب لتخطئة سيبويه فى الكتاب، إذ تعقبه باعتراضات عشرة فى حين أن كتاب الفصيح كله عشرون ورقة . وقد ذكرت هذه الاعتراضات فى معجم الأدباء ، ترجمة الزجاج ، كما ذكرت أيضاً فى الأشباه والنظائر الفن السابع فى الجزء الرابع ، والمزهر النوع التاسع معرفة الفصيح .

وما من ريب فى أن العصبية المذهبية هى التى حملت الزجاج على تجبيه ثعلب وشينه كتابه حتى قيل إن ثعلباً كاد ينكر نسبته بعد إليه ، كما أنها حملت فى مقبل الأيام ابن خالويه، وهو كوفى النزعة، على تخطئة الزجاج فى اعتراضاته على ما سترى فى ترجمته إن شاء الله .

له مؤلفات منها مختصر النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، توفى ببغداد سنة ٣١٠ ﻫ .

٢ ــ ابن السراج

هوأبو بكر محمد بن السرى ، نشأ ببغداد وسمع من المبرد ، وكان أحدث تلاميذه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم انصرف إلى علم الموسيقى لكن لم ينشب أن رجع إلى الكتاب والبحث فى المسائل النحوية ،

وبرز فى العربية ، وخلف المبرد فى بغداد ، وله من التصانيف النحوية «كتاب الأصول» قال ياقوت : «وهو أحسنها وأكبرها ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب» ، وكتاب جمل الأصول وشرح كتاب سيبويه ، والموجز ، توفى سنة ٣١٦ هـ .

٣ — الزّجاجى

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من نهاوند . قدم بغداد وسمع من ابن السراج والأخفش ، ولازم الزجاج فنسب إليه ، وسكن دمشق وانتفع الناس بعلمه . وله مؤلفات فى النحو منها : «الجمل» ، لهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تدانى كتاب سيبويه عند المشارقة ، فتصدى الكثير لشرحه وشرح شواهده ، والكافى ، وفى النحو والأدب واللغة وغيرها «والأمالى» الصغرى والوسطى والكبرى ، توفى بدمشق سنة ٣٣٧ هـ .

٤ — مَبْرَمَان

هو أبو بكر محمد بن على العسكرى ، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج ، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور ضنيناً بالتعليم إلا مع الجزاء المرضى له ، من مؤلفاته النحوية : شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم ، وشرح كتاب الأخفش ، والتلقين ، توفى سنة ٣٤٥ هـ .

٥ — ابن دَرَسْتَوَيه

هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسى ، نشأ بفسا (من بلاد فارس) ، وأقام ببغداد ، وتلقى عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم ، ثم لازم المذهب البصرى مع التعصب الشديد له . وتصانيفه فى غاية الجودة ، منها فى النحو : الإرشاد ، وأسرار النحو ، والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين ، وأخبار النحويين ، وتوفى ببغداد سنة ٣٤٧ هجرية[١] .

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية

١ — أبو موسى الحامض

هو سليمان بن محمد ، ولقب بالحامض لشراسته . لازم ثعلباً زُهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته ، وكان موهوب البيان ، شديد العصبية الكوفية ، له فى النحو مختصر ، وتوفى ببغداد سنة ٣٠٥ هـ .

٢ — ابن الأنبارى

هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى ، أقام مع أبيه فى بغداد ، وأخذ عنه وعن ثعلب وغيرهما ، ثم أربى على الكل لما أوتيه من حافظة نادرة ، فقد كان يملى مصنفاته المبسوطة من حفظه مع صدق الرواية ،

---

(١) ترجمته فى سائر المصادر ، وفى درستويه ضبط آخر راجعهما فى وفيات الأعيان ، وفى القاموس ثالث .

ومنها فى النحو : الكافى ، والواضح ، والموضح ، توفى ببغداد سنة ٣٢٧ هـ .

ومن جمع بين النزعتين

١ — ابن قتيبة

هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ولد بالكوفة ، ونسب إلى الدينور (من بلاد فارس) لتوليه القضاء بها ، أقام ببغداد ، وسمع من الزيادى والسجستانى وابن راهويه وغيرهم ، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه ، منها فى النحو : جامع النحو الكبير ، وجامع النحو الصغير ، وشهرته تغنى عن التعريف به ، توفى ببغداد سنة ٢٧٦ هـ .

٢ — ابن كَيْسان

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن أبوى العباس : المبرد وثعلب ، وغيرهما ، ثم ذاع اسمه ، فكان درسه غاصًّا بالأمراء والأشراف والدهماء ، والكل لديه سواسية . وله مصنفات فى مختلف علوم العربية منها فى النحو : المهذب ، والمختار فى علل النحو ، والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون ، والفاعل والمفعول به ، توفى ببغداد سنة ٢٩٩ هـ .

٣ ــ الأخفش الصغير

هو أبو الحسن علي بن سليمان ، وقد مضى الأخفش الأكبر شيخ سيبويه والأوسط تلميذه .

أخذ الأخفش الصغير عن أبوى العباس : المبرد وثعلب ، وعن اليزيدى وأبى العيناء ، ولم يبلغ حد الكمال فى النحو ، فكان يتبرم من السؤال فيه . وله وقائع مع ابن الرومى انتهت بالصداقة . وَرَدَ مصر ثم عاد إلى حلب ضيفاً على ابن مقلة ، ثم قفل إلى بغداد ، وله مصنفات منها : كتاب التثنية والجمع ، وأخباره معروفة ، توفى ببغداد سنة ٣١٥ هـ .

٤ ــ ابن شُقَير

هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادى ، له كتاب مختصر فى النحو ، توفى سنة ٣١٧ هـ .

٥ ــ ابن الخياط

هو أبو بكر محمد بن أحمد ، أصله من سمرقند ، قدم بغداد بعد وفاة المبرد ، وضعف ثعلب عن الإفادة لصممه الشديد ، فاستمع من أترابهما ، وجرت بينه وبين الزجاج ببغداد مناظرة ، وكان دمث الخلق ، وله من الكتب : النحو الكبير ، والموجز ، والمقنع ، مات بالبصرة سنة ٣٢٠ هـ .

٦ — نِفْطَوَيْه ،

هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد المهلبي من « واسط » ، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما ، ثم انتفع الناس بدراسته ، وكانت بينه وبين ابن دريد مهاجاة ؛ وله تصانيف حسان ؛ منها فى النحو : المقنع ، توفى ببغداد سنة ٣٢٣ هـ .

نحاة مصر الآخذون عن العراقيين

يحار الناظر فى تعرف الأسباب التى أقعدت مصر عن النهوض بهذا العلم بدون مشاطرة العراق فى إبان تكوينه ونشوئه . حتى أوشك أن ينضج ويكمل ، مع توثق الصلات بينها وبين العراق فى ذلك العهد ، ومع وفود العرب الخلص إليها مع الفاتحين ، كالعرب الذين نزحوا إلى العراق ، وكانوا مثابة لنحاته فى تدوين النحو ، والسير به قدماً إلى أن تم على أيديهم ؛ ومع وجود العلماء الذين يعتمد عليهم ، وفيهم غَناء أى غناء بين ظهرانيهم من أمثال عبد الرحمن بن هرمز الذى استوطن قديماً الإسكندرية ، حتى قضى نحبه سنة ١١٧ هـ .

وقد مضى فى الكلام على واضع النحو أن بعض العلماء عده الواضع له .

وأعجب من هذا توانى الشام عن المشاركة فى هذا العلم تلك الأيام السالفة ، فإن للشام — بعد هذه الدواعى المساوية فيها مصر — امتيازها منها بالقرب من العراق من جهة ، واقتراب بادية الشام منها من جهة أخرى ،

فكان سهلا على علماء الشام اتصالهم بها عن كثب منهم بدون اغتراب وعناء .

أما بلاد الأندلس فبُعد الشقة بينها وبين العراق حال دون اقتفائها العراق حيناً من الدهر ، ولا سيما إذا أضيف إلى ذلك تقطع الأسباب بين المشرق والمغرب في فترات اتفق فيها أن كانت النهضة في العراق سائرة إلى الأمام في سبيل الاستكمال لهذا العلم . فما اشتغلت الأندلس بهذا العلم إلا بعد تضجه وكماله في العراق .

نعم ، لا غرابة في سبق العراق القطرين وغيرهما في مزاولة هذا العلم ، فقد توافر في العراق أسباب متضافرة تجعله خليقاً أن يكون مهده ، وقد بيناها في أوائل الكتاب في الكلام على وضعه زماناً ومكاناً ، وعلى مشاهير البصريين والكوفيين . إنما الذى نبحث عنه وننشده الآن تعرّف الأسباب التى أخرت الشام ومصر ، فلم تتأثر دمشق وحلب ولا القاهرة عاجلا البصرةَ والكوفة وبغداد .

والذى يلوح لنا — والله أعلم بالحقيقة — أن العراق كان دائم الاتصال بالبلاد الحجازية المقدسة ، والرحلات بينهما متبادلة ، فسمع أهل العراق من الصحابة ومن التابعين أحكام الدين ، فامتد نظرهم إلى ذلك الأمر الجديد أمر اللغة والمحافظة على سلامتها حتى يكمل لهم الشأن من جميع نواحيه . وفى العراق حضارة علمية تليدة سهلت عليهم السير فى تنظيم هذا العلم واستكمال بنائه ، أما القطران

فكانا فى أشد الحاجة إلى تعلم الدين وعلومه فغلب على العرب النازلين فيهما داعى الدين والناس من ورائهم ، فساهم القطران فى العلوم الشرعية ، ونبغ فيهما أئمة فى القراءات والحديث والفقه كانوا يعاصرون أئمة العراق فيها .

وقصارى القول أن القطرين لم يتجها لهذا العلم إلا بعد نشوئه ونموه وبوادر استكماله فى العراق ، فهبا يذهبان إليه أرسالا للتلقى عن علمائه فى أخريات الأيام كما ترى .

نعم ، قد وفد على القطرين نفر من المشارقة كالأخفش الصغير ، على أن مصر كانت أسبق من الشام وأكثر وفادة ، ولهذا فإنا نقصر الكلام على علماء مصر فى تلك الحقبة ، وقد تحدث عنهم الزبيدى فى « الطبقات » بعنوان خاص بهم بعد البصريين والكوفيين ، كما أفردهم السيوطى فى كتابه « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » بمبحث فى أواخر الجزء الأول ، وقد ذكرت أخبارهم فى كتب التراجم موزعة فيها على طباق نظامها .

ولا يغيب عن الذهن أن علماء هذا العصر هم أصحاب الفضل فى دخول النحو مصر دراسة وتصنيفاً ، وقد حملوا معهم إلى مصر بعض مؤلفات المشارقة كما سترى . أما نزعتهم المذهبية فمرجعها إلى شخصية شيوخهم ، وستعرف فى تراجمهم شيوخهم ، فلسنا بحاجة إلى أن نعين

نزعة كلٍّ كما سبق فى المشارقة ، وهاك أسماء المشهورين منهم مرتبين بحسب سنى وفياتهم .

١ — ولّاد

هو الوليد بن محمد التميمى أصله من البصرة ، ونشأ بمصر ، ثم رحل إلى البصرة يطلب العلم ، فتلقى عن المهلبى تلميذ الخليل وعن غيره ، فروى كتب اللغة والنحو وحذقهما ، ثم قفل إلى مصر ومعه كتب النحو واللغة التى رواها بأسانيدها ، فهو أول من أدخل كتب النحو واللغة مصر ، وقد بورك له فى بنيه وحفدته ، توفى بمصر سنة ٢٦٣ هـ .

٢ — أبو على الدينورى

هو أحمد بن جعفر الدينورى ، ختن ثعلب ، وأصله من الدينور ، قدم البصرة وأخذ عن المازنى كتاب سيبويه ، ثم دخل بغداد فقرأه على المبرد أيضاً مع تحمله الملام من ثعلب ، ثم وفد إلى مصر متوطناً ، وله مؤلفات فى النحو ، منها المهذب ، توفى بمصر سنة ٢٨٩ هـ .

٣ — ابن ولّاد

هو أبو الحسين محمد بن الوليد التميمى السابق ، أخذ بمصر عن الدينورى وغيره ، ثم يمم بغداد فلقى المبرد وثعلباً ، وجاد بالمال

فى سبيل نقل كتاب سيبويه من المبرد وقراءته عليه ، وبعد التزوّد رجع أدراجه إلى مصر ، فهو أول من أدخل كتاب سيبويه البلاد المصرية ، توفى بمصر سنة ٢٩٨ هـ .

٤ — ابن ولاّد

هو أبو العباس أحمد بن محمد التميمى السابق ، فهو نحوى ابن نحوى ابن نحوى ، شدا على أبيه وغيره شيئاً من العربية ؛ ثم صوب نظره إلى بغداد ، فسمع من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس المصرى ، إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس حتى كان بعد مغادرتهما بغداد يختصه بالسؤال ويشيد بعلمه ، ولذا فإنهما أقاما فى مصر على نفور دائم بينهما ، ومما زاد توتر العلاقة جمع بعض ملوك مصر بينهما فى مناظرة تلتها مناظرات احتدم بينهما فيها الشجار ، وبسطها السيوطى فى الأشباه والنظائر (الفن السابع فن المناظرات إلخ) فى الجزء الثالث ، وله كتاب الانتصار لسيبويه ، وكتاب المقصور والممدود ، توفى بمصر سنة ٣٣٢ هـ .

٥ — النحاس

هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصرى ، تلقى مبادئ اللغة العربية فى مصر ، ثم ارتحل إلى العراق ، فتلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنبارى وغيرهم ، ثم آب إلى مصر ، وقد سبق الحديث

عما حدث بينه وبين ابن ولاد ، كان قوى الذاكرة جيد التصنيف في متنوع العلوم ، من مؤلفاته في النحو : كتاب « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » ، والتفاحة ، والكافي ، وغيرها . مر به المنذر بن سعيد البلوطي الأندلسي وهو يملي من قصيدة مجنون ليلى :

خليليّ هل بالشام عين حزينة تُبكّي على نجد لعلي أعينها
قد أسلمها الباكون إلا حمامة مطوقة باتت وبات قرينها[1]

فقال له : ماذا ــ أعزك الله ــ باتا يصنعان ؟ فقال : وكيف تقول أنت يا أندلسي ؟ فقال : بانت وبان قرينها ، فسكت وحقد عليه ، فمنعه استنساخ كتاب العين . وكان على علمه وسعة ثقافته وشغف الناس بالأخذ عنه شحيح النفس رث الهيئة ، جلس يوماً على درج المقياس على شاطئ النيل في أيام الفيضان يقطع بيتاً من الشعر ، فظنه بعض العامة ساحر النيل ، فرفسه برجله ، فلم يوقف له على خبر ، وذلك سنة ٣٣٧ هـ .

---

(١) ملاحظة الأندلسي على النحاس مذكورة في معجم الأدباء في كل من ترجمة النحاس وترجمة المنذر ، وفي نفح الطيب القسم الأول الباب الخامس ترجمة المنذر ، وفي طبقات الزبيدي ترجمة النحاس .

نشوء المذهب البغدادى
على أيدى الجامعين بين النزعتين

قد مر بك أن فترة من الزمن بعد تلاقى الفريقين فى بغداد اختلفت فيها اتجاهات العلماء إلى ثلاثة أنحاء ، وقد تمايزت طوائفهم الثلاث تبعاً لاختلاف نزعاتهم ، وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاول المذهبين ، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية ، فهى لا بد واجدة رجحان هذا المذهب فى مسائل وذلك المذهب فى مسائل أخرى ، وكان عمل هذه الطائفة منبهاً بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية بدون التحيز إلى فريق دون آخر ؛ فجرّ ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضى عنه عندهم .

ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون ، حتى احتل مكاناً بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة ، اشتهر ذلك المذهب بالبغدادى ، إذ كانت أرض بغداد هى التى أقلته وسماؤها هى التى أظلته ، ظهرت بواكيره فى أخريات القرن الثالث الهجرى على مرأى من المتنازعين من الفريقين فى الدور الأخير من أدوار سجالهم ، فجعل العلماء يأخذون من هذا المذهب

مسألة ومن ذاك أخرى مثلا ، وهكذا دواليك تبعاً لما ترجح كفتها عند النظار . وما أهلّ القرن الرابع الهجرى حتى كثرت قواعد هذا المذهب الجديد وأيده النظار له ، واشتهرت طائفة به ، فقاسم المذهبين عملا ومزاولة ، وشقّ له سبيلا معهما ، وامتدت به الأيام قليلا ، فحدث للنحو به عهد جديد ، قضى أن يعد طوراً آخر من أطواره .

الرابع طور الترجيح
(بغدادى)

سلف أن هذا الطور كان التمهيد إليه على أيدى الخالطين النزعتين وأن أساسه المفاضلة بين المذهبين : البصرى والكوفى وإيثار المختار منهما .

وأمعنوا فى هذا الاختيار ، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجاً من المذهبين ، على أنهم قد أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياساً وسماعاً ، ذلك لأن سلائق العرب ما انفكت سليمة فى البوادى إلى أواسط القرن الرابع الهجرى كما تقدم ، ومشافهة العلماء لهم حينئذ متيسرة ، إما بالرحلة إليهم فى البادية وهى دانية منهم ، أو بالسماع منهم فى الحضر ، إذ كان

لفيف منهم يتتجعه استجداء للعطاء والتماساً للرزق ، فكان ذلك المذهب فى عمومه ملفقاً من المذهبين مع بعض قواعد استنبطوها ، وعلى هذا فمسائله إما كوفية أو بصرية أو مبتكرة ، بيد أنه لا يعزب عن الذهن أن مسائل المذهب الكوفى المختارة فى أول تكوين المذهب الجديد كانت أكثر من البصرية ، لأن الكوفيين غلبوا على أمرهم ، فكان النفوذ فى بغداد لهم ، ولم يلبث هذا الشأن أن تغير بعد حين ، فبعد موت العصبية وانقراض المتأثرين بها رجعوا إلى تقدير المذهب البصرى والتنديد بالكوفى والحط من حججه ، فابن الشجرى يقول فى أماليه (المجلس السادس) عند القضاء فى المناظرة السابقة بين الكسائى والأصمعى ، وقد عرفت ما فيها ما لفظه : « وللنحاة الكوفيين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة » . فهذا حكم يعطينا صورة صادقة عن عزوف المتأخرين عن المذهب الكوفى . وقد سلفت الإشارة إلى شيء من هذا عند الموازنة بين المذهبين .

من القواعد التى ركن فيها البغاددة إلى المذهب الكوفى

١ — إعمال اسم المصدر عمل فعله كما تقدم .

٢ — مجيء « بَلْهَ » للاستثناء[١] .

---

(١) المغنى الباب الأول (بله) ، وجمع الجوامع باب الاستثناء .

٣ — إعطاء المستثنى المتقدم على المستثنى منه حكم المستثنى منه على سبيل القياس ، فيصير المستثنى منه المؤخر بدل كل لأنه عام أريد به خاص[١] .

٤ — جواز نداء المعرف بأل فى الاختيار دون التوصل إليه بأىّ أو اسم إشارة[٢] .

٥ — عدم تنوين المنقوص الممنوع من الصرف مع الفتح حال الجر[٣] .

٦ — مراعاة لفظ الجمع فى العدد فيجرد من التاء فى نحو ثلاث حمامات[٤] .

ومن القواعد التى عولوا فيها على المذهب البصرى

١ — عمل المصدر المنون عمل فعله قال تعالى : ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً﴾

ومن القواعد المستدركة وراء المستحسن من المذهبين

١ — جواز تعريف الحال مطلقاً خلافاً للبصريين الموجبين التنكير مطلقاً ، والكوفيين إن لم يشعر بالشرط نحو عبدُ الله المحسنَ أفضل منه المسيء .

---

(١) همع الهوامع باب الاستثناء .
(٢) باب المنادى ، الرضى على الكافية ، وابن الناظم على الألفية .
(٣) شرح ابن يعيش : ما لا ينصرف .
(٤) شرح الأشمونى : أول باب العدد .

٢ ــ جواز عدم الفصل بين أن المخففة والفعل المتصرف قال الرضى : « وحكى المبرد عن البغاددة علمت أن تخرج بالرفع بلا عوض إلخ »[١] .

٣ ــ جواز بناء اسم لا مع ارتباط الظرف والجار به ، قال الرضى : « وحكى أبو على عن البغداديين أنهم يجيزون كون الظرف والجار فى نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من أمر الله من صلة المنفى المبنى إلخ »[٢] .

٤ ــ جواز إتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته . قال ابن هشام بعد ذكره الشرط الأول لصحة العطف عليه « الثانى أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصفَ المستوفى لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون إلخ »[٣] .

٥ ــ تقدير عامل النصب فى ويحه وأختيها من مادتّها قال خالد : « وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها »[٤] .

---

(١) شرح الكافية : نواصب المضارع أن .
(٢) شرح الكافية : اسم لا النافية للجنس .
(٣) المغنى الباب الرابع : العطف على المحل .
(٤) التصريح : المفعول المطلق .

هذا هو نمط المذهب البغدادى الذى زاوله كثيرون ذكرنا بعضاً منهم فيمن جمع بين النزعتين ، ولقد مالوا أخيراً فى مؤلفاتهم إلى جعل المذهب البصرى أساساً ، وتلك السنة سرت فيمن بعدهم ، وما تزال إلى أيامنا هذه فى أكثر الكتب النحوية

ظل المذهب البغدادى مدة مديدة ، إذ كانت بغداد بلد الخلافة ومحج العلماء طرًّا من أقاصى بلاد الإسلام ، وإن كانت بغداد مضطربة الأحوال فى هذا الحين باستبداد الأتراك بعد جرأتهم على الفتك بالخليفة جعفر المتوكل سنة ٢٤٧ هـ . إلا أن ذلك الاضطراب قد نفر قلوب أهل العلم الذين كان معظمهم من العرب والفرس ، فأخذوا يتفرقون فى البلاد شرقاً وغرباً زرافات ووحدانا ، والخلافة تزداد ضعفاً على ضعف حتى انتثر نظمها بتغلب « بنى بويه » على أمرها ، وذلك على يد معز الدولة أبى الحسين أحمد بن أبى شجاع بويه ، فقد دخل بغداد من جهة الأهواز فى عهد الخليفة « المستكفى بالله » ، وقبض على أزمة الدولة سنة ٣٣٤ هـ مع بقاء الخلافة صورية فى بغداد .

وقد تحاصّت الدول الإسلامية الجديدة من هذا الوقت فى باقى الأقطار ، وبذلك اختصت البويهية الفارسية بالعراق وفارس وخراسان إلى أن تغلب عليها السلاجقة التركية سنة ٤٤٧ ، فى عهد الخليفة القائم بأمر الله ، إذ ملك بغداد والعراق طُغْرُلبك (محمد بن ميكائيل بن سلجوق) أول ملوك السلجوقيين ، كما اختصت السامانية الفارسية بما

وراء النهر ، والغزنوية التركية بأفغانستان والهند ، والحمدانية العربية بحلب وما بين النهرين ، والإخشيدية التركية فالفاطمية العربية بمصر وبلاد المغرب ، والأموية العربية بالأندلس ، وغير هؤلاء بأقاليم أخر .

وتبع هذه التقاسيم توزّع العلماء فى مختلف هذه الأقطار ، فتنقل هذا العلم فى المدائن الإسلامية ، وتدرج الانتقال من بغداد شرقاً إلى العراق العجمى فخراسان فما وراء النهر ، وغرباً إلى الشام ومصر فالمغرب والأندلس ،وقامت علماء هذه الدول الحديثة يشتغلون به كلّ فى قطره على طبق ما توحيه إليهم الحياة الجديدة ، فأخذ المذهب البغدادى يتلاشى رويداً رويداً .

انفراط عقد المذهب البغدادى

بعد استيلاء بنى بويه على بغداد

لقد ظهر هذا المذهب كما عرفت على أيدى الخالطين النزعتين ، أواخر القرن الثالث ، وبلغ أشده منذ أوائل الرابع ، واستحكم شأنه تلك المدة التى التأم فيها الفريقان ببغداد إلى أن تضعضع شأن الخلافة العباسية بغلبة البويهيين عليها ، فحينذاك تمزق الشمل وتفرق العلماء ، وما المذهب البغدادى إلا مذهب العلماء فى بغداد ، فكلما انتثر جمعهم انفرط عقده ، ومن هنا يعرف أن انفراط المذهب البغدادى

كان — على سبيل التقريب — بعد منتصف القرن الرابع الهجري ، وبعبارة أخرى بعد انصرام النصف الأول تقريباً من عمر الدولة العباسية ، نعم ، إن روح المذهب البغدادي بقي فيها ذماء في العراق العربي وما يليه شرقاً، ويقرب منه غرباً إلى حين ، لتقارب هذه البلاد وتماثل نزعات ذوى الشأن فيها ، ويرى العلماء على حسب الاصطلاح المتواطأ عليه بينهم أن انفراط عقد المذهب البغدادي يعدّ حداً فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين .

انتهاء المتقدمين وابتداء المتأخرين

لا ريب أن انتثار عقد المذهب البغدادي الناشئ عن انحلال عروة الدولة الإسلامية على يد البويهيين لم يصحبه تحديد الزمن الحقيقي في الفصل بين المتقدمين والمتأخرين ، فما برح المتقدمون قبل الانتثار من العلماء أحياء على اختلاف في تفاوت أزمنتهم بعد قصراً وطولا ، وجدير بهؤلاء أن يحفظ لهم ما اكتسبوه قبله ، وأن يعدّوا في مصاف المتقدمين ، وأما من نشأ من العلماء قُبَيْله وامتدت أيامه ، وعاصر من جاء بعده ، فيسري عليه وضعه ويعدّ في جماعة المتأخرين . فمناط العنوانين في الحقيقة راجع إلى طول المعاصرة للجيل المتقدم أو المتأخر . ومن ثمة عدّ العلماء ابن درستويه وابن الأنباري ونفطويه

وأندادهم من ساقة المتقدمين ، كما عدّوا أبا سعيد السيرافى وأبا على الفارسى وابن خالويه وأترابهم مقدمة المتأخرين ، يؤيد هذا ما قاله الرضى استطراداً فى باب اسم المفعول لمناسبة الكلام على شروط عمله : « وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال فى اسم المفعول ، لكن المتأخرين كأبى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى اسم الفاعل » .

وهذا الذى يتفق والواقع فى الفصل بين المتقدمين والمتأخرين . فالمتأخرون عندهم يبدءون من العلماء الذين قاموا بنهضة هذا الفن بعد انفراط المذهب البغدادى ، واشتغالهم بعلم النحو فى الممالك الإسلامية الحديثة لا تجمعهم زعامة فى قطر دون آخر ، طوعاً للوضع الجديد من تعدد الممالك واستقلال كل بشئونها لضعف نفوذ الخلافة العباسية إلا أن هدف العلماء على اختلاف مواطنهم واحد ، فاستقروا فى أوطانهم يتشاطرون الرفع من شأن هذا العلم ويتبارون فى الاستزادة منه .

وبعثهم هذا النشاط المتواصل إلى تقصى المسائل التى حدث فيها الاختلاف بين البصريين والكوفيين ، وتدوينها للموازنة بين المذهبين ، وتصويب المصيب وتخطئة المخطئ بدون هوى أو ميل ، والتاريخ لا يقول الحق إلا حين يطمئن لقوله بعد مواراة أرباب الشأن فى الثرى ، ولهذا ظهرت فى هذه الحقبة بكثرة مؤلفات خاصة استعرضت ما اختلف فيه المذهبان ووازنت بينهما .

أما المؤلفات السابقة على هذه الحقبة فكانت تشوبها العصبية المذهبية، وقد عرضنا لسرد هذه المصنفات عامة فيما تقدم عند الكلام على « نتائج المخالفة بين المذهبين » للمناسبة هناك.

والمقصود هنا أن علماء هذه الحقبة أفرغوا جهدهم في إعلاء منارة هذا العلم، ونوعوا في مصنفاتهم ابتغاء الإحاطة بكل ما يتصل به، وافتنّوا في تلوين عرض هذا الفن بصور مختلفة، وأدوا رسالتهم خير تأدية، وما فتئوا جادّين في خدمة هذا العلم حتى آذنت شمس الدولة العباسية بالمغيب سنة ٦٥٦ هـ، فسقط كثير من هذه الممالك الإسلامية وراءها، وطويت صفحاتها حيناً من الدهر، فوهنت فيها اللغة العربية نفسها، وخفت صوت هذا الفن.

وبذلك انحصر الكلام في مطلبين :

الأول : في حالة هذا العلم ورجاله في عهد الدول الإسلامية الحديثة المتعاصرة من عهد بني بويه إلى سقوط بغداد.

والثاني : من سقوط بغداد إلى أيامنا الحاضرة.

المطلب الأول

علم النحو وعلماؤه
فى عهد الدول الإسلامية المتعاصرة

إن تعدد هذه الدول الحديثة إن كان قد فتّ فى عضد الدولة الإسلامية فإن تنافس ملوكها على اختلاف أصولهم من فارسى وتركى وعربى قد حملهم على مناصرة علمائهم استكمالا لاستقلالهم الجديد . وقد تبع ذلك أن العلماء أنفسهم تأثروا بهذه الروح ، فتغيرت تقاليدهم النسبية ، إذ كانوا قبلئذ ينتسبون غالباً إما إلى أصولهم كالدؤلى والمازنى والجرمى والزيادى واللحيانى ، أو صناعاتهم كالفراء والزجاج والنحاس ، أو ما يتصل بهم على وجه ما كالكسائى والزجاجى ، فصاروا ينتسبون بعدئذ بكثرة إلى الأقطار المقيمين بها أو المدن التى نشأوا فيها ، فقيل السيرافى والفارسى والرمانى والبغدادى والتبريزى والزمخشرى والأنبارى والعكبرى والسهيلى والإشبيلى والبطليوسى والشنتمرى والمصرى والحلبى والدمشقى ، وما إلى ذلك مما ستراه كثيراً إن شاء الله تعالى .

على أنه مما يلاحظ أن هذا النوع من النسب لقى ارتياحاً من نفوس العلماء ، فاتخذوه لقباً وارتضوه ، وبقى على مرّ الزمن شعار العلماء حتى عصرنا الحاضر .

فاتسعت الحركة العلمية بعد حصرها فى دائرة ضيقة ، ونشطت بعد خمود خيم عليها حيناً ، وقد اجتهد علماء كل مملكة فى داخلها لقلة التواصل بين الممالك من كثرة الفتن والاضطرابات ، فكثرت آراء العلماء الفردية ، وتراكمت سحب الخلافات ، وتنوعت التعليلات النحوية ، وتضخمت المؤلفات ، إلا أنه لم يعرض مذهب جديد خاص بجمهرة فى قطر ، غير أنه لما أقبلت الأندلس عليه فى عصرها الزاهر ، واستكانت أقطار المشرق لما انتابها ، استحدثت الأندلس مذهباً رابعاً سنذكر عنه لمحة فى موطنه .

وعلى الجملة كان هذا العصر ذهبيًّا لهذا العلم ، ففيه صنفت الموسوعات ، واكتشف المكنون من أصدافه ، وتعددت ألوان صوره المختلفة فى عرضه لاختلاف مشارب الأقطار فى مناحيهم الفكرية مع إصابة الجميع الهدف المقصود ، بل كان هذا العصر كما يمليه الواقع ذهبيًّا لعلوم اللغة العربية كافة بالرغم من أنه عصر ضعف وانحلال فى رابطة الدولة الإسلامية ، فإنه قلما عكف بعض علمائه على النحو وما يتصل به ، وبعضهم على الأدب وما يرتبط به ، وبعضهم على اللغة وما يتبعها ، شأن السابقين قبلهم فى تخصصهم ، بل اتسعت آفاق مباحثهم ، وبذلوا عناياتهم فى متنوع فروع العربية ، فأحاطوا بها مع اختلاف نسبى فى العناية ببعضها دون بعض ، ولذا فإن كثيراً منهم ربما عدّه مؤرخو الفنون مرة فى اللغويين ، وثانية فى النحويين ، وثالثة

فى الأدباء ، ورابعة فى الأصوليين ؛ فالسيرافى والفارسى وابن جنى والتبريزى والزبيدى والبطليوسى لغويون نحويون صرفيون أدباء ، وكذا كثير منهم ممن لست فى حاجة إلى التعريف عنه الآن ، فستعرف ذلك فى ترجمته ، بل إن بعضهم تجاوز أفق العلوم العربية إلى علوم الشريعة ، فالزمخشرى لغوى نحوى صرفى بلاغى أديب مفسر متكلم ، وابن الحاجب أصولى نحوى صرفى فقيه ، وقد امتدت تلك الظاهرة الجديدة إلى من بعدهم من العلماء ، ومع هذا فإن الذى سوغ لنا ذكر من نذكر فى النحويين شهرتهم الذائعة فى النحو دراسة وتأليفاً .

نعم كانت هذه الأقطار مختلفة المشارب فى نهجها العلمى ، تتماثل وتتقارب وتتباعد بمقدار الاتصال والانفصال فى مواقعها ، فلذا كانت العراق وما يليها شرقاً من فارس وخراسان وما يتصل بها غرباً من الشام تتشابه فى مسلكها ، والأندلس والمغرب يتدانيان فى مأخذهما ، والشام ومصر يتلاقيان فى موردهما . وقد بدا لنا تقسيم الحديث عن هذا العلم ورجاله فى هذا المطلب على هذا الاعتبار إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول

علم النحو فى العراق وما يليه شرقاً
وما يقرب منه غرباً وعلماؤه

إن الغالبين على هذه البلاد — وإن كانوا ممن لا يمتون إلى أصول عربية — كانوا على علوم اللغة العربية أحدب من الخلفاء قبلهم ، فسخّوا ببذر الأموال فى رفع منارها ومكافأة المبرزين فى علومها ، بل قد حبب إلى كثير من أولى الشأن فيهم مشاركة العلماء فى هذا الشرف الأدبى ، فنالوا فيه مرتبة محمودة ، ولم يفت جلهم الحرص على أن تتوج مؤلفات علمائهم بأسمائهم ، فمن ذلك كتابا الإيضاح والتكملة لأبى على الفارسى ، إذ صدرهما بالإهداء لعضد الدولة البويهى ، ولهما حكاية طريفة سنذكرها فى ترجمته ، وما ذلك إلا لأنهم يرونه مما يزيد فى أبهتهم ، ويكبرهم فى عيون شعوبهم .

ولم يك عصر الدولة السلجوقية بعد الدولة البويهية بالعراق أقل نصراً للنحو ولعلوم اللغة ، فالمدرسة النظامية التى أنشأها فى بغداد نظام الملك (أبو على الحسن بن إسحق بن العباس وزير السلطان ألب أرسلان وولده السلطان ملكشاه ، وقتل رحمة الله عليه سنة ٤٨٥ هـ)[1]

(١) تراجم الوزير والسلطانين مستوفاة فى وفيات الأعيان .

الأثر الحسن فى توجيه العلماء إلى التعليم ، فنبغ بفضلها عدد وفير من العلماء ، وهى أول مدرسة بنيت ببغداد خاصة بالتدريس ، فكان قبلها فى المساجد الجامعة ، وجعلت فيها الرواتب للمدرسين وللطلبة ، وأجريت عليهم الجرايات ، وسترى فى تراجم العلماء أن منهم الأساتذة فيها ، وأن منهم من تلقى بها ثم رقى إلى الدراسة فيها . ولم تقصر عنها شأواً المدرسة النظامية فى نيسابور ، فكان لزاماً لهذا وذاك أن كثر الإنتاج للمؤلفات النحوية ، وأربى عدد المشتغلين بالنحو على من كانوا قبلهم فى هذه البلاد ، غير أنهم ما برحوا يقتفون طرائق أسلافهم ، فكانوا مرآة صادقة لهم انطبعت فيها اتجاهاتهم لأخذهم عنهم ، فظلت النزعات الثلاث : البصرية والكوفية والبغدادية ، وهكذا تنقلت هذه النزعات من الأساتذة لمن يتلقون منهم حيناً من الدهر ، إذ أنهم تحللوا فى أخريات أيامهم من الوقوف فى هذا المحيط الثلاثى ، فاستباح المتأخرون بعدهم أن يرتضى منهم ما يشاء من المذاهب الثلاثة ، أو أن يبتدع رأياً جديداً بدا له . ولسنا بحاجة إلى ذكر أمثلة نبين فيها مختلف آرائهم فى جزئية ، فإن أقوال العلماء الذين نحن بصددهم منثورة مشهورة فى كتب النحو ، ولقد استمر نشاط هؤلاء المشارقة إلى أن دهمتهم حوادث التتر فصرفتهم عن العناية بهذا العلم . وهاك مشاهيرهم مرتبين بحسب وفياتهم مع ذكر بعض مؤلفاتهم :

١ — السيرافى

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسى) ، وارتحل إلى عُمان فى سبيل العلم ، ثم عاد إلى سيراف ، ثم اتجه إلى عسكر مُكْرَم ، ثم توطن بغداد وولى القضاء فيها . تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم . دخل على ابن دريد مرة وهو يقول أول من أقوى فى الشعر آدم فى قوله :

تغيرت البلاد ومن عليها   فوجه الأرض مغبرّ قبيحُ
تغيّر كل ذى لون وطعم   وقلّ بشاشةُ الوجه المليحِ

فقال له يمكن إنشاده على وجه لا إقواء فيه ، وذلك بنصب بشاشةً على التمييز ، ورفع المليح بقلّ ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، فرفعه حتى أقعده بجانبه . نبه شأن السيرافى وبخاصة فى النحو إلا أنه كان بصرى النزعة ، وكان بينه وبين أبى الفرج الأصبهانى ما بين المتعاصرين ، وألف الكتب القيمة ، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه ، حتى حسده أترابه . وله كتاب أخبار النحويين البصريين ، وهذا الكتاب من المراجع التى اعتمدنا عليها ، توفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ[١] .

---

(١) ترجمته فى المعاجم ، والحادثة مذكورة أيضاً فى أمالى ابن الشجرى — المجلس الخامس والأربعين .

٢ – ابن خالويه

هو أبو عبد الله الحسين بن محمد ، نشأ بهمذان، ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما ؛ وقرأ على السيرافى ، ثم توطن حلب ، وعطف عليه سيف الدولة ، وله مع المتنبي مناظرات. وكان كوفى النزعة ، قصير الباع فى النحو ، طويله فى اللغة ، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه « الفصيح » كما سبق التنويه عن ذلك فى ترجمة الزجاج . وقد ذكر السيوطى ردود ابن خالويه مبسوطة بعد ذكر اعتراضات الزجاج فى الأشباه والنظائر (الفن السابع) فى الجزء الرابع. وغير خاف أن للنزعة الكوفية فى نفس ابن خالويه أثرها فى الدفاع عن ثعلب . ومن مؤلفات ابن خالويه فى العربية « ليس » . توفى بحلب سنة ٣٧٠ هـ .

٣ – الفارسى

هو أبو على الحسن بن أحمد ؛ نشأ بفَسَا (من بلاد فارس) ، ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وابن الخياط وغيرهم ، ثم طار صيته فى الأقطار الإسلامية ، ورفع من شأن المذهب البصرى ، فاتصل بملوكها ، ونال الزلفى عند سيف الدولة الحمدانى بحلب مدة أوغرت صدر ابن خالويه الذى كان عالم بنى حمدان ،

ولهذا لما ألف كتابه « الإغفال » وذكر فيه ما أغفله شيخه الزجاج ، تعقبه ابن خالوية عائباً ما ارتآه الفارسى ، فلم يسع الفارسى انتصاراً لنفسه إلا أن يصنف كتاباً آخر يفند فيه تعقبات ابن خالويه سماه « نقص الهاذور » ثم عاد إلى فارس ، ولقى من عضد الدولة البويهى (فنّاخسْرو) بن ركن الدولة (حسن) بن بويه فرق الأمل ، فقد كان عضد الدولة يفخر أنه غلامه ، ولما ألف له كتاب « الإيضاح » استصغره ، فأردفه مغيظاً بكتاب « التكملة » فقال : « غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو » ، وقد اتبع أبو على فى الإيضاح السابقين قبله فى شواهده ، فلم يعتمد على شعر المحدثين فى أحكامه ، بيد أنه استشهد فى باب « كان » ببيت لأبى تمام وهو قوله :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا[1]

وهذه الملاحظة عدت عليه ، لكن قالوا الحامل عليها أن عضد الدولة كان كثير الإنشاد لهذا البيت ، فاعتماد الفارسى عليه مجاراة له فى تقديره لحكمة البيت ، هذا ، وكما كان ابن خالويه واجداً على الفارسى كذلك السيرافى كان حاقداً عليه ، وتلك سنة المعاصرة بين أهل الفضل ، ومن مصنفات الفارسى أيضاً التذكرة ، والمسائل الحلبية ، والبغدادية ، والشيرازية وغيرها ، توفى بعد حياة حافلة بالدراسة والتأليف ببغداد سنة ٣٧٧ عن نيف وتسعين سنة .

---

(١) البيت من قصيدة فى مدح نوح بن عمر الكمكى من كندة .

٤ ــ الرّمانى

هو أبو الحسن على بن عيسى نشأ بالرمان (بمدينة واسط) ، ثم وفد إلى بغداد ، فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ، ونبغ فى العربية مؤيداً المذهب البصرى مع ميل إلى الفلسفة لأنه معتزلى ، وظهر ذلك فى دراسته وتأليفه حتى قال الفارسى : « إن كان النحو مايقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شىء » . ومن مؤلفاته فى النحو شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقتضب المبرد ، وشرح أصول ابن السراج ، توفى فى بغداد سنة ٣٨٤ هـ .

٥ ــ ابن جنّى

هو أبو الفتح عثمان ، وأبوه جنى (معرب كِنّى) ، مملوك رومى لسليمان بن فهد الأزدى . ولد أبو الفتح بالموصل ممتعاً بإحدى عينيه ، وتلقى عن علماء الموصل ، ولم ينشب أن تصدر بها للدراسة يافعاً ، فمر الفارسى عليه وسأله والناس حوله فلم يُحر جواباً ، فقال له : « تزببت وأنت حِصْرِم » ، فلازمه بعدئذ ، ثم خلفه بعد وفاته فى بغداد ، وملأ اسمه الأسماع ، وحذق علوم اللغة العربية ، وارتحل إلى حلب كثيراً ، وتناظر مع المتنبى فيها ، ثم توثقت بينهما أواصر المحبة . ومؤلفاته تبهر الأفكار ، فإنها مع كثرتها غاية فى الإتقان ، منها فى النحو الخصائص ، وسر الصناعة ، والمحتسب ، واللمع . توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

٦ — الرَّبَعِي

هو أبو الحسن على بن عيسى المشهور بالربعي (نسبة إلى ربيعة) . قال ابن خلكان : « ولا أدرى أهو ربيعة بن نزار أم غيره » . أخذ عن السيرافي ببغداد ، ثم ارتحل إلى شيراز فلازم الفارسي عشرين عاماً ؛ ثم آب إلى بغداد ، وتصدر للإفادة ؛ غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه ، فقد تبذل فى المجون إلى غير حدّ ؛ ودأب على قتل الكلاب ومطاردتها . ومن تصانيفه النحوية شرح الإيضاح ، وشرح مختصر الجرمى ، توفى ببغداد سنة ٤٢٠ هـ .

٧ — ابن بَرهان

هو أبو القاسم عبد الواحد بن على العكبرى ، كان أول أمره منجماً ؛ ثم نظر فى النحو واشتهر فيه إلى أن استقدمه إلى بغداد وزيرها عميد الدين فنال حظًّا وفيراً ، غير أنه كان سيئ البزّة ، ومع هذا كان الأمراء والسوقة يجلونه لدينه وورعه ، توفى ببغداد سنة ٤٥٦ هـ .

٨ — التِّبْرِيزِى

هو أبو زكريا يحيى بن على بن الخطيب الشيبانى من تبريز (من أكبر مدن أذربيجان) ، هاجر فى سبيل العلم ، فسمع من ابن برهان وعبد القاهر الجرجانى وغيرهما ، زار البلاد المصرية ولبث فيها أياماً تلقى عنه فيها ابن بابشاذ ، ثم أقام ببغداد ودرس الأدب بالمدرسة

النظامية ؛ وطبقت شهرته الأرجاء ، فقصده الخلق يفيدون من عرفانه ، ومصنفاته العديدة برهان صدق على تفوقه فى علوم اللغة العربية ؛ منها فى النحو مقدمة،وشرح اللمع لابن جنى . تجاوز الله عن سيئاته فإنه أدمن شرب الخمر ولبس الحرير وذهّب العمامة ؛ توفى فجأة ببغداد سنة ٥٠٢ هـ .

٩ — ملك النحاة

هو أبو نزار الحسن بن صافى ، أبوه مولى الحسين الأرموى التاجر ؛ لد الحسن ببغداد فأخذ النحو عن الفصيحى وغيره ، ثم سافر إلى واسط ـبل وخراسان وكرمان وغزنة ، وقصد الشام فلبث فى دمشق مدة ـويلة وخرج منها ، ثم عاد إليها ورغد عيشه فيها برعاية نور الدين محمود بن زنكى ، كان معتزًّا بنفسه فاستخفّ بمن قبله ؛ لقب نفسه ملك النحاة ، وكان يسخط على من لا يخاطبه بالملك ، ومن مصنفاته النحوية الحاوى ، والعمدة ، والمسائل العشر المتعبات إلى الحشر ، وقد تحدّى بها علماء العصر ، وهى مذكورة بنصها فى سفر السعادة للسخاوى ، ونقلها السيوطى عنه فى الأشباه والنظائر « الفن السابع » ، وممن أجاب عنها ابن برى المصرى وستأتى ترجمته . توفى الملك بدمشق سنة ٥٣٨ هـ .

١٠ — الزمخشرى

هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله . ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) ،

وتلقى عن النيسابورى وغيره ، ثم أربى على من تقدمه ، وغدا الإمام المعلّم فى كثير من الفنون ، فشدت إليه الرحال . وكان معتزلى العقيدة ، ومؤلفاته بأيدينا تغنينا عن الإشادة بمعارفه ، منها فى النحو ، الأنموذج ، والأمالى ، والمفرد والمؤلف ، والمفصل — وعنى العلماء بالمفصل شرحاً وتعليقاً ، فمن أشهر شروحه شرح ابن يعيش ، وشرح الأندلسى .

ولما وصل إلى بغداد قاصداً الحج احتفى به ابن الشجرى وتبادلا تحية يجمل بالأدباء تعرفها فى ترجمتيهما ، وبعد أن جاور بحرم مكة مدة قفل إلى وطنه ، فمات به سنة ٥٣٨ هـ .

١١ — ابن الشجرى

هو أبو السعادات هبة الله بن على الشريف البغدادى ، قال ياقوت : « نسب إلى بيت الشجرى من قبل أمه » ، أخذ عن ابن طباطبا والتبريزى وغيرهما ، ثم تفرد بالزعامة فى بغداد ، فقد توافر فيه من كرم النجار ، وغزارة العلم ، وحسن الحظ ما هيأه لها . ومن تصانيف ابن الشجرى « الأمالى » وهو سفر ممتع مشتمل على فنون من الآداب أملاه فى أربعة وثمانين مجلساً ، وقد التمس سماعه منه ابن الخشاب الآتى ذكره ، ولما لم يجبه إلى سماعه أحفظه ، حتى إذا وقف عليه خطّأه فى كثير مما فيه ، فأحنق ابن الشجرى ونهض للرد عليه فى كل ردوده ، وألف من ذلك كتاباً سماه « الانتصار » وهو على صغر حجمه مفيد

جداً . ومن مؤلفاته النحوية شرح اللمع لابن جنى ، وما اتفق لفظه واختلف معناه . توفى ابن الشجرى بالكرخ من بغداد سنة ٥٤٢ هـ .

١٢ — ابن الخشاب

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادى ، أخذ النحو عن الجواليقى والفصيحى وابن الشجرى وغيرهم ، حتى عدّ من أعلم أهل وقته فيه ، مع الحظوة الكبرى فى سائر الفنون ، فذاع اسمه وكان حسن الخط والحظ فانتفع الناس به ، إلا أنه كان بخيلا ، متبذلا فى ملبسه ، قليل المبالاة بالمحافظة على ناموس العلم . لم يتزوج ولم يتيسرّ .. وله مصنفات فى النحو وغيره ، فمن النحوية شرح جمل الزجاجى ، والرد على ابن بابشاذ ، وغيرهما ، توفى ببغداد سنة ٥٦٧ هـ .

١٣ — ابن الدهان

هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادى ، أخذ عن مشايخ العصر ، ثم عد فى أعلام بغداد ، فكان يقال فى عصره النحويون ببغداد أربعة : الجواليقى ، وابن الشجرى ، وابن الخشاب ، وابن الدهان . وله مصنفات نحوية منها شرح الإيضاح والتكملة لأبى على ، والفصول الكبرى ، والفصول الصغرى ، والدروس وغيرها . خرج من بغداد قاصداً دمشق فاعترضه فى الطريق بالموصل وزيرها جمال الدين الأصفهانى وقيده بإحسانه فأقام فى كنفه إلى أن مات بها سنة ٥٦٩ هـ ، وله خمس وسبعون سنة .

١٤ — الأنبارى

هو أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى ، سمع من أبيه فى الأنبار ، ثم نزح إلى بغداد وتعلم بالمدرسة النظامية ، فأخذ عن الجواليقى ، ولازم ابن الشجرى ، ثم تبحر فى علوم اللغة العربية ، وتيمن الناس به ، فتخرج على يده الكثير ، وكان محمود السيرة ، وخلف مصنفات متنوعة نالت رواجاً ، ولنقتصر هنا على ما طبقت شهرته العالم العربى ، فمنها أسرار العربية ، والإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد سلف التعريف عن هذا الكتاب عند الكلام على نتائج الخلاف بين المذهبين : البصرى والكوفى بما تبين منه ما احتواه من مسائل الاختلاف وأن صَغْو الأنبارى مع البصريين ، ونزهة الألبا فى طبقات الأدبا ، شرح فيه تراجم النحاة من الإمام على إلى شيخه ابن الشجرى الذى أطال فى مديحه ، وكان للتراجم مسك الختام ، وقد رفع سنده من شيخه فى التلقى عمن فوقه حتى وصله بالإمام على كرم الله وجهه . وهذه الكتب مما لا غنى لطالب العربية عن الانتفاع بها ، وهى من المراجع التى اعتمدنا عليها فى هذا الكتاب .

ومما تجب ملاحظته أن صاحب الترجمة غير ابن الأنبارى السابق ترجمته فيمن كانت نزعته كوفية ، توفى الأنبارى ببغداد سنة ٥٧٧ هـ .

١٥ — المُطَرِّزى

هو أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبى المكارم عبد السيد الخوارزمى ، ولد بخوارزم فى السنة والبلدة التى مات فيها الزمخشرى ، ولذا قيل له بعدُ خليفته ، لأنه كان يدعو إلى الاعتزال .

قرأ على أبيه وغيره فنبغ فى العربية ، وسار ذكره ، وبَعُد صيته ، ودرس وصنف ؛ فمن مؤلفاته النحوية المصباح ، والمقدمة المطرزية ، ومن آرائه النحوية أن « سحَر » مبنية عند قصد التعيين مع الظرفية ، ورد عليه ابن الناظم فى شرحه على قول أبيه :

والعدل والتعريف مانعاً سحر   إذا به التعيين قصداً يعتبر

بأوجه ثلاثة نقلها عنه خالد فى التصريح ، ثم الأشمونى فى شرحه .

والمطرزى — كما قال ابن خلكان — : « هذه النسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها ، ولا أعلم هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان فى آبائه من يتعاطى ذلك ، فنسب له ، والله أعلم » . توفى المطرزى بخوارزم سنة ٦١٠ هـ .

١٦ — الكِندى

هو أبو اليُمْن زيد تاج الدين بن الحسن ، ولد ببغداد ، وتلقى العلوم عن جلة العصر ، فقرأ النحو على ابن الشجرى وابن الخشاب

وغيرهما ؛ ثم قصد حلب للتجارة منها إلى بلاد الروم مدة طويلة ، ثم رحل إلى دمشق ، وفيها طاب له المقام فى كنف الأمير « فرخشاه » ابن أخى السلطان صلاح الدين الأيوبى حتى استوزره ؛ فدرس وأفاد ، وازدحم الطلاب على الأخذ عنه ، وسمع منه الملك « عيسى » الأيوبى صاحب دمشق كتاب سيبويه ، وشرحه لابن درستويه ؛ وإيضاح الفارسى . توفى بدمشق فى شوال سنة ٦١٣ هـ .

١٧ — العُكْبَرى

هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ، أصله من عُكْبَرا (بُلَيدة على دجلة فوق بغداد) ، ولد ببغداد ، وتلقى النحو عن ابن الخشاب وغيره ، ثم حاز قصب السبق فى علوم اللغة العربية ، حتى لم يكن فى آخر حياته من معاصريه من يضارعه فيها ، وتصدر لتعليم الناس ، وغلب عليه اتجاهه إلى النحو ، وقد سبق أنه كوفى المذهب ، وله مصنفات مفيدة ، منها فى النحو شرح الإيضاح لأبى على ، وشرح اللمع لابن جنى ، وشرح المفصل للزمخشرى ، والتبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ومضت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنًّا مسامتًا لليقين أنه آثر المذهب الكوفى فى كثير مما فيه ، يشهد لقوة هذا الظن ما ذكره العكبرى نفسه فى شرحه لديوان المتنبى عند المناسبة

لذكر الخلاف ، فكما عزز الأنبارى المذهب البصرى عزز العكبرى المذهب الكوفى ، توفى رحمه الله ببغداد سنة ٦١٦ هـ .

١٨ — ابن الخباز

هو أحمد الضرير بن الحسين ، نشأ بإربل ، وتلقى العلم بالموصل ، واشتهر قدره ، ومن مصنفاته النحوية : النهاية ، وشرح ألفية ابن معطى ، توفى بالموصل سنة ٦٣٧هـ .

الفصل الثانى

علم النحو فى مصر والشام وعلماؤه

قد مضى أن القطرين فى عصورهما الأولى لم يكونا مهداً وثيراً للنحو كما كانت بلاد المشرق ، وحانت منهم التفاتات فى أخريات الأيام إلى النحو ، فظعنوا إلى العراق وسمعوا من علمائه ، ثم نشروه فى القطرين ، غير أنهم كانوا يعدّون على الأصابع ، وقد ذكرنا أشهرهم سابقاً . وفى غضون هذه المدة وقُبَيْلَها وبُعَيْدَها ورد بعض علماء العراق الشام كالزجاجى والفارسى وابن خالويه وابن جنى ، وبعضهم مصر كالتبريزى ، فقد عرفت فى ترجمته أنه أقام بمصر فترة من الزمن تلقى عنه فيها ابن بابشاذ ، وبعضهم القطرين ؛ غير أن ورود العلماء إلى القطرين يعدّ كرحلات فى بلادهم الإسلامية ، فلا يترتب عليه آثار تجعل القطرين كالعراق مبعث العلم ، نعم كان لتشجيع بنى حمدان فى الشام وتمجيدهم العروبة وعلماءها ، لأنهم عرب — الداعى القوى فى تحبيب العلماء الإقامة فى الشام ، فقد سبق أن ابن خالويه توطنها فى ذرا سيف الدولة حتى توفى بحلب ، ومن قبله الزجاجى الذى ما برح الشام حتى توفى بدمشق ، ومن بعده ملك النحاة الذى نعم بخفض العيش فى دمشق تحت ظلال نور الدين محمود بن زنكى ، كما عرفت فى ترجمته .

ظل القطران كذلك حتى قيضت لهما دولة الفاطميين التى كانت أوفر عناية مما قبلها ، وبخاصة فى الدواوين ، إذ كانت تعمد إلى تعيين المراقب عليها ممن عرف بالنحو وعلوم اللغة العربية ، فلا تصدر مكاتبتها إلا بعد وقوفه عليها ، وموافقته على ما فيها ، لأن الدولة عربية ، وممن تولى هذا المنصب فيها ابن بابشاذ وابن برّى ، ثم أعقبتها الدولة الأيوبية ، ولم تقصر شأواً عنها فى هذا المضمار ، وإن كانت كردية الأصل ، فإنها كانت تجل العلماء وتحبوهم ، وقد عرفت فى ترجمة الكندى أن الأمير « فروخشاه » أحسن وفادته فى دمشق واستوزره وبوأ له مقاماً رغيباً فيها حتى قضى نحبه ، وأن الملك « عيسى » الأيوبى تلقى عنه كتاب سيبويه وشرحه وإيضاح الفارسى ، كما تلقى عضد الدولة عن الفارسى من قبل ، بل إن هذا الملك بلغ حبه العربية وإجلاله ذويها « أنه قد شرط لكل من يحفظ المفصل للزمخشرى مائة دينار وخلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة » [١] .

لهذا نشأ بالقطرين فى هذا العهد بعض علماء النحو الذين أخذوا عن أسلافهم من القطرين ، فكانوا يقفون كمن سبقهم من العلماء مذاهب العراقيين ، لأنهم تلقوا نحوهم عنهم قبل إقفار المشرق من هذا العلم وعلمائه ، وقد توارد إليهم فى هذا الحين فئة من المغاربة والأندلسيين فى عهد الدولتين : الفاطمية والأيوبية . وليس يخاف أن المشتغلين

---

(١) راجع ترجمة الملك عيسى فى وفيات الأعيان ، وفى شذرات الذهب .

بالنحو فى القطرين لهذا العهد — وإن زادت نسبتهم على سابقيهم نسبيًّا — كانوا قليلى العدد ، ولم تمتد أيامهم ، على أن الشام كانت أركس نصيباً من مصر ، لكثرة الشغب بها من عدوان الصليبيين والتتر حيناً بعد آخر ، حتى آل الأمر إلى المماليك ، وولَّى المسلمون وجوههم شطر القُطْرين بعد أن عصفت العواصف بالخلافة ، فحدثت نهضة جديرة بالتقدير لهذا العلم ، والكلام عليها فى المطلب الثانى إن شاء الله .

ودونك أشهر العلماء فى القطرين مرتبين على حسب وفياتهم :

أشهر علماء القطرين

١ — الحوْفى

هو أبو الحسن على بن إبراهيم ، وأصله من شَبْرا النخلة (من حوف بُلْبَيس) بمحافظة الشرقية . ورد القاهرة فسمع من أبى بكر الأدفوى وبعض علماء المغرب الذين نزحوا إلى القاهرة ، وسرعان ما اشتهر علمه وأدبه ، فتصدر لإقراء العربية ، وصنف فى النحو « الموضح » استوفى فيه العلل والأصول . وقد لاحظ عليه ابن هشام فى مقدمة كتابه « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » فرط عنايته بإعراب الواضحات كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف مما لا حاجة إليه . توفى سنة ٤٣٠ هـ .

٢ — ابن بابشاذ

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصرى ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر. ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، فجنحت نفسه إلى تلقى العلم عن علمائه ، وفتح عليه ، ثم قفل إلى مصر وتصدر للإفادة فى جامع عمرو بن العاص ، وتولى ديوان الإنشاء للفاطميين حتى لا يخرج منه كتاب إلا بعد عرضه عليه . وله مصنفات نحوية ، منها شرح الجمل للزجاجى ، وشرح الأصول لابن السراج ، والتعليق المشهور بتعليق الغرفة . وقد انقطع آخر أيامه لعبادة الله فى جامع عمرو ، وعلا سطحه فى ليله مقمرة وبعينيه بقية من النوم ، فزلت قدمه . ومات سنة ٤٦٩ هـ [١] .

٣ — ابن بَرِّى

هو أبو محمد عبد الله بن برى المصرى ، وأصله من المقدس ، ولد ونشأ بمصر ، فأخذ عن الشنتريني النحوى وغيره ، وشاع علمه فانتفع بالتلقى عنه خلق كثير ، ورأس ديوان الرسائل كابن بابشاذ ، وله مصنفات نحوية منها جواب المسائل العشر التى سأل عنها ملك النحاة كما تقدم فى ترجمته ، ومع طول باعه فى علوم اللغة كان يرسل كلامه

(١) بابشاذ كلمة أعجمية بسكون الباء الثانية أو كسرها ، وبإعجام الذال أو إهمالها ، معناها الفرح والسرور .

كيفما اتفق ، وكانت فيه غفلة عجيبة فى غير العلم . توفى بمصر فى شوال سنة ٥٨٢ هـ ، وله ثلاثة وثمانون عاماً .

٤ — ابن معط

هو أبو الحسين يحيى زين الدين بن عبد المعطى الزواوى ، ولد بالمغرب من قبيلة زواوة ، سمع من الجزولى وابن عساكر ، ثم رحل إلى دمشق واستوطنها ، وفيها انتفع الخلق بعلمه دراسة وتصنيفاً . ثم أرغبه الملك الكامل الأيوبى فى القدوم إلى مصر . فتصدر بالجامع العتيق لدراسة النحو والأدب على أجر جزيل . ومن مصنفاته النحوية « الألفية » التى أشار إليها ابن مالك فى مستهل ألفيته : وشرح الجمل للزجاجى . توفى بالقاهرة ودفن بالقرب من الإمام الشافعى سنة ٦٢٨ هـ .

٥ — ابن يعيش

هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن على بن يعيش ، نشأ بحلب ، وتلقى النحو عن فتيان الحلبى وغيره ، ثم ارتحل إلى بغداد أملا فى السماع من كمال الدين الأنبارى ، لكن شاء القدر ألا يراه ، فقد توفى قبيل وصوله إلى بغداد ، فعرج على الموصل ، ولبث بها مُدَيْدة ، ثم عاد إلى حلب . ولما عزم على التصدر للإقراء رحل إلى دمشق ، فالتقى بالشيخ تاج الدين الكِنْدى السالف ترجمته ، ثم سأله عن مسائل كثيرة ، ومنها

إعراب ما ذكره الحريري في المقامة الرحبية العاشرة وهو « حتى إذا لألأ الأفقَ ذنبُ السِّرحان ، وآن انبلاج الفجر وحان » فاستبهم الإعراب على الكندي ثم قال له إنك أردت إعلامي بمكانتك ، وكتب بخطه شهادة بالثناء عليه ، ثم قفل ابن يعيش بعد هذا التطواف إلى بلدة حلب واستقر فيها للإفادة ، فانتفع الناس به حتى دان له رؤساؤها بالتلمذة ، وله شرح على « المفصل » في غاية الجودة ، وشهرته تغني عن التعريف به ولولا ضيق المجال لكتبت كلمة عنه أعرض فيها مزاياه . وقد أفاض في ترجمة ابن يعيش تلميذه ابن خلكان في وفيات الأعيان ، فقد تلقى عنه معظم كتاب « اللمع » لابن جني ، ونعته بالعلم والظرف والكياسة وخفة الروح . توفي رحمه الله بحلب ، ودفن بتربته بالمقام المنسوب إلى سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام سنة ٦٤٣ هـ .

٦ — السخاوي

هو أبو الحسن علي علم الدين بن محمد ، ولد في سخا (بمحافظة الغربية) . تلقى العلم عن البوصيري وغيره ، ثم انتقل إلى دمشق وسمع من الكندي وغيره ، وأربى على معاصريه مع الخلال الحميدة ، فازدحم الطلاب عليه في جامع دمشق ، ومن تصانيفه النحوية شرح أحاجي الزمخشري ، وشرحان للمفصل ، وله ألغاز في النحو بديعة ، توفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .

٧ — ابن الحاجب

هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردى الأصل ، المشهور بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة . ولد ابن الحاجب بإسنا ، ثم تعهده أبوه بالقاهرة ، فحفظ القرآن ولما يفع ، وتلقى العلوم عن الشاطبي وغيره فتبحر فى العربية حدثاً ، ثم انتقل إلى دمشق ، فأكب الناس عليه فى متنوع الفنون إلا أنه غلب عليه النحو ، وتردد مراراً أمام قاضى الشام ابن خلكان بسبب أداء شهادات ، فكان يسأله عن مشاكل فى العربية ذكر بعضاً منها فى ترجمته فى وفيات الأعيان ، ثم عاد إلى القاهرة وتصدر بالمدرسة الفاضلية ، ثم انتقل إلى الإسكندرية .

كان رحمه الله أصفى الناس ذهناً وأقدرهم بياناً مع الإيجاز ؛ اشتهر بالتصانيف المختصرة المنقحة فى جملة من العلوم ، ورزقت مصنفاته القبول ، فمنها فى النحو « الإيضاح » شرح المفصل للزمخشرى ، « والأمالى » الذى هو الغاية فى الدقة ، و « الكافية » وشرحها . والكافية على وجازتها حوت مقاصد النحو بأسرها ، فلا غرابة أن يتسابق حذاق النحاة فى شرحها . ويضيق المقام عن استيعاب شروحها ، رفى كشف الظنون تفصيلها . وممن شرحها الرضى والجامى ، وسنذكر نبذة عن هذين الشرحين ، فى ترجمة أصحابهما . توفى رحمه الله بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ .

الفصل الثالث

علم النحو فى الأندلس والمغرب وعلماؤه

تباعُد الشقّة بين هذه البلاد والعراق مَهْد النحو قضى عليها أن تتأخر ردحاً من الزمن عن اقتفائها العراق فى مزاولته إلى أن نضج وكمل، وعناية الولاة على الأندلس من قِبَل بنى أمية منذ فتحه سنة ٩٣ هـ منصرفة إلى إخضاع البلاد للخلافة فحسب، نعم. لما استقلّ بنو أمية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل، صقر قريش، سنة ١٣٨ هـ، وتوطد فيها الملك له ولعقبه من بعده، استقبلت الأندلس عهداً جديداً، وبدأت الحركة العلمية فيه، بفضل مناصرة بنى أمية اللغة جرياً على دأب بنى أبيهم فى المشرق، فأرغبوا العلماء فى العلم، وكافئوهم على دراستهم وتصنيفهم، فاستحث ذلك دول المغرب التى كانت تموج بالاضطرابات آنئذ، لأنها دول عربية تقدس الكتاب الكريم، وتحدب على اللغة العربية لغة الدين، ففى المغرب الأقصى دولة الأدارسة العلوية نشأت على يد إدريس بن عبد الله بن حسن فى مدينة «وليلى» سنة ١٧٢ هـ وضمت إليها بلاد تلمسان؛ وفى شمال إفريقية دولة الأغالبة التى أسسها إبراهيم بن الأغلب التميمى المتوفى سنة ١٨٤ هـ.

ثم قامت على أنقاض الدولتين الدولة الفاطمية ، واحتازت المغرب سنة ٢٩٧ هـ ، وامتد نفوذها من المحيط الأطلسي إلى مصر سنة ٣٥٨ هـ ، فنهضت المغرب تجارى الأندلس . بحكم قرب الجوار واتحاد اللغة والدين ، لذلك تجشم أفراد من الأندلس والمغرب الأسفار إلى المشرق ، ورووا عن علمائه ، واقتبسوا من معارفهم ، إذ لم يكن في مقدورهم الرحلات إلى البوادى ومشافهة الأعراب فيها كما صنع المشارقة . وقفلوا إلى المغرب والأندلس مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفاتهم ، إلا أنه كان للمغاربة فضل السبق على الأندلسيين لقرب بلادهم من المشرق وبعد الأندلسيين منه ، وستقف على هذا عند الكلام على تراجم الفريقين قريباً .

وقد تجاوب مع هذه الرحلات المشرقية في رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشارقة وتوافد كثير من علمائهم إلى المغرب والأندلس ، لتوافر المرغبات في النزوح إليهما مادياً وأدبياً . وممن ورد الأندلس أبو على القالي الذى رعاه أحسن رعاية « الحكم المستنصر » ولى عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة ٣٣٠ هـ . وأحسن مثواه حتى لقى ربه في الأندلس . وتوفى بقرطبة سنة ٣٥٦ هـ .

فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الأمويين والأغالبة والفاطميين ، واطرد نموها ، وازدهرت في آخر عهدهم ، وازداد ازدهارها في عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين

وتقاسموا بلاد الأندلس بينهم من سنة ٤٢٨هـ ، فإنهم كانوا يتبارون في تقدير العلم وأهله حتى كان منهم العلماء والمؤلفون ، وفي خلال تلك الحقبة هبت نسمة من الأندلس على بلاد المغرب انتعشت فيها ، فظهر في الأندلس والمغرب علماء ضارعوا علماء المشرق ، وانتشرت دراسة النحو في سائر المدن ، وكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر ، فكان غير عجيب — لما فسدت السليقة بالبادية في أواسط القرن الرابع الهجري ، وانصرف علماء المشرق إلى درس ما حفظوه ودونوه من كلام العرب — أن يصنع كذلك بعد حين المغاربة والأندلسيون في اجتزائهم بما نقلوا من ألسنة وكلام العرب المروى لهم عن علماء المشارقة والقواعد التي تلقنوها منهم ، فلم يرتحلوا بعدُ إلى المشارقة ، وعكفوا على ما حصلوا عليه ، وصدقوا العزيمة في تثمير ما عندهم .

وتقضي البداهة أن إنعام الفكر في المسائل موحٍ وملهم باستكمال بعض النقص الفائت ، وهذا ما كان من الأندلسيين بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم ، فإنهم عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو ، وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه ، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم ، وبذلك استحدثوا مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري ، الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد ، ولقد كانت نهضة رائدُها المغةُ المحضة لهذا الفن في تلك البلاد المحرومة منه زمناً طويلا ، ومن ذلك الحين قرروا كتاب سيبويه .

كتاب سيبويه عندهم

لكتاب سيبويه عندهم منذ فجر النهضة العلمية بينهم المكانة المقدسة . فجدّوا وتحملوا المشاق والأخطار فى ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على صورة منه ، وإنها لمشقة لا تسهل إلا على هؤلاء الذين أحبوا العلم للعلم ، والرغبة الخالصة لا يحول دونها حاجز ، وإن تعذر اجتيازه . وسيأتى ذكر أعلام منهم استطاعوا نقله من الشرق فى فجر النهضة عندهم ، فتكاثرت نسخه بعدئذ ، وصارت كتابهم المقدس فى العربية ، وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية ، فقد شغف به الأندلسيون والمغاربة من هذا الحين ، وتنافسوا فى إظهاره ، إذ كان حفظه عندهم شارة النبوغ فى العربية ، فمن حفظه حمدون النحوى القيروانى ، وخلف بن يوسف الشنتريني وغيرهما ، وعنوا بشرحه والتعليق عليه ، فشرحه منهم أبو بكر الخشني وابن الطراوة وابن خروف وابن الباذش وغيرهم . وما انفكت العناية به تزداد تترى حتى انتهت رياسة النحو إلى ابن الضائع ، فقد شرح كتاب سيبويه ، وأبدى مشكلات فيه عجيبة .

لقد اطرد تثمير هذه النهضة فى تلك البلاد وشيكًا ، ونمت الحركة العلمية ، وكثر العلماء ، وتباروا فى تصنيف المؤلفات مع تنويع الإنتاج بين نحوية وغيرها ، فتطلعت إليهم الأنظار فى سائر البلاد الإسلامية ،

وملأت قرطبة الأندلس الأسماع ، وخلفت بغداد العراق ولاسيما فى النحو الذى حظى منهم بما حرمه غيره من فنون أخرى ، فقد سارت نهضتهم النحوية قدمًا حتى القرن السابع الهجرى ، إذ فيه تسنم الذروة العليا من عناياتهم ، قال ابن سعيد المغربى ونقل كلامه المقّرى قال : « والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى إنهم فى هذا العصر (القرن السابع) فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لايزداد مع هرم الزمان إلا جِدّة ، وهم كثير ، والبحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكل عالم فى أىّ علم لا يكون متمكنًا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء »[1].

وعلى كر الأيام تكاثرت مسائل مذهب المغاربة والأندلسيين الجديد، وذاعت قواعده ، وامتدت حياته حتى أخذه عنهم المشارقة بعدما ضعف شأنهم ، إذ قد نزح كثير من المغاربة إلى المشرق إما للحج أو للإقامة ، ودرسوا فى مساجده ومدارسه ومعهم مؤلفاتهم كابن مالك وغيره .

وستعرف فى المطلب الثانى بعد سقوط بغداد وانقطاع المدد من العراق إلى القطرين (مصر والشام) أنه كثر تدفق الأندلسيين والمغاربة إليهما ، فنفحوهما نفحة لا ينساها التاريخ لهم . وهنا يحسن أن نذكر على سبيل الإرشاد بعض ما عرف عن جمهور المغاربة والأندلسيين من

---

(١) نفح الطيب الباب، الأول من القسم الأول (القرآن والعلوم الشرعية بالأندلس).

عناصر مذهبهم مخالفًا للمعروف من المذاهب : البصرية والكوفية والبغدادية ، فمن ذلك :

أمثلة للمذهب الأندلسى المغربى

١ — منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياسًا ، نحو جاء الذى ضربت نفسه قال الأشمونى : « ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة »(١)

٢ — اعتبار الفعل القلبى معلقًا عن الجملة المسبوقة بالمعلق بعد المفعول الأول ، قال ابن هشام : « قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيداً لأبوه قائم أو ما أبوه قائم ، فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان ، وخالف فى ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب ، وألا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيداً أبوه قائم »(٢) .

٣ — تجويزهم تأخير حال الفاضل عن اسم التفضيل ، قال السيوطى : « وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال

---

(١) شرحه على الألفية ، باب الموصول العائد المنصوب .

(٢) المغنى الباب الثانى ، الجمل التى لها محل من الإعراب ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولا .

الأولى مفصولة عنه من الثانية ، فيقال هذا أطيب بسراً منه رطباً ؛ وزيد أشجع أعزلَ من عمرو ذا سلاح . قال أبو حيان : وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج إلى سماع »(١) .

٤ — اعتبارهم نصب « غير » في الاستثناء كنصب المستثنى بإلا ، قال ابن هشام : « وانتصاب غير في الاستثناء عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم »(٢) .

٥ — جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الجنسين ، نحو : عندى رطل سمناً وعسلا ، قال السيوطى : « وقال بعض المغاربة الأمران سائغان ، العطف وتركه »(٣) .

٦ — عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقاً ، قال الصبان : « فابن جنى والمغاربة يقولون ليست بعاطفة أصلا لا في مفرد ولا جملة »(٤) .

٧ — تصحيحهم عمل أنْ المخففة المفتوحة في الظاهر أيضاً ، قال السيوطى : « الثانى أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر ، نحو علمت أنْ زيداً قائم ، وقرئ (أنْ غضبَ اللهِ عليها) ، وعليه طائفة من المغاربة »(٥) .

٨ — تسويغهم نصب المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام

---

(١) همع الهوامع باب الحال . (٢) المغنى الباب الأول « غير » .
(٣) همع الهوامع باب التمييز . (٤) حاشيته في عطف النسق .
(٥) همع الهوامع « تخفيف أن » .

المتضمن وقوع الفعل . نحو : لِمَ ضربت زيداً فيجازيَك ؟ مخالفين اشتراط النحاة عدم الوقوع ، قال الأشمونى : « ولم يشترط ذلك المغاربة »(١) .

٩ — قصر حذف أن الداخلة على المضارع على السماع سواء أبقى منصوبًا أم رفع ، قال الأشمونى : « وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح »(٢) .

تلك بعض قواعدهم . أما خلافاتهم الشخصية وتعليلاتهم وطريقتهم فهي تحت البصر بكتبهم . ولا تنس ما سبق التنبيه عليه فى آخر المطلب الأول من أن علماء الأندلس والمغرب يشاركون علماء العراق وعلماء القطرين فى استيفاء المصادر كلها تراجمهم . ونريد هنا أن نقول إن علماء الأندلس والمغرب قد ترجمهم أيضًا المقرى فى « نفح الطيب » ، وهاك بعض مشهوريهم مرتبين بحسب مماتهم :

أشهر علماء الأندلس والمغرب

١ — جودى

هو ابن عثمان النحوى المغربى ؛ نشأ فى موررور (قرب القيروان) ، ورد العراق ، وأخذ عن الكسائى والفراء والرياشى ، وروى عن الكسائى

(١) شرحه على الألفية إعراب الفعل .
(٢) شرحه على الألفية آخر باب إعراب الفعل . النواصب .

كتابه . واستصحبه معه فى عودته إلى وطنه ، غير أنه اتجه بعد إلى قرطبة ، فكان أول من أدخل كتاب الكسائى هذه البلاد ، وألف فى النحو وتصدر للإفادة حتى توفى بقرطبة سنة ١٩٨ هـ .

٢ ــ حمدون

هو النحوى المغربى محمد بن إسماعيل ، نشأ بالقيروان . وتلقى عن المهرى ، ثم بلغ الغاية فى النحو والغريب ، وهو أول من عرف بحفظ كتاب سيبويه ، وطبعى أن الكتاب كان فى المغرب ، ولايعرف على التعيين أول من جلبه ، ولحمدون كتب فى النحو ، وتوفى بعد سنة ٢٠٠ هـ .

٣ ــ الأفُشْنيق

هو محمد بن موسى الأندلسى . رحل إلى المشرق ، فأخذ بمصر عن أبى على الدينورى كتاب سيبويه وانتسخه ، وبالبصرة عن المازنى ، ثم عاد إلى الأندلس ومعه الكتاب ، ويغلب على الظن أنه أول من أدخل الكتاب الأندلس ، توفى بقرطبة سنة ٣٠٧ هـ .

٤ ــ محمد بن يحيى الرَّباحى الأندلسى

أصله من جيان ، وانتقل أبوه إلى قلعة رَبَاح (من أعمال طليطلة) . حذق علوم العربية ، واشتهر بالنحو ، ورحل إلى مصر فلقى أبا جعفر النحاس وروى عنه كتاب سيبويه ، ثم عاد إلى الأندلس وتلقى عنه الزبيدى ،

وكرمت منزلته عند الحكم المستنصر بالله ، وأشرف على الدواوين ، وبقى أثيراً إلى أن توفى بقرطبة سنة ٣٥٨ هـ .

٥ — الزُّبيدى

هو أبو بكر محمد بن الحسن ، أصله من زُبَيْد (قبيلة يمنية) ، ولد فى إشبيلية ، وتأدب على أبيه ثم سمع من أبى على القالى ومحمد بن يحيى الرباحى وغيرهما فى قرطبة ، حتى غدا أوحد زمانه فى النحو وحفظ اللغة ، فاختاره الحكم المستنصر بالله لتأديب ولده ، وولاه قضاء إشبيلية وخطة الشرطة بها ، وله مؤلفات : الواضح فى النحو ، وأبنية الأسماء فى الصرف ، واستدراك العين فى اللغة ، وطبقات النحويين واللغويين فى التراجم .

تعريف بكتابه : طبقات النحويين واللغويين

لهذا الكتاب منهج خاص فى التراجم يرشد إلى المقصود بسهولة ، فإنه من جهة فصل بين النحويين واللغويين ، وجعل لكلٍّ باباً ، ومن جهة أخرى ذكر البصريين وحدهم ، ثم الكوفيين ، ثم الإفريقيين ، ثم الأندلسيين ، ورتبهم طبقات طبقة تلى أخرى مشيراً إلى مدارسهم وشيوخهم مع جودة الضبط .

نعم ، قد اضطررتُ فى التعبير الإقليمى إلى مخالفته فى « الإفريقيين » فاستبدلت بها « المغاربة » لأنها المذكورة فى كتب النحو التى بأيدينا .

ومن الاعتراف بالفضل لصاحبه الإشادة بصنيع الزبيدى ، فإنه الذى مهد لنا السبيل فى توزيع علماء النحو خاصة إقليميًّا — وهو الهدف الذى ننظره — منذ كان من أبى الأسود إلى شيخ الزبيدى السابق محمد بن يحيى الرباحى ، المتوفى سنة ٣٥٨ هـ ، لأن ترجمته آخر تراجم الطبقات ، فلو تأخر عهد الزبيدى لامتد هذا التفصيل النافع إلى أمده ، وخفف عنا عناء التفتيش فترة أخرى ، فى المعاجم المعنية بعلماء النحو بدون التنصيص على من عرفوا به واشتهروا دون اللغة ؛ فإن جلّهم جامعون بين الفنين ، وبعضهم ضم إليهما فنونًا أخرى وبدون التعيين فى أبواب لأقاليمهم ، ولكل إقليم طابعه الخاص فى النحو والنحاة ؛ أما طبقات الزّبيدى فإنها أضافت على فائدة الترجمة ثلاث فوائد : شهرة المترجم بالنحو ، ومذهبه فيه ، وموطنه المنسوب إليه . لهذا كانت مطمح أنظار العلماء — ظل الزّبيدى موضع التجلّة فى قرطبة حتى توفى سنة ٣٧٩هـ .

٦ — الأعلم

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم (لانشقاق شفته العليا) ، ولد بشَنْتَمَرِية (مدينة فى غرب الأندلس) ، ورحل إلى قرطبة ، فتلقى عن الإقليلي وغيره ، وشهّرته قوة الحافظة ، فبعدت سمعته ، فكانت تضرب إليه أكباد الإبل ، وكفّ بصره آخر حياته ؛ وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية كما ترى فى مؤلفاته ، فله شرح الجمل

للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه ، وشواهد الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة وغيرها ، توفي بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ .

٧ — ابن السيد البَطَلْيَوْسي

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، ولد في بطليَوْس واستوطن بلَنْسية موفور الكرامة لعلمه الجم ، فترامت سمعته إلى ابن الحاج صاحب قرطبة الذي استقدمه إليها ، غير أنه أقام عنده قليلا وخافه فعاد إلى بلنسية ، ومؤلفاته كثيرة ، له في النحو المسائل المنثورة ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، توفي ببلنسية سنة ٥٢١ هـ .

٨ — ابن الطَّراوة

هو أبو الحسين سليمان بن محمد ، ولد بمالَقة ، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه ، كما أخذ عن غيره ، ثم تجول كثيراً في الأندلس ، فانتفع به خلق كثير ، وكان جريئًا في آرائه ، لهذا انفرد بمسائل جمة خالف فيها النحاة ، ولم يتحاش تغليط سيبويه في الكتاب في « باب النعت » كما رأيت عند الكلام في ترجمة سيبويه ، ومن مصنفاته المقدمات على كتاب سيبويه ، والترشيح ، توفي بمالَقة سنة ٥٢٨ هـ .

٩ — ابن الباذِش

هو أبو الحسن علي بن أحمد ، ولد بغَرْناطة ، وشب على حب

الفضيلة والزُّهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعربية فأكبره لبداته ، بذل همته فى النحو فشرح أمهات الكتب ؛ إذ شرح كتاب سيبويه ؛ والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد ، والإيضاح للفارسى ، والجمل للزجاجى ، والكافى للنحاس ، توفى بغرناطة سنة ٥٣٨ هـ .

١٠ — اللخمى

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمى ، ولد فى سبتة ، ولما شدا مبادئ اللغة والشريعة ، انكب على التزيد فيهما حتى صنف مؤلفات ، منها فى النحو كتاب الفصول والجمل ، توفى بسبتة سنة ٥٧٠ هـ .

١١ — ابن طاهر

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالخدب ، ولد فى إشبيلية ، ورحل إلى مراكش ، فدرس فى « فاس » كتاب سيبويه ، وذاع اسمه ، فأقبل الناس عليه من الجهات النائية ، وله طرر على الكتاب توفى بفاس سنة ٥٨٠هـ .

١٢ — السهيلى

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله ، ولد بمالقة ، وسمع من ابن الطراوة وغيره ، وكف بصره فى السابعة عشرة ، فعوضه الله

نور البصيرة ، وأحسن الناس فيه عقيدتهم ونفذت سمعته العلمية والدينية إلى بلاد المغرب ، ونمى خبر إملاقه إلى ملكها فاستقدمه ، ومكث بها ثلاثة أعوام مغموراً بالإحسان ؛ وله مصنفات منها : التعريف والإعلام بما فى القرآن من الأسماء والأعلام ، والروض الأنُف شرح السيرة .

حدثت مسائل بينه وبين ابن خروف مذكورة (فى الفن السابع) من الأشباه والنظائر ، الجزء الثالث ، توفى رحمه الله بمراكش سنة ٥٨٣ هـ[١].

١٣ ــ ابن مَضاء

هو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمى القرطبى ، نشأ بقرطبة فى بيت حسب محبّاً للعلم ، فأخذ عن ابن الرماك فى إشبيلية كتاب سيبويه تفهمـًا ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى ، وامتد نهمه إلى سائر العلوم من الأصول والهندسة وغيرهما ، فكان وحيد عصره وتولى رياسة القضاء فى عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن من دولة الموحدين . وله فى النحو كتاب « المَشرق فى النحو » ، وكتاب « الرد على النحاة » ، وهذا الكتاب هجم فيه على نحاة المشرق ، وفنّد بعض قواعدهم : فى اعتبار العامل ، وفى توجيه العلل ، وفى اعتبار

(١) السهيلى منسوب إلى سهيل بلدة قريبة من مالقة فيها أهله وأقاربه ، وسميت بذلك لأن كوكب سهيل لا يرى فى بلاد الأندلس إلا من جبل مطل عليها .

القياس ، وفى التحويل على التمارين الفرضية ، ويحتاج بسط ما فى الكتاب إلى تفصيل لا يسعه المقام ؛ وكتاب « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » ، وخطأه ابن خروف فى هذا الكتاب ، وناقضه بكتاب « تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو » ، ولما بلغ ابن مضاء اغتاظ ، ثم قال : لا نبالى بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان ! توفى ابن مضاء فى إشبيلية سنة ٥٩٢ هـ .

١٤ — الجزولى

هو أبو موسى عيسى بن يَلَلْبَخْتَ من قبيلة (جُزولة) من قبائل البربر بمراكش ، نشأ بمراكش ، ولما حج عرج على مصر ، فتلقى النحو عن ابن برّى ، وقرأ عليه كتاب « الجمل » للزجاجى ، وجرى فيها بحث نتج عنه مقال طويل جعله مؤلفًا « المقدمة » ، وقد عنى الناس بها ، وفى كشف الظنون : « هى المسماة بالقانون ، أغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهى فى غاية الإيجاز مع الاشتمال على شىء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها » . ثم عاد إلى المغرب وأخذ الناس عنه حتى توفى بمراكش سنة ٦٠٥هـ .

١٥ — ابن خروف

هو أبو الحسن على بن محمد بن على الحضرمى الإشبيلى ، ولد فى إشبيلية ، وأخذ عن ابن طاهر السابق ترجمته ، ثم برز فى العربية ،

ومن مصنفاته النحوية شرح كتاب سيبويه أهداه إلى صاحب المغرب فمنحه ألف دينار ، وشرح الجمل للزجاجي . ومع طول باع المترجم فى النحو ، وذيوع صيته فى التدقيق ، وغزارة مؤلفاته ، كان فى خلقه زعارّة ، فلا عجب أن يندفع إلى منازلة السهيلى فى المسائل المنوه عنها فى ترجمته ، وأن يعدو على ابن مضاء فى مناقضته لكتابه المذكور آنفًا فى ترجمته .

ومما هو حرٍ بالملاحظة أن ابن خروف النحوىّ غير ابن خروف الشاعر المشهور ، وإن اتفقا اسمًا وكنية ولقبًا وأبًا ، فقد اختلفا جدًّا نسبًا ووطنًا ووفاة ومدفنًا ، فإن ابن خروف الشاعر هو أبو الحسن على بن محمد بن يوسف القيسى القرطبى ، وهو الذى أرسل قصيدة للقاضى فى حلب يوسف بهاء الدين المعروف بابن شداد يستجديه فرو خروف ، وتوفى متردياً فى جب بحلب سنة ٦٠٤ هـ . ولعل الاشتباه بين النحوى والشاعر هو الذى تسرب منه الخطأ فى نسبة شعر للنحوى ، ولم يتنبه لهذا أحد ممن ترجم النحوى قبل ابن خلكان وبعده ، فإنه وحده الذى حقق هذا الفرق فى وفيات الأعيان ترجمة القاضى يوسف المذكور ، وهذا التحقيق من ابن خلكان جدير بالتقدير والاعتبار ، توفى ابن خروف النحوى بأشبيلية سنة ٦١٠ هـ .

١٦ ــ الشلوْبينى

هو أبو على عمر بن محمد المعروف بالشلوبينى ، ولد بإشبيلية ،

وأخذ عن السهيلى والجزولى وغيرهما ، ثم انتهت إليه رياسة النحاة غير مدافع ، بل تغالى معاصروه فقضلوه على أبى على الفارسى ، وبه انتهت دولة الأئمة المجتهدين ، وكان مع هذا فيه غفلة وحكاياته فى ذلك غريبة ، ومن مصنفاته النحوية : التوطئة ، والتعليق على كتاب سيبويه ، توفى بإشبيلية سنة ٦٤٥ هـ[1].

١٧ — ابن هشام الخضراوى

هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجى ، من الجزيرة الخضراء ، أخذ عن ابن خروف وغيره ، وعنى فى تصنيفه بكتاب الإيضاح ، فألف الإفصاح بفوائد الإيضاح ، والاقتراح فى تلخيص الإيضاح ، وغرر الإصباح فى شرح أبيات الإيضاح ، توفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ .

١٨ — ابن الحاج

هو أبو العباس أحمد بن محمد ، قرأ على الشلوبينى وأمثاله ، ومهر فى علوم اللغة العربية وصنف فيها ، له فى النحو إملاء على كتاب سيبويه ، ومختصر الخصائص لابن جنى ، وشرح الإيضاح ، كان يقول : إذا مت يفعل ابن عصفور فى كتاب سيبويه ما شاء ، توفى سنة ٦٤٧ هـ .

---

(١) الشلوبينى بياء النسبة قال فى معجم البلدان : (شلوبين أو شلوبينه أو شلوبينية : حصن بالأندلس) وقال فى القاموس : (شلوبين أو شلوبينية : بلد بالمغرب) ، وقال فى وفيات الأعيان (الشلوبين : الأبيض الأشقر بلغة الأندلس) ، وروى بغير النسبة والباء على كل مشربة بالفاء لأنها أعجمية .

المطلب الثانى

علم النحو وعلماؤه
بعد سقوط بغداد

لقد كان سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ ، على يد الطاغية « هولاكو » المغولى التترى ، حدث الأحداث ، إذ تقوض عرش الخلافة الذى كان ملاذ المسلمين ردحًا من الدهر على اختلاف أجناسهم وتنائى أقطارهم ، سادوا فيه العالم ، وبسطوا نفوذهم على رقعة فسيحة من البسيطة ، رفرفت عليها راية اللغة والدين .

قضى الله ودالت دولة الخلافة العباسية من بغداد وتمزق شمل المسلمين (إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا بأنفسهم) ، ففرّ من فرّ من بغداد ، وقتل فيها من قتل ، وارتكب المغول فى هذا الحادث الجرائم النكر ، وأزالوا معالم المسلمين ، وأبادوا ثروتهم العلمية ، وألقوها فى اليم بدجْلة فعبرت عليها الخيول . ولم يقف شرّ هؤلاء الطغاة عند بغداد ، بل استشرى شرهم ، وعم بلاد المشرق فى عهد عقبه « تيمورلنك » الذى روّع المشرق بجحافله الزاحفة وجيوشه المظفرة . اتخذ قاعدة ملكه « سمرقند » واتجه شرقًا وغربًا يلتهم الممالك ، ويثل العروش ، ويعيث فى البلاد الفساد ، لا يثنيه عن ضراوته الوحشية صارف ، دخل « أنقرة » عنوة ،

وأسر السلطان العثماني « بايزيد الأول » ، المعروف بالصاعقة ، وزج به في غياهب السجن سنة ٨٠٤ هـ . دانت له الدول الإسلامية من حدود الهند شرقاً إلى سورية غرباً ، فامتدت أطماعه إلى الاستيلاء على القطرين مصر والشام ، لكنه خاب أمله بفضل بسالة المماليك سلاطين مصر حينذاك ، كما سيجيء الكلام عليه في الفصل الثالث .

وبلغ من جبروته أنه ألجأ الشيخين سعد الدين التفتازاني والسيد شريف الجرجاني إلى أن يتناظرا بين يديه ، بمتع عينيه ، فشجر بينهما خلاف في الاستعارة التمثيلية ، فجوز السعد فيها أن تكون تبعية ، ومنع السيد التبعية فيها ، وطال احتجاج الطرفين ، وكانت العاقبة انهزام السعد فموته هماً وحزناً . كما كان يفكر في القضاء على ابن خلدون ، لكن ابن خلدون احتال عليه وأمّله في عودته من القاهرة حاملا كتبه إليه ، فذهب وخلص من شره . طالت مدة هذا الطاغية ، فلم يمت حتى دوّخ الشرق في عهده الطويل ، فقد ملك ستاً وثلاثين سنة ، والشعوب الإسلامية تحت نير العسف والاضطهاد ، لا هم لهذه الشعوب المغلوبة فيها إلا سلامة أرواحهم ، حتى توفي سنة ٨٠٧ هـ — فاختلف أعقابه من بعده ، وألقيت بينهم العداوة والبغضاء ، وقد أسلم بعضهم ، ودان الآخرون بالبوذية ، فتفككت أواصرهم ، وانشعبت مملكتهم ، وكان الشرق يموج يومئذ بالفتن ، فتدول دولة وتقوم أخرى ، أو ينحل فتل دولة ويبرم فتل أخرى .

وفى هذا الحين توطد ملك الدولة العثمانية التى اتخذت بعد فترة من نشأتها عاصمتها الجديدة « القسطنطينية » بعد فتحها المعدود أعجوبة الدهر سنة ٧٥٨ هـ ، على يد السلطان محمد الثانى الفاتح ، وقد اطرد على مرور الزمن تقدم نهضة الدولة العثمانية حتى استولت على القطرين فى عهد السلطان سليم سنة ٩٢٣ هـ ، وكان لهذا الاستيلاء أثره البالغ فى طروء عهد جديد على اللغة العربية ، وبالتالى على النحو الذى نتحدث عنه ، وسترى تفصيل ذلك فى الفصل الثالث ، وقد بلغت الدولة العثمانية أوج مجدها فى عهد السلطان سليمان القانونى المتوفى سنة ٩٧٣ هـ ، فكان لها شطر كبير من بلاد الشرق ، فقد وصلت المملكة العثمانية زمن السلطان المذكور إلى آخر العراق شرقًا باقتطاع جزء كبير من أملاك الدولة الصفوية الآتى الكلام عليها بعد ، فدخلت « بغداد » فى ملكه .

وظهرت أيضًا فى هذا الحين الدولة الصفوية بخراسان ، وحالفها الظفر فى المشرق حتى أدال الله لها على الدولة التيمورية بعد حرب ضروس فى موقعة « شرور » سنة ٩٠٧ هـ ، انتصر فيها الشاه إسماعيل الصفوى رأس الدولة الصفوية ، واتسع ملكه ، فامتد بين جيحون وخليج البصرة وأفغانستان والفرات ، فلم يعد بعدئذ للدولة التيمورية أثر ، وكأن لم تغن بالأمس ، وكان آخر سلاطينها سلطان هراة « حسين مرزا » المتوفى سنة ٩١١هـ .

فنشـــوء الدولتين الفتيتين : (العثمانية والصفوية) حول التيمورية

قضى عليها القضاء النهائى ، لكن الطمع الدنيوى لم يدع الصفاء بين الدولتين الباقيتين ، فقامت حروب بعدئذ بين السلطان سليم والشاه إسماعيل مدة طويلة . وبالجملة كان المشرق بركاناً ثائراً فى نواحيه عامة ، ولا قرار فيه للهدوء والسكون ، والعلماء كافة أنأى الناس عن مثار الاضطرابات ، يركنون إلى مثابات الاستقرار فى مواطن الأمن الشامل ؛ لهذا قد تصوبت أنظار النحاة إلى القطرين (مصر والشام) فأخذوا يرتحلون من المشرق رويداً رويداً ، إلى أن حان وقت تفردت فيه القاهرة بالقيام بأعباء النهضة الثقافية للمسلمين ، وأضت كعبة القاصدين — هذه حال بلاد المشرق .

أما الأندلس وبلاد المغرب فإنه ما انفك فيهما بقية من علماء النحو تشتغل به بعيدة عن فوضى بلاد المشرق ، حتى ألمت بهم النوائب ، فاختلف ملوك بنى الأحمر وتفرقوا أحزاباً ، واستعرت الحروب بينهم ، فطفق العلماء يهبطون من الأندلس والمغرب إلى القطرين كالمشارقة أرسالا إلى أن سقطت الأندلس واستولى عليها الفرنجة سنة ٨٩٧ هـ . وستعرف تفصيل ذلك فى الفصل الثانى . فلم ير المطرودون من الأندلس والمغرب ملجأ لهم إلا القطرين ، كما سبقهم من قبل إخوانهم المشارقة . ومن ذلك تعرف أن القطرين : مصر والشام اتسع رحبهما للوافدين إليهما من اليمين واليسار ، من المشرق والمغرب ؛ وفيهما التقى علماء المشرق والمغرب بعلماء القطرين ، وقامت القاهرة عاصمة القطرين بدورها بعد أختيها :

بغداد وقرطبة . وعلى هذا ينبغى فى الكلام على هذا العلم ورجاله فى هذا العهد أن نسير على طباق ما تقدم فى المطلب الأول ، إذ الحال من حيث الاتجاه فى النزعة لم تتغير عند كل فريق من الثلاثة ، وبذلك انقسم الحديث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول

علم النحو فى المشرق وعلماؤه

إن بلاد المشرق لما منيت بهذا الخطب الجلل الذى أباد تراثها العلمى ، وأودى بحياة علمائها العاملين ، دهشت طويلا من الأيام ، وعشش عليها بوم الآلام ، غير أن بعض علمائها فى إبان الشدة والقسوة ، لأول عهد المغول ، نجوا بأنفسهم إلى حيث يأمنون فى سربهم . فمنهم من وجدوا لهم مُراغماً فى الأرض وسعة ، ومنهم من رضوا من الحياة الدنيا بالغذاء العلمى الروحى ، ومن هؤلاء الرضى الذى ولى وجهه شطر الحرمين ونعم بجوار الحرم المدنى وألف كتابه المشهور الذى سجل له على النحو فضل الأبد ، وستقف على شأنه عند التعريف به فى ترجمة الرضى .

نعم لما أسلم بعض سلائل التتر فى أخريات أيامهم ، وقد ناهضتهم الدولة العثمانية أولا ، ثم الدولة الصفوية ثانياً ، التفت بعض سلاطينهم وأولى الشأن فيهم إلى وجوب استجلاب مودة الشعوب المملوكة استبقاء لملكهم ، فتوددوا للعلماء ، وأهابوا بهم فى القيام بما يعود على البلاد بالنفع والخير . ولعل من أكبرهم مظهراً فى ذلك سلطان هراة « السلطان

حسين » ، فقد غمر الجامى بما جعله لا يصوب نظره إلى سلطان آخر فى إقليم آخر برغم استزارته من كثير من سلاطين ذلك الوقت كما سنرى فى ترجمته .

كذلك الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، وهما دولتان إسلاميتان ناشئتان يحفزهما الدين إلى إحاطة العلماء بالتكريم ، والعلماء حفظة الدين ولغة الدين . على كل حال كان طبيعياً وحتماً مقضياً على هذه الدول أن تصانع شعوبها وتتقرب إلى خواصها للتنافس بينها ، والشعوب عربية تواقة إلى استرجاع مجدها الحائل ، واللغة عندهم عنوان المجد وسبيل الإبقاء على الدين ، فلا ريب أن أول همّ الخواص فيهم — عندما تنقشع سحب الاضطرابات وتسكن الثورات — هو أن ينشروا ما اندرس مما كادت تذهب الحوادث بأصوله ، حقاً لقد شعر العلماء بواجبهم إزاء كارثة بغداد التى اجتاحت ثروتهم العلمية ، ولولا بقية مما فى صدورهم لذهبت وانطمست معالمها ، والنحو معبر العلوم ، فهو أجدرها بالجد والنشاط كما كان أسبقها فى التكوين ، إلا أن العلماء لم يستطيعوا استعادة مجده القديم فى هذه البلاد ذلك الحين لأمرين :

الأول : أن الشغب كان منتشراً فى جميع ربوع البلاد الشرقية ، فالنفوس قلقة والأفكار متبلبلة ، والعلم إنما يترعرع فى كنف السكون والاستقرار .

الثانى : أن هذه الدول لم تحن على اللغة من أعماق قلوبها ،

لأنها ليست عربية تغار على لغة أصلها ، فالتتر إن حدبوا عليها فى فى آخر عهدهم فلاسترضاء شعوبهم ، والترك بالطبيعة لا يؤثرونها على لغتهم ، وستعرف فى الفصل الثالث أنهم فرضوها على القطرين بعد فتحهما ، والدولة الصفوية كانت تؤثر الفارسية عليها ، لكن علماء المشرق مع هذا كله لم يألوا فى النهوض بواجبهم فى النحو ، لأنهم نشأوا فى المشرق مهد اللغة العربية وعلومها ، والبيئة غلابة فى توجيه المرء مدة حياته ، والنحو أساس اللغة العربية ، بيد أنه لا يخفى أن علماء المشرق فى العهد المغولى فما بعده يختلف حالهم عن علمائهم قبله ، وبعبارة ثانية يختلف حال النحاة بعد سقوط بغداد عن حالهم قبله ، فإن السابقين على سقوط بغداد لم يدركهم المذهب الأندلسى الذى أدرك من كان من المشارقة بعد سقوط بغداد فى بلادهم ، ولذلك عرضت مؤلفات علماء العهد المغولى وما بعده إلى المذهب الأندلسى ، فالمذاهب التى يفاضلون بينها أربعة : البصرى والكوفى والبغدادى والأندلسى ، فى حين كان أولئك يوازنون بين الثلاثة الأولى .

هذا ، والحقيقة الناصعة أن مؤلفات النحويين فى هذا العهد إن أتقن ضبطها وأحكم ترتيبها فإن تأثير البيئة العجمية فى المؤلفين على اتساع آفاقهم فى مداركهم وقوة بداهتهم جعلت كتبهم — على شرف موضوعها وجلال مباحثها — صعبة التناول ، ضعيفة الأثر فى تقدم اللسان العربى ، لما حشيت به من الفلسفة القديمة فى تبيان قواعدها ، والأسلوب المنطق

فى توجيهها ، وما للسان العربى بذلك من صلة على ما لا يخفى .

ومن البدهى أن الحديث عن المشارقة بعد سقوط بغداد يقتضى — بعد ترك العراق العربى الذى انتهى أمره وانقضى الحكم فيه — التَّطواف والسَّيَحان فى خراسان والهند والسند وإيران والبلاد العثمانية فى هذه الحقبة الممتدة ، وفى تلك الأقاليم أعلام مشاهير سارت بذكرهم الركبان ، ولهم آثارهم التى تعنو لها الجباه ، فالتلبية لهذا الاقتضاء ينوء بحملها الكاهل ، فكل إقليم يتطلب سفراً وحده فى تراجم علمائه ، والحاجة عندنا يجزئ فيها الاقتصار على قليل منهم ؛ على أننا لا نعرض إلا لمن غلب عليه النحو ، واتسم به ممن لهم آثار بين أيدينا ، وتردد الكتب أسماءهم ، فلا نذكر أمثال السعد والسيد والعضد ؛ وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق ، فدونك أشهر المشارقة مرتبين على حسب وفياتهم :

أشهر علماء المشرق

١ — ابن إياز

هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر ، نشأ ببغداد وتلقى عن سعد ابن أحمد البيانى ، وقرأ على التاج الأرموى ، وكان حسيباً دمث الأخلاق ، ومن مصنفاته النحوية : المحصول فى شرح الفصول (شرح فصول ابن معط) ، وشرح الضرورى لابن مالك ، والإسعاف فى مسائل الخلاف ،

ومضت كلمة عن هذا الكتاب عند الحديث على نتائج المخالفة بين المذهبين (البصري والكوفي) ، توفي ببغداد سنة ٦٨١ هـ .

٢ — الرضي :

هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الأستراباذي ، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة ، وألف شرحه على الكافية لابن الحاجب في النحو ، وله شرح ألفه بعد على الشافية لابن الحاجب أيضًا في الصرف .

وأعجب العجب أن هذا الإمام العلامة يفوت على أصحاب المعجمات الإفاضة في ترجمته ، فلم ندر متى وأين ولد ونشأ ؟ وأين كانت مراحل حياته ؟ وكم مؤلفاته ؟ وفيم كانت ؟ ومتى وأين كانت وفاته على التحقيق ؟ ومن تلقى عنهم ؟ ومن تخرج على يديه ؟ — ومما يزيد الأسف عدم معرفتهم اسمه ، فإن السيوطي ، وهو من متأخري أصحاب المعجمات المعنيين بالتراجم ، اضطر إلى ذكره في بغية الوعاة « حرف الراء » اكتفاء بشهرة لفظ « الرضي » ، وقال في ترجمته : « ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته » ، ثم قرظ شرحه للكافية بما فيه الكفاية ، وأشار إلى شرحه للشافية . نعم إن البقاعي المعاصر للسيوطي في « مناسبات القرآن » قد ذكر اسمه لمناسبة الكلام على تاريخ شرح الكافية .

أما بعد ، فإن المحقق البغدادي في مقدمة « خزانة الأدب » قد جمع

نتفاً متفرقة من المصدرين السابقين ومن غيرهما فيها إلمام إجمالى بترجمة الرضى ، والتنويه بشرحه للكافية ، وإن لم تف بالمقصود ، وبحسبنا فى تقدير الرضى علمياً ، وأنه حجة عصره غير منازع ، ما خلفه من « شرحى الكافية والشافية » ، وهما الكتابان اللذان لم يتركا شيئاً من الفنيين إلا أوفياه حقه ، وكشفا النقاب عن سره « فليس وراء عبادان قرية » ، ومن الواجب أن نذكر نبذة خاصة عن شرح الكافية فإنما نحن بصدد النحو .

شرح الرضى على الكافية

هذا الشرح قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق فى النحو واستكشاف لخبآته وإحاطة بأوابده ، ويعجبنى منه وَلوعه بضم الأنواع فى محاولاته التى يعنى فيها بلم أطراف الكلام الذى يراد التقعيد له ، حتى لا يدع باباً إلا قضى وطر العلم فيه . هذا من ناحية التأليف ، أما من ناحية الفن فإنه ليس فى شرحه جمّاعاً ، وإنما هو الفيصل ، تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى غير متحيز إلى مذهب خاص من المذاهب الأربعة السابقة ، وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه ، فقد لا يستبعد صوابية مذهب الكوفيين أحياناً إذا صح لديه حكمته ، وإليك أمثلة مما رأى قربه إلى الصواب فيها على ترتيب الشرح :

من الأمثلة التى رأى قرب المذهب الكوفى فيها للصواب

١ — يرى الكوفيون شرطية أن المدغمة فى ما فى نحو أما أنت منطلقاً انطلقتُ ، قال : « ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه . . . إلخ »(١) .

٢ — يرون الضمير فى أنت وأخواته « التاء » ، وفى إياك وأخواته « الكاف » ، قال : « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب فى الموضعين »(٢) .

٣ — يرون المصدر المنسبك من أن والفعل فى نحو يعجبنى زيد أن يقوم بدل اشتمال من الاسم الظاهر ؛ قال : « والذى أرى أن هذا وجه قريب »(٣) .

على أنه قد يبدو له ابتكار جديد يخرج به على كل النحاة ، عماده فى ذلك استقلال الرأى ورجاحة الحجة ، وإنى أسوق إليك بعض أمثلة من هذا النوع على ترتيب الشرح أيضاً .

من الأمثلة التى خالف فيها النحاة

١ — مخالفته فى اشتراط أصالة الصفة فى منع الصرف ، فقال :

---

(١) حذف كان .   (٢) المفسر .   (٣) أفعال المقاربة .

« وأنا إلى الآن لم يقم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف . . . إلخ »[١] .

٢ ــ مخالفته فى عدّهم عطف البيان نوعاً مستقلاً فى التوابع ، ورأى إدماجه فى بدل الكل ، فيقول : « وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل . . . إلخ »[٢] .

٣ ــ مخالفته فى عدّهم فَعال معدولة عن فعل الأمر ، فقال : « والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شىء لا دليل عليه ، والأصل فى كل معدول عن شىء ألا يخرج من نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية »[٣] .

٤ ــ مخالفته فى تعميمهم المنع فى الثلاثة الآتية : تقدم معمول المصدر عليه ، والفصل بينه وبين معموله بأجنبى ، وحذفه مع بقاء معموله ، ورأى جوازها مع الظرف والجار والمجرور ، فقال : « وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . . . ويجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبى . . . وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل »[٤] .

٥ ــ مخالفته فى جعلهم الصفة المشبهة موضوعة للدوام ، ورأى أنها

---

(١) غير المنصرف . (٢) البدل . (٣) أسماء الأفعال .
(٤) المصدر .

موضوعة لمجرد الثبوت ، فقال : « والذى أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست أيضًا موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ، ولا دليل فيها عليهما . . . إلخ »[١] .

٦ – مخالفته فى إذن : فليست بحرف ناصب للمضارع كما يقول البصريون وبعض الكوفيين ، ولا اسم أصله إذا والنصب بعده بأن مضمرة كما يقول البعض الآخر من الكوفيين ، بل يقول إنها اسم أصله إذ والنصب بعدها بأن مضمرة ، ولهذا قال : « الذى يلوح لى فى إذن ويغلب فى ظنى أن أصله إذ . . . إلخ »[٢] .

٧ – مخالفته فى جعلهم فاء السببية وواو المعية عاطفتين المصدر المسبوك من الناصب المحذوف والمضارع على المصدر المتصيد من الكلام قبلهما ، ورأى أن الفاء لمحض السببية والواو للحال أو بمعنى مع فقط[٣] .

وفى الكتاب أمثلة كثيرة من هذا الطراز لمن شاء أن يستزيد ، ومن البدهى أن من بلغ هذا الحد فقد وصل إلى العنقود .

نعم قد يتحاشى الخروج على الإجماع مع لمحه أسباب النزوع عنه ، فقد انقدح عنده استحسان ادعاء البناء للمضارع المجزوم لولا

---

(١) الصفة المشبهة . (٢) نواصب المضارع . (٣) المبحث السابق

إجماعهم ، فقال : « ولولا كراهة الخروج عن إجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزومًا مبنيًّا على السكون ... إلخ » (١) .

بقى أن تعرف مسلكه فى الكتاب من حيث الاستشهاد ، وهذا أمر جدير بالنظر ، لأن الشاهد فى علم النحو هو النحو ، ومن المعروف أن الشاهد إما نثر أو نظم ،وليس كل نثر أو نظم مما يصح فى علم النحو الاعتماد عليه ، كما بسطه تفصيلا البغدادى فى مقدمة خزانة الأدب بما فيه المقنع .

شواهده

إن قارئ الكتاب من أوله إلى آخره يقف على شواهد نثرية مستفيضة من القرآن الكريم وكلام العرب المعترف بالاحتجاج بهم والحديث الشريف وقول الإمام علىّ كرم الله وجهه ، وشواهد شعرية .

الشواهد النثرية

أما القرآن وكلام العرب فكثر ما استشهد بهما ، وهو فى ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين قبله ، فليس ثمة داع إلى ذكر نصوصهما فى الكتاب .

وأما الحديث فقد استدل به كثيراً أيضًا حتى على غير القواعد ،

---

(١) الفعل وعلاماته .

وقلما تقرأ باباً فى الكتاب إلا رأيت الحديث فيه — تقرأ من أول الكتاب أنواع الإعراب فيستشهد على معنى المعرب بقوله صلى الله عليه وسلم: «الثيب يعرب عنها لسانها» — ثم تقرأ باب غير المنصرف فيستشهد على الصرف للتناسب بالنظير بقوله: «خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة»[1].

وعلى صيغة الجمع المنتهى بقوله: «إنكن صواحبات يوسف»، وعلى وزن الفعل بقوله: «إن الله نهاكم عن قيل وقال» — ثم تقرأ باب الفاعل فيستشهد على الحصر بقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما الولاء للمعتق»، و«لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد» — ثم تقرأ باب الاختصاص فيستدل على قيام الاسم المضاف الدال على المراد من الضمير مقام أىّ بقوله: «إنا معاشر الأنبياء فينا بكء» أى قلة كلام، وهلم جراً، والرضى فى الاستدلال بالحديث متابع لابن مالك قبله.

وأما قول على كرم الله وجهه فإن الكتاب ممتلئ به مع النسبة فى بعض الأحيان إلى نهج البلاغة، ويكفيك لتقدير ثقة الرضى بكلام الإمام ما ذكره عند التمهيد على الاستدلال لورود إذ بعد بينا فى «باب

---

(١) السكة: السطر من النخل، والمأبورة: الملقحة، والمأمورة: كثيرة النسل من آمر المزيد بحرف، فكانت حقها مؤمرة لولا الإتباع، وهذا ما قاله القالى أيضاً فى الأمالى جـ ١ ص ١٠٣، ولكن البكرى فى التنبيه على أوهام القالى فند الإتباع مراعياً أن الفعل الثلاثى مؤد هذا المعنى، راجع التنبيه ص ٤٢.

الظروف » ، إذ يقول : « ألا ترى قول أمير المؤمنين رضى الله عنه ، وهو هو من الفصاحة بحيث هو : بينا هو يستقيلها فى حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته » [١].

فلا عجب أن يلجأ إليه فى عدة أبواب — يقول فى حذف الخبر وجوبًا : « وفى نهج البلاغة : وأنتم والساعة فى قرن واحد . . . وقريب منه قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه : فهم والجنة كمن رآها » — وفى باب المفعول المطلق لمناسبة جواز ذكر العامل وحذفه يقول : « وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية : نحمده على عظيم إحسانه ، ونير برهانه ، ونوامى فضله وامتنانه ، حمداً يكون لحقه أداء » — وفى باب المفعول له استدلال على عدم لزوم التشارك بين الفعل والمفعول فى الفاعل يقول : « والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه فى نهج البلاغة : فأعطاه الله النظرة استحقاقًا للسخطة واستتمامًا للبلية . والمستحق للسخطة إبليس ، والمعطى النظرة هو الله تعالى » ، والكلام فى الشيطان — وهكذا استرسل الرضى فى الكتاب ، والرضى فى الاستدلال بكلام الإمام غير مسبوق ، ولم أقف على شىء فى ترجمة الرضى ألتمس منه هذه الوجهة الجديدة أترجع إلى النسب أم التشيع ؟ وأيًّا ما كان فإن الإمام لانكران فى صحة الاستشهاد بأقواله .

---

(١) هذه الجملة المذكورة من الخطبة الشقشقية المعروفة ، يتعجب من أبى بكر فى استقالته من الخلافة أول الأمر مع حرصه آخر حياته على عقدها لعمر ، وقد ذكر بعضها فى النهج .

الشواهد الشعرية

وأما الشعر فقد دعم الرضي القواعد بالشواهد الشعرية أيضًا ، فذكر في كتابه سبعًا وخمسين وتسعمائة ، والمستقرئ لها يتبين أن أكثرها للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممن يستشهد بكلامهم ، سواء منها ما عرف قائلها وما لم يعرف ، فإن مصدر المجهولة القائل إما سيبويه في أبياته الخمسين المعدودة ولا ريب في خلو الكتاب من المحدثين ، وإما ممن بعده إلى الرضي ممن جزم العلماء بحظرهم الاستشهاد بهم — وقليلا منها للشعراء المحدثين الذين لا يعتدّ النحاة بهم في قواعدهم — هذا ، وقد ساق الرضي قليلا من الشعر لمناسبات معنوية لا علاقة لها بالقواعد ، وإن أرتنا سعة اطلاعه في الأدب بما لم يتح لنحويّ غيره .

فمن هذا في باب المبتدأ والخبر لتوجيه تقديم المبتدأ على الخبر في نحو « سلام عليكم » ، قوله : إن تقديم الخبر ربما يتسرب منه الدعاء عليه قبل المبتدأ ، ونظير ذلك أن أبا تمام لما أنشد في مطلع قصيدة في مدح أبي دلف العجلي :

على مثلهـــا من أربع وملاعب « تذال مصونات الدموع السواكب »

قال بعض الحاضرين قبل نطقه بالشطر الثاني : « لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ، فانخذل أبو تمام عن إتمام الإنشاد .

ومنه في باب التنازع عند ذكر رأي الكسائي الموجب حذف الفاعل

من الأول عند إعمال الثانى خوف الإضمار قبل الذكر ، مع أن الحذف أشنع من الإضمار قبل الذكر ، قوله : فحال الكسائى حال : « سعيد بن حسان » ، إذ يقول :

فكنتُ كالساعى إلى مثعَب موائلا من سبَل الراعدِ

ومنه فى باب المفعول به لمناسبة حذف الفعل جوازاً ووجوباً فى قولهم « انته أمراً قاصداً » ، قوله : القصد خلاف القصور والإفراط كقول الشاعر :

« ولاتك فيها مُفْرِطا أومُفَرِّطا» كلا طرفى قصد الأمور ذميم

ومنه فى باب أسماء الأصوات عند الكلام على « ويلمه » وأن هذا الدعاء على حد قاتله الله عند التعجب قوله : فإن الشىء إذا بلغ الكمال يدعى عليه صونًا له عن عين الكمال ، كما قال جميل :

رمى الله فى عينى بثينة بالقذى وفى الغُـــرّ من أنيابها بالقوادح

وهكذا — وليس فى مثل هذا النوع من مؤاخذة على الرضى ، إنما المؤاخذة عليه فى استشهاده بشعر المحدثين ، والنحاة لا ينظرون إليه فى اتخاذه أساسًا للقوانين النحوية ، وقد ذكر منه مقداراً كبيراً سأذكر لك بعضًا منه على ترتيب الشرح مكتفيًا به عن الباقى لسهولة الوقوف عليه .

من شواهد الشعراء المحدثين

قد استشهد رحمه الله فى باب الفاعل بقول أشجع السلمى :

كأن لم يمت حيّ سواك ولم تقم   على أحد إلا عليك النوائح

وفي باب المبتدأ والخبر بقول أبي نواس :

غيرُ مأسوف على زمن   ينقضي بالهم والحزن

وبقول أبي تمام الطائي :

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه   وأرْى الجنى اشتارته أيدٍ عواسل

وفي باب الحال بقول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أونكِرتُها   خرجتُ مع البازي عليّ سواد

وبقول أبي الطيب المتنبي :

قبلتها ودموعي مَزْج أدمعها   وقبلتني على خوف فماً لفم

وبقوله :

بدت قمراً ومالت خُوط بان   وفاحت عنبراً ورنت غزالا

وفي باب اسم الفعل بقول ربيعة الرّقّ :

لشتانِ ما بين اليزيدين في الندى   يزيد سليم والأغر بن حاتم

ولا ريب أن استشهاده بالمحدثين إحدى الهنات الملاحظة عليه .

انتقاد هين

الواقع أن الكتاب برهان حق على عبقرية صاحبه ، وإذا ما تشبثنا

بالملاحظات الطفيفة فإنا لا نعدم العثور على شيء منها . ولا بأس بسرد بعض منها الآن فدونكها :

الأولى : استشهاده بالمحدثين .

الثانية : أنه ربما لاح له تعقب ابن الحاجب فى الكافية فلا يبالى التشهير ، (وربّ لائم مُليم) ، فانظر إلى عبارته فى رده عليه تجويزه دخول مِن على تمييزكم الاستفهامية إذ يقول : « فلم أعثر عليه مجروراً بمن لا فى نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدرى ما صحته ؟ » — ولهذا كان حسنًا من السعد فى المطول رده على الرضى بشاهد فيه التلميح البديع وهو قوله تعالى : (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنة) .

الثالثة : أنه عدّ قياسية تاء الوحدة فى الفرق بين الآحاد والأجناس فى المخلوقات والمصادر كتمر وضرب ، فقال فى باب المذكر والمؤنث : « وهو قياسى فى كل واحد من الجنسين المذكورين أعنى المخلوقة والمصادر » ، ثم هو بعد هذا ناقض نفسه إذ يقول فى شرحه على الشافية أواخر باب جمع التكسير : « وليس أسماء الأجناس التى واحدها بالتاء قياسًا إلا فى المصادر نحو ضربة وضرب . . . إلخ » .

على أن تلك الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التى انطوى عليها ذلك الشرح ، وقد تم تأليفه كما قال الرضى فى ختامه فى شوال سنة ست وثمانين وستمائة ،

وللسيد الشريف « على » الجرجانى تعليقات على الشرح جمعت بين الوجازة والإفادة ، وقد نال هذا الشرح الإعجاب منذ شع نوره فى المشرق ، ولم ينبثق نوره فى مصر إلا أخيراً .

ظهوره بمصر

من العجب العاجب أن يطول الأمد على اختفاء هذا الشرح النفيس بعد تأليفه عن نحاة مصر ، فلا يدخل مصر إلا بعد ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ ﻫ ، قال البقاعى إبراهيم بن عمر المتوفى سنة ٨٨٥ ﻫ ، فى كتابه مناسبات القرآن : « ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبى حيان وابن هشام »[١] .

وإنى لأعلم غير ظان أنه مع نقله إلى مصر بعد ابن هشام لم تتداوله الأيدى العامة ، وأن قليلا من العلماء اطلع عليه فلم يتيسر لكثيرهم السماع به ، بله الوقوف عليه — فالأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩ ﻫ . لم يذكر الرضى مرة واحدة فى شرحه ، والأشمونى أولع المؤلفين بجمع المعلومات والقائلين لها فى شرحه ، وستعرف هذا عند التعريف بشرح الأشمونى ، فما لا شك فيه أن شرح الرضى حرمت منه مصر طويلا ، إذ الكتب النحوية التى تعتمد عليها مصر إنما هى مؤلفات ابن الناظم وابن هشام وابن عقيل والأشمونى ، وهى خالية من كل جزئية علمية لها اتصال بذكر

---

(١) نقلها البغدادى فى مقدمة الخزانة (الأمر الثالث) .

الرضى ، ولم يجد البحث الطويل الذى بذلته لمعرفة الوقت الذى تناولته الأيدى فى مصر ، ولو على سبيل التقريب ، ومن اليقين أن الأيام لو تقدمت بظهور شرح الرضى لارتشف منه هؤلاء المؤلفون المتدارسة كتبهم بأيدينا ، وعليها اعتمادنا من مناهله السائغة العذبة ، والذين اعتادوا فى الأحكام محاولة ضم كل شىء إلى لِفْقه ، وازدادوا فى تنقيح عللها ما وسعتهم الفكرة . توفى الرضى سنة ٦٨٨ هـ .

٣ — الكافيَجى

هو أبو عبد الله محمد بن سليمان ، ولد فى بلدة « ككجة كى » من آسيا الصغرى ، ثم ارتحل إلى فارس ، فسمع من الفنرى وغيره ، واشتهر بالكافيجي لملازمته « كافية » ابن الحاجب ، ثم هبط مصر وفيها نبه قدره ، ودان له العلماء فى متنوع الفنون ، فازدحم الطلاب على دروسه طبقة بعد أخرى ، وصنف كثيراً ، ومن أنفس مصنفاته فى النحو شرح « القواعد الكبرى » لابن هشام ، توفى بالقاهرة سنة ٨٧٩ هـ[١].

٤ — الجامى

هو أبو ضياء الدين عبد الرحمن نور الدين بن أحمد نظام الدين ، ولد فى قرية خرجرد من قرى جام (ولاية بخراسان) ، وانتقل مع والده صغيراً إلى هراة ، فشب معروفاً بالجامى ، وتلقى بالمدرسة النظامية

---

(١) ترجمته فى الضوء اللامع ، والبغية ، وحسن المحاضرة ، والشذرات ، والبدر الطالع .

فى هراة عن السمرقندى وشهاب الدين الحاجرى وغيرهما ، ثم طمحت نفسه إلى الازدياد فى العلم ، فتوجه إلى سمرقند ، وسمع من قاضى زاده الرومى الذى أطراه كثيراً ، وتنبأ عن أمل فيه كبير ، وهنا طارت شهرته فى المشرق ، فقفل إلى هراة ، ودنا من قلب سلطانها أبى الغازى السلطان حسين مرزا آخر سلاطين بنى تيمور المتوفى سنة ٩١١ هـ .

وطوفت سمعة الجامى حتى رغبت السلاطين فى لقياه؛ولهذا لما سافر إلى الحج أرسل له السلطان محمد الفاتح العثمانى يستزيره بعد عودته من الحج ، غير أنه اعتذر رغبة فى سرعة العودة إلى هراة ، كما كاتبه ابنه السلطان بايزيد الثانى ، فقدآثر الإقامة الممتعة فى هراة فى ظلال السلطان حسين ، ولقد خلف الجامى مؤلفات شتى فى متنوع الفنون ، ومن آثاره النحوية شرحه على كافية ابن الحاجب وسماه « الفوائد الضيائية » (نسبة لولده ضياء الدين) ، والشرح صغير الحجم ، كبير المادة ؛ ومن أبسط المسائل فيه مسألة الكحل ، وباب نو ، ونقل فيه كثيراً عن شرح الرضى للكافية مع عزو النقل إليه ، وللإقبال على شرح الجامى على العلماء به ، فعليه حاشية لمحرم مات قبل إكمالها ، إذ وصل فيها إلى بدل الكل من الكل ، فأكملها الأنصارى ، وحاشية للبسنوى ، وحاشية لعصام الدين ، وحاشية لمحمد عصمة الله ، توفى الجامى بهراة سنة ٨٩٨ هـ[1] .

---

(١) ترجمته فى الشقائق (الطبقة السابعة — السلطان محمد) ، والشذرات ، والبدر الطالع .

الفصل الثانى

النحو والنحاة فى الأندلس والمغرب

إن بلاد الأندلس والمغرب فى هذا الحين قد كثر فيهما علماء النحو الذين دوّى ذكرهم فى كتبه ، لأنهم نشأوا بعد نضجه واستكمال مذهبهم الخاص الذى تقدم شرحه وبعض مسائل منه ، وقد خدموا هذا العلم بمصنفاتهم التى أعاضت النحو معظم ما فقده من كارثة بغداد الصماء ، لتوافر رغبتهم فيه ، وقدسية منزلته فى نفوسهم ، بل إن منهم من وقف بحثه ونشاطه عليه كابن عصفور وابن الضائع وغيرهما ، فاكتسب النحو منهم قوة ساعدته على استطالة عمره بعد عوامل الفناء التى أصابته بإبادة كثير من كتبه ، وبفترة الخمول التى خيمت على علمائه من أعاصير اضطرابات المشرق وما تولد عنها مدة طويلة .

ولقد سبق لك أن النحو أوفى على الغاية فى هذه البلاد هذا العصر (القرن السابع) ، وكان عندهم شارة النبغ والفوق ، وأن عنوان عرفانه وسمة الرسوخ فيه ، استظهار كتاب سيبويه ، لأن له المكانة السُّميا عندهم ، فمن لم يشتهر به فعلمه مطروح مهما حصل ، ولذا كانوا يقولون عن أحمد بن عبد النور النحوى المعروف المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، إنه لا يعرف شيئًا ، ولا دهشة من هذه الحال عندهم ، لأن النهضة

الأندلسية فى النحو هيّت مصاحبة للكتاب عندهم ، فللكتاب اليد الطولى فى كونها وإنمائها والإبقاء عليها ، ولها فضل إكبارهم منزلة الكتاب عندهم ، والاحتفاظ به كأنفس ذخيرة لديهم . هذا ، وعند الاعتبار والتبصر يجب أن يدرك أن ذلك إيذان بأفول نجمه من هذه البلاد ، وهذا ما حدث ، فإنه ما تم أمر إلا بدأ ينقص ... فقد اتفق أن شبّ ضرام الاضطرابات فى البلاد ، وقد استوى على ملك الأندلس بنو الأحمر الذين يؤثرون الأدب على النحو ، والناس على دين ملوكهم ، فدعا ذانك الأمران علماء النحو فى البلاد إلى الاستشراف إلى القطرين (مصر والشام) ، وصاروا ينزحون إليهما زرافات ووحدانًا إلى أن بلغ الشر إناه ، وتفرق ملوك بنى الأحمر شيعًا ، واستعدى بعضهم على بعض ملوك الإفرنج ، فقضوا عليهم القضاء الأخير فى حادث تقشعر منه الجلود ، وسقطت آخرة حواضر الأندلس « غرناطة » على يد فرديناند سنة ٨٩٧ هـ ، ونكل الإفرنجة بالمسلمين ، ومثلوا بتراثهم العلمى فى غرناطة الصورة الكريهة التى ارتكبها المغول فى بغداد : « وما أشبه الليلة بالبارحة » ، ففرّ جُلّ من بقى من العلماء إلى القطرين كما سبق .

وفى الحق أنه لولا العلماء الذين جلَوْا إلى القطرين من بلاد المغرب ، ومعهم أغلب مؤلفاتهم ، لفات العالم العربى من هذا العلم قسط كبير . وهاك بعض المشهورين منهم مرتبين باعتبار سنى وفياتهم :

١ ـــ الأندلسى

هو أبو محمد القاسم علم الدين اللُّورقى بن أحمد، ولد بمُرْسية ، وبرد ّد إلى بلنسية ، وفيهما أخذ النحو عن ابن الشريك وابن نوح وغيرهما ، ولقى الجزولى ، وورد مصر ، ثم اتجه إلى دمشق ، فسمع من تاج الدين الكندى كتاب سيبويه وغيره ، ودفعه طموحه إلى علماء بغداد ، فجلس فى حلقة أبى البقاء العكبرى ، وعاد إلى حلب ، واستوطن الشام ، والتف الناس حوله ينهلون من معارفه ، إذ كان موطأ الأكناف حسن البزة ، كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة ، منها فى النحو شرح مقدمة الجزولى ، وشرح المفصل ، توفى بدمشق سنة ٦٦١ هـ[١].

٢ ـــ ابن عصفور

هو أبو الحسن على بن مؤمن الإشبيلى ، أخذ عن الدباج والشلوبينى وكان أصبر الناس على المطالعة ، بيد أنه وقف عنايته على النحو ، فما لبث أن توحد بحمل راية النحو فى بلاد الأندلس التى تجول فيها كثيراً ، وحدثت جفوة بينه وبين الشلوبينى . وله مصنفات منها المقرب وشرحه لم يتم ، ومختصر المحتسب لابن جنى ، وثلاثة شروح على الجمل الكبيرة للزجاجى . كان رقيق الدين ، جلس آخر حياته فى مجلس شراب

(١) ترجمته فى معجم الأدباء ، ونفح الطيب ، القسم الأول الباب الخامس ، وبغية الوعاة .

رمى فيه بالنارنج إلى أن مات سنة ٦٦٣ هـ (١) .

٣ — ابن مالك

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائى ، ولد بجيّان (بلد بالأندلس) ، وسمع من الشلوبينى أياماً ؛ ثم ورد المشرق حاجّاً ، ثم استوطن الشام ، فسمع بدمشق من السخاوى ، وجالس من ابن يعيش الحلبى ، ثم تصدر لإقراء العربية فى حلب مدة ، فدمشق التى توطنها ، فأتى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فكان يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فأشعار العرب التى كان فى استذكارها نسيج وحده ، وصنف مؤلفات نظماً ونثراً تشهد له بالتفوق على من تقدم ، وجمع بعضهم أكثرها فى نظم ذكره السيوطى فى البغية . ولنقتصر هنا على النحوية فمن النظم « الكافية الشافية » استوعب فيها كل ما عمه وشرحها ، و « الألفية » وهى ملخص الكافية ، طبقت شهرتها الآفاق ، وترجمت إلى لغات ، وعليها شروح كثيرة استقرأها كشف الظنون ، ومن شروحها شرح ابن الناظم وشرح المرادى وشرح ابن عقيل وشرح الأشمونى ، وسنذكر عنها نبذة عند الكلام على ترجمة مؤلفيها — ومن النثر « الفوائد » و « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » — ولا غرو أن طلاب اللغة العربية مدينون لهذا الإمام الذى أسدى هذه الذخائر ، فما أحراه

---

(١) ترجمته فى فوات الوفيات ، وبغية الوعاة ، وشذرات الذهب .

بكتاب منفرد ، فيه التعريف بحياته ومؤلفاته وما فيها بالتفصيل ، نعم ، إن المحسن لا يضيع عمله عند الله ، فقد جعل الله لابن مالك لسان صدق فيمن بعده ، فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء فى كتبهم مشارقة ومغاربة ، فالرضى القريب منه زمنًا ، وهو من المشارقة ، نقل عنه فى شرحه الكثير من مقاله ، والمغاربة ومن فى القطرين اتبعوه واعتمدوا عليه فكان قطب دائرتهم .

هذا ، والغريب من ابن خلكان الذى كان يشيعه إلى بيته بعد الصلاة كل يوم تعظيمًا له ألا يترجم له فى وفيات الأعيان ، توفى رحمه الله بدمشق سنة ٦٧٢ هـ .

٤ ــ ابن الضائع

هو أبو الحسن على بن محمد الإشبيلى الكتامى ، لازم الشلوبينى ، وأخذ عنه كتاب سيبويه بين قراءة وسماع ، ثم فاق أترابه وأبدع فى التصنيف ، له شرح على سيبويه جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف مع الاختصار الحسن ، وله مشكلات عجيبة أبداها فى كتاب سيبويه سبق الإلماع إليها فى الكلام على علم النحو وعلمائه فى الأندلس والمغرب فى المطلب الأول ، وشرح على الجمل الكبيرة للزجاجى ، وكان لا يعتمد فى الاستشهاد على الحديث مخالفًا سنة ابن خروف فى التعويل عليه ، توفى سنة ٦٨٠ هـ .

٥ — ابن أبي الربيع

هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي ، تلقى عن الدباج والشلوبيني ، ولم يكن في طلبة الشلوبيني أنجب منه ، ثم هاجر من إشبيلية بعد استيلاء الإفرنجة عليها إلى سبتة وتوطنها ، ووقعت مناظرة بينه وبين مالك بن المرحل هل يقال : « كان ماذا ؟ » ونتج عنها مهاجاة بينهما مقذعة نال فيها ابن الربيع من ابن المرحل ، وصنف مؤلفًا خاصًّا بمنعها ، ولذا قال مالك :

عاب قوم كان ماذا   ليت شعري لِمَ هذا ؟
وإذا عابوه جهـلا   دون علم كان ماذا ؟[1]

ومن مؤلفات ابن أبي الربيع النحوية شرح سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي ، وقد رأيتُ في حاشية الشمني على المغني الباب الأول مبحث « لكنّ » أن كتاب « البسيط » من مؤلفاته مع أني لم أطلع على هذا الكتاب ضمن مؤلفاته في ترجمته ، ومع أن ابن عقيل عند قول الناظم :

وفعل أمر ومضى بنيا   وأعربوا مضارعاً إن عريا

قال : « ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط » ، وتابعه على ذلك

---

(١) ذكرت المناظرة في ترجمة مالك : في نفح الطيب « الباب السابع » من القسم الأول ، وبغية الوعاة ، وشرح درة الغواص ، في الوهم ٣٥ .

السيوطى فى فهرس بغية الوعاة « باب الكنى والألقاب والأسماء والإضافات » عند حرف الباء ونصه : « صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ، ولم أقف له على ترجمة » ، والله أعلم بالحقيقة ، توفى سنة ٦٨٨ هـ .

٦ — ابن آجروم

هو أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجى (نسبة إلى صنهاجة قبيلة بالمغرب) المشهور بابن آجروم « الفقير الصوفى » بلغة البربر ، ولد بفاس ، وذاع فضله فى علوم كثيرة إلا أنه غلبت عليه القراءات والنحو ، ولم يؤثر عنه فى النحو إلا مقدمته التى طبقت شهرتها الآفاق ، وترجمت إلى عدة لغات ، وتناولها بالتعليق عليها كثير من الأعلام ، ومن أشهر شروحها بين أيدينا شرح الشيخ حسن الكفراوى المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ ، قال السيوطى فى بغية الوعاة : « وهنا شىء آخر ، هو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين فى النحو ، لأنه عبر بالخفض وهو عبارتهم ، وقال الأمر مجزوم وهو ظاهر فى أنه معرب وهو رأيهم ، وذكر فى الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم ، وأنكره البصريون فتفطن » ، توفى بفاس سنة ٧٢٣ هـ [١].

---

(١) ترجمته فى الضوء اللامع ، وبغية الوعاة ، وشذرات الذهب .

٧ — أبو حيان

هو محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي ، ولد بمطخارش (من ضواحي غرناطة) ، وتلقى عن كثيرين منهم ابن الضائع ، ودرس بين ظهرانيهم ، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقها ، وأخذ عن كثير ممن لقيه ، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة ، فأخذ عن ابن النحاس ، وتصدر في الجامع الأقمر ، وصنف كثيراً ، فمن مؤلفاته النحوية : « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » ، وملخصه « ارتشاف الضرب من لسان العرب » ، وكان على مذهب ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث ، ولذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل بكلام مسهب ، وفي رحمه الله بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ [١].

٨ — الشاطبي

هو أبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ، تلقى العربية وغيرها عن أئمة المغاربة منهم أبو القاسم السبتي وأبو عبد الله التلمساني والمقرى وابن لب ، فنبغ في فنون متنوعة وصنف فيها مؤلفات أعجب بها العلماء منها « الموافقات » في أصول الفقه ، ومن

(١) ترجمته في الوافي ، وفوات الوفيات ، والدرر ، والبغية ، وحسن المحاضرة (أئمة النحو واللغة) ، ونفح الطيب (الباب الخامس — القسم الأول) ، والشذرات ، والبدر الطالع .

مؤلفاته النحوية شرحه على « الألفية » لابن مالك ، فإنه المنهل العذب الذى اغترف منه النحاة بعده .

ومن آرائه الصائبة تجويزه الاستشهاد بالحديث إذا علم أن المعنى به فيه نقل الألفاظ لمقصود خاص بها كالأحاديث المنقولة فى الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه وسلم خلافًا لابن خروف وابن مالك المجيزين مطلقًا ، وابن الضائع وأبى حيان المانعين مطلقًا ، وقد أرفى هذا المبحث حقه فى باب الاستثناء ، ونقله عنه بحذافيره البغدادى فى مقدمة الخزانة ، توفى الشاطبى بالأندلس سنة ٧٩٠ هـ[1] .

---

(١) ترجمته فى « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » ديباج ابن فرحون .

الفصل الثالث

النحو والنحاة فى مصر والشام

إن مصر والشام فى هذه الآونة كانتا مستقلتين تخافق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين منذ سنة ٦٤٨هـ، واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم ، وكان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم ، ولأنهم دخلاء ، يحاولون استكمال مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد . ثم كان حادث بغداد موحيًا إليهم جساءة العبء الملقى على كاهلهم ، إذ لم يبق للإسلام بلاد ذات شوكة تعقد عليها الآمال سوى القطرين ، والأندلس فى دور احتضارها الأخير ، فناصروا اللغة العربية ، لأنها لغة الدين والشعب ، ولم تحل جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمى ، وتحبيب علمائها إلى نشرها ورفع لوائها ليستعيدوا مجد العراق فى بلادهم ، وقد كان ذلك مستحكمًا فى أدمغتهم ، حتى إن الظاهر بيبرس البندقدارى استدعى أحد أولاد الخلفاء العباسيين الفارين من أيدى التتر ، وعقد له بيعة الخلافة ، فألبسه تاجها بالقاهرة سنة ٦٥٨ هـ ، ولقّبه المستنصر بالله ، واستمد منه سلطة الملك نائبًا عنه ، ولما خرج الخليفة على رأس جيش لمحاربة التتر فقتل ، بايع الظاهر بعده عباسيًّا آخر هو « أبو العباس أحمد » ولقّبه الحاكم بأمر

الله ، وهو جد الخلفاء العباسيين بمصر : وهكذا استمرت الخلافة العباسية في القاهرة مدة ولاية المماليك للقطرين ، وإن كانت صورية ، فقوى بالاعتزاز بها شأنهم ، واشتدت شوكتهم ، فاستطاعوا مقاومة « تيمورلنك » الذى حاول بعد فتوحاته إلى سورية أن يستحوذ على القطرين ، فأرسل إلى السلطان « قلاوون » — وكان يضطغن عليه لكن الله أنقذه من شره ، وتغلب عليه في موقعة « حمص » فنجا القطران من الوقوع في يده .

مضت الحقبة الطويلة التى ولى فيها المماليك القطرين وكأن الله أراد أن يعيد إلى المسلمين فيهما بعض ما رأوه في العراق إبان مجده الزاهى ، فقامت القاهرة مقام بغداد ، وكما ورثتها في الخلافة العباسية نابت عنها في النهوض بالثقافة العلمية ، فلا غرو أن القطرين كانا آنئذ ملتقى علماء المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها ، وتوالت النهضة في القطرين إلى أن أدال الله لبنى عثمان من المماليك ، واستولى السلطان سليم على القطرين سنة ٩٢٣ هـ ، فضعفت النهضة وتغيرت الحال ، وعلى هذا ينبغى الكلام على النحو وعلمائه في كل عصر من العصرين على حدة لاختلاف الشأن فيهما .

النحو والنحاة في عصر المماليك

وضح مما فات أن المماليك قبضوا على زمام المقاليد في القطرين ، والعراق في الاحتضار ، والأندلس في سبيل الزوال ، وأن علماءهما لم

يلقوا أمامهم موطناً يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلا القطرين ، ولا سيما قد عرف عنهما حب العلماء وإكبارهم . وإن العلماء بدورهم قد رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية ، يقول السيوطي وهو من علماء هذا العهد : « وقد ذهب جل الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحد »[1] . وربما كان في هذا الكلام شيء من الغلو إلا أنه — أيًّا ما كان — دليل على إحساسهم بالنقص والخسارة ؛ وواجب الدين في أعناقهم يقضي عليهم بإحياء ما درس من علوم لغة الدين ، وبينهم بعض المشارقة الذين فروا من وجه المغول ، والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد ، فهبت حركة طيبة في علومها ، وفي مقدمتها النحو .

ومن الإنصاف أن نقول إن عماد هذه الحركة التي كان فيها إمساك للحوباء إنما هم جالية الأندلس والمغرب الذين سلف ذكرهم ، فإنهم لما ألِمّوا بالقطرين ، واتخذوهما مقرًّا لهم بثوا علمهم وأذاعوا مصنفاتهم فيهما بين الناس ، فتخرج عليهم تلاميذ كانوا كواكب العصور المتأخرة ، وصارت مصنفاتهم نبراسًا لمن صنف بعدهم من العلماء ؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن رحلاتهم إلى القطرين كانت بعيدة العهد ، وطالت أيامها ، فاختلطوا بالعلماء قبل حادثهم بزمن غير قريب ، ولا كذلك المشارقة

---

(١) المزهر . النوع الأول ، المسألة السادسة عشرة بعد الكلام على جمهرة ابن دريد .

الذين بخنوا بحادثهم ، وبجأوا إلى القطرين ، فإنهم وردوهما وقد تشبع العلماء من روح المغاربة ، ومن هنا ندرك :

السر في تغلب المذهب الأندلسي عند نحاة القطرين على البغدادي

من الحديث السالف الذي وقفت منه على تبكير المغاربة عن المشارقة في النزوح إلى القطرين واستيطانهما ، ومعهم مؤلفاتهم ، وقد تكون لديهم مذهبهم ، تدرك أن مذهبهم سبق المذهب البغدادي إلى علماء القطرين ، فإن علماءهما قد تتلمذوا لهم ، فتشبعوا بروحهم ، وتغلب المذهب الأندلسي عليهم ، فتغلغل في الدراسة والتصنيف والرأي أخيراً ، فألفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح عليها ، وطاف المؤلفون في القطرين حولها ، هي التي توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة ، واختصاراً واتساعاً ، وكذا « الكافية الشافية » له أيضاً ، وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشارقة ، فقد نقل الرضي عنه كثيراً في شرحه على « الكافية » لابن الحاجب .

وبالجملة فإن اتجاه النحاة بعدُ اقتفى المنهاج الأندلسي ، وما برح إلى عصرنا الحاضر في القطرين ، ففي هذا العصر فاضت دراسة النحو في أغلب مدن القطرين ، وبخاصة في القاهرة ودمشق وحلب ، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه شيء بعلاج المريض الذي لم يبق فيه إلا الذَّماء ، ولكن اطرادها على طول الأيام محفوفة بالترغيب والتقدير قد أكسبها

استعادة ما فقد النحو من الازدهار ، فظهر فى البلدين جهابذة العلام الذين حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب ، ونقلوه كاملا غير منقوص لمن بعدهم ممن حدثوا فى عصور الظلام ، ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها ، ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلبه المؤلفين فى مؤلفاتهم المتعددة التدرج والتنويع فيها لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومنته ، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط ، حبًّا فى تعميم النفع ، كما صنع ابن مالك وابن هشام والسيوطى .

نعم ، إن التأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد ، وذلك أن معظم المؤلفات السابقة كانت زعيمة بالإبانة عن نفسها بنفسها لا ترتقب تفسيراً ولا توضيحاً مع النزوع إلى الوجهة النحوية ، يستوى فى هذا مطولها ومختصرها ، إذ لم يقصد واضعو المختصرات سابقاً إلا مجرد التسهيل على المبتدئ بذكر جزئيات من مسائل العلم تؤنسه إذا جد فيه ، فساوت عباراتها فى التأدية ما فيها من المعانى ، وممن ألف مختصراً على هذا النهج قديماً الزجاجى فى « الجمل الكبيرة » وعبد القاهر الجرجانى فى « جمله » أيضاً .

أما فى هذا العهد فقد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات ، ويفتنون فى سبيل إيجازها ما وسعته قدرتهم ، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح ، وربما جللت بالحواشى ، وأقرب الأمثلة لهذا شروح « كافية » ابن الحاجب و « ألفية » ابن مالك و « كافيته »

و «مغنى» ابن هشام و «توضيحه» وبعض حواشيها . وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها فى الشروح والحواشى من : كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقه اللغة بسبب وثيق ، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو ، ومن محاولة أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه ، وكثيراً ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة . لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات ، وجعلها ما يزال إلى يومنا معتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم ، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو ، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام ، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم ، فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة ، وبالتالى قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها ، فكانت بعض الحواشى — فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح .

وسيتبين لك عند تراجم علمائه أن معظم مؤلفاتهم متون وشروح ، فقلما ترى حاشية لمؤلف منهم ، كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره ، ترزح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ، ولا تربطها بها أسباب ، فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متوطنين

بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما ، فمما لا مرية فيه أنه لولا القطران فى هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ، ولكان له نظام آخر — تلك هى حالة هذا العلم ورجاله — وهاك بعض مشهوريهم مع الترتيب الزمنى فى وفياتهم :

١ — ابن الناظم

هو محمد بدر الدين بن محمد ، ولد بدمشق فأخذ عن أبيه ونشأ حاد الذهن إلا أنه غلبت عليه معاشرة الشذاذ فأقصاه أبوه ، فأقام فى « بعلبك » وانتفع الناس بعلمه ، وكانت له مشاركة فى علوم كثيرة ، ومن مؤلفاته النحوية شرحه على « ألفية » والده .

نبذة عن شرح ابن الناظم

يغلب على الظن أنه أول شرح على الألفية مهد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده ، نقلوا عنه ، وعنوا ببسط ما فيه حتى امتاز أن يصير علماً بالغلبة « للشارح » إذا أطلق فى هذه المصنفات . وقد تعقب ابن الناظم أباه كثيراً ، بدون هوادة — انظر باب المفعول المطلق والتنازع والصفة المشبهة ، وربما حمله التعقب إلى الإتيان ببيت بدل بيت الناظم ، ففى باب التنازع رأى أن قول أبيه :

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

يفيد أن ضمير المتنازع فيه إن كان المفعول الأول فى باب ظن يجب

حذفه مع أنه لا فرق بين المفعولين — فاستصوب أن يقول بدله :

واحذفه إن لم يلك مفعول حسب   وإن يكن ذاك فأخره تصب

إلا أن الشراح بعده من : ابن هشام وابن عقيل والأشمونى وغيرهم تصدوا للرد عليه بما جعل حملاته على الناظم طائشة كما ترى فيها مبسوطاً ، وقد وردت فيه بعض شواهد محرفة نقلها عنه من بعده ، ومن ذلك على سبيل المثال : استشهاده فى أول باب « نعم وبئس » للكوفيين على اسميتهما بقول الراجز :

صبحك الله بخير باكر   بنعم طير وشباب فاخر

وصحة الشطر الثانى « بنُعْم عَيْن إلخ » ، كما فى لسان العرب ، وشرح القاموس ، وعلى هذا ضاع الاستشهاد بالبيت — مع أنه اقتفاه فى هذا الاستشهاد الأشمونى .

ويلاحظ عليه أنه ربما ساق شعر المحدثين استدلالا ، فقد جوّز ذكر الخبر بعد لولا إن دل عليه دليل كقول أبى العلاء المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد يمسكه لسالا

ثم الشارح فى الواقع مغلق ولهذا كثرت الحواشى عليه ، فكتب عليه ابن جماعة والعينى والسيوطى وزكريا الأنصارى وابن قاسم العبادى وغيرهم . ومنها شرحه على « كافيته » أيضاً ، ولما توفى أبوه استدعى إلى

دمشق فولى وظيفـــة أبيـــه ، ومات بمرض القولنج شابًّا بدمشق سنة ٦٨٦ هـ[١] .

٢ — ابن النحاس

هو أبو عبد الله محمد بهاء الدين بن إبراهيم الحلبي ، أخذ العربية عن ابن عمرون والقراءات عن الضرير وسمع من غيرهما ، ودخل مصر وتلقى عن مشايخها ثم صار إمام المصريين فى العربية . وفى فوات الوفيات ترجمة « محمد بن رضوان » من شعره إلى الشيخ بهاء الدين :

سلم على المولى البهاء وصف له　　شوقى إليه وأننى مملوكه

أبدًا يحركنى إليه تشوقى　　جسمى به مشطوره منهوكه

لكن نحلت لبعده فكأننى　　ألف وليس بممكن تحريكه

واستطرف ابن هشام الأبيات فذكرها للمناسبة فى تقدير الحركات الإعرابية فى المقصور « شرح شذور الذهب » — ولم يصنف ابن النحاس إلا ما أملاه على « المقرب » لابن عصفور ، توفى بمصر سنة ٦٩٨ هـ[٢] .

٣ — المرادى

هو الحسن بن قاسم المصرى ، أخذ عن أبى حيان وغيره ، وصنف وتفنن وأجاد ، فمن مصنفاته شرح المفصل ، وشرح التسهيل ، والجنى

(١) ترجمته فى الوافى بالوفيات ، وبغية الوعاة ، وشذرات الذهب .
(٢) ترجمته فى بغية الوعاة ، وفوات الوفيات ، وشذرات الذهب .

الدانى فى حروف المعانى ، وشرح الألفية . ومؤلفات المرادى مصادر لدى النحاة وثيقة ، فالدماميني عول فى شرح التسهيل على شرحه ، والأشمونى نقل فى شرح « الألفية » كثيراً عن شرحه ، وقالوا إن ابن هشام استفاد فى « المغنى » من الجنى الدانى — توفى بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ[١] .

٤ — ابن هشام

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى ، ولد بالقاهرة ، ولزم عبد اللطيف بن المرحل ، وسمع على أبى حيان ديوان زهير ، وحضر دروس التاج التبريزى ، ثم فاق أقرانه بل شيوخه وتخرج على يده الكثير — صنف المؤلفات الملأى بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة مع التصرف فى منهجها والتنويع فى إفادتها مما يدل على الاطلاع الغريب — فمنها شذور الذهب فى معرفة كلام العرب وشرحه ، وقطر الندى وبل الصدى وشرحه ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وشرح التسهيل لابن مالك ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والإعراب عن قواعد الأعراب ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب الذى طارت شهرته إلى المغرب ، يقول ابن خلدون : « ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب

---

(١) ترجمته فى البغية ، وحسن المحاضرة (أئمة النحو واللغة) ، والدرر ، والشذرات .

إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال : فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه والله يزيد فى الخلق ما يشاء[1] .

إن ابن هشام نسيج وحده . فما من كتاب له إلا وفيه شاهد على علو كعبه ، ولتتبين ذلك فأمامك التوضيح والمغنى .

تعريف بكتابى التوضيح والمغنى

فى التوضيح توخى شرح الألفية مع الإلماع إلى ما فاتها : من استكمال لبعض الأقسام ، ومن انسجام فى ترتيب المعلومات ، ومن تنسيق فى ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض ، كما يظهر جليًّا فى باب التصريف . وذلك فوق التخطئة فى الأحكام لمسائل كثيرة سأقتصر على قليل منها على سبيل التمثيل خوف التطويل . فقد عقب على البيت الأول فى باب التمييز وهو :

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزًا بما قد فسره

بأن تمييز النسبة ناصبه المسند لا النسبة ، وفى باب الإضافة عقب على البيت :

قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضاً وعل

بأن « حسب » لا تعرب نصبًا إذا نكرت ، وأن « عل » لا تضاف

(١) المقدمة الفصل الثالث ، علوم اللسان ، علم النحو ومن إعجاب ابن خلدون مثل ذلك قيلا فى المقدمة فصل (فى أن كثرة التأليف فى العلوم عائقة عن التحصيل) .

ولا تنصب على الظرفية أو غيرها ، وفى باب الوقف عقب على البيت :

وليس حتماً فى سوى ماكع أو كيع مجزوماً فراع مارعوا

بأن المضارع المجزوم الباقى على حرفين لا تجب فيه هاء السكت، بدليل إجماع المسلمين فى الوقف على (ولم أك) بترك الهاء .

وفى المغنى نهج سبيلا لم يسبق إليه ، أتاح له ألا يدع مسألة نحوية إلا عرض لها بإبداع مع عدم تكرار ، فأوفى على الغاية ، وفى خلال تفصيلاته وازن كثيراً بين المذاهب النحوية وإن كان صغوه مع البصريين .

فمما اختار من مذهب الكوفيين :

١ ـ إنكارهم وجود أن المفسرة قال : « وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة وهو متجه عندى . . . إلخ »[1] .

٢ ـ اختيارهم شرطية « أن » المدغمة فى ما فى نحو أما أنت منطلقاً انطلقتُ، قال : « وإليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندى أمور ... إلخ »[2] .

ومن الاتفاق والمصادفات أن هذا الترجيح سبق للرضى كما تقدم فى ضمن المسائل التى فصل فيها رأى الكوفيين مستدلا فى هذا الاختيار بعين ما استدل به ابن هشام، مع أن ابن هشام ولد بعد وفاة الرضى بنحو عشرين عاماً ، ولذلك قال البغدادى فى خزانة الأدب الشاهد الخمسين

(١) الباب الأول « أن » . (٢) المبحث الثانى .

بعد المائتين للاشتراك بين الرأيين ما نصه : « وهذا من توافق الخاطر كما يقال : قد يقع الحافر موضع الحافر » .

٣ — إعراب فعل الأمر بالجزم بلام الأمر المقدرة لأنه مقتطع من المضارع المجزوم بها قال : « فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول لأن الأمر معنى . . . إلخ »[١].

٤ — عدم وجوب أن تكون أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعاً قال : « والذى يظهر لى قولهم إذ المعنى فى نحو (أم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام . . . إلخ »[٢] .

هذا : وفى بعض شواهده عرض تحريف لا نحسبه عليه فى هذا المؤلف الكبير ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ — استشهاده فى مبحث « التاء » للمناسبة على قلة تقدم الخبر جملة بقول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من محارب ‍ ‍ ‍ ‍ أبوه ولا كانت كليب تصاهره[٣]

والصواب « أبوها » كما يقتضيه البيت التالى وهو :

ولكن أبوها من رواحة ترتقى ‍ ‍ ‍ ‍ بأيامه قيس على من تفاخره

---

(١) الباب الأول « اللام » . ‍ ‍ ‍ ‍ (٢) الباب الأول « أم » .

(٣) البيت من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك بن مروان .

وبهذا صار البيت شاهداً على تقدم الخبر شبه جملة لا جملة كما هو ظاهر.

٢ — استشهاده في مبحث «كل» على وجوب مراعاة معناها بحسب المضاف إليه النكرة، فهي مثنى في قول الفرزدق:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماً هما أخوان[1]

وبالنظر إلى روايته «قوماً» بالتنوين قال: «وهذا البيت من المشكلات لفظاً وإعراباً ومعنى فلنشرحه... إلخ» — ثم قال ما قال بناء على روايته الخاطئة، وسيأتي في ترجمة الدماميني شارح المغني تصحيحها بما يفيد أنه مثنى مرفوع مضاف لا مفرد منصوب منون.

ومما يجدر التنويه به أن ابن هشام في المغني لم يقف عند المسائل النحوية، فتناول فيه بعض المسائل البلاغية، لا لتقليد السابقين من النحاة، ولذا يقول: «ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم، وأنشد متمثلا:

وهل أنا إلا من غَزِيَّةَ إن غوت غويتُ وإن ترشد غزيةُ أرشدِ

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً»[2].

يريد أن ما ذكره منها ليس اقتفاء لغيره حتى يحتاج إلى الاعتذار

---

(١) البيت من قصيدة في ذئب نزل به وقراه.

(٢) آخر الباب الخامس، والبيت لدريد بن الصمة الجشمي من مرثية في أخيه عبدالله المقتول يوم اللوى، وغزية رهط دريد وجده، والمرثية في الحماسة (الرثاء).

بإنشاد البيت ، وإنما لقصده أن المغني يجمع بين الأمرين . ويروى أنه قيل لابن هشام هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال : أغناني المغني .

كنت أودّ أن أذكر تعريفًا خاصًّا بكتاب « المغني » أعرض فيه سبب التأليف له واتجاهه فيه ونقده النحاة واتجاهه منحى قويًّا في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، ومآخذه على العلماء في أعاريب مشتهرة ، وما إلى أولئك من مزايا أخرى . لكن لا يتسع هذا الكتاب لكل ما نود ؛ وما يجدى التعريف إلا بسفر خاص به . غير أنه مما لا ينبغي التساهل فيه أن أنبه على أن المغني قد تبارى العلماء في التعليق عليه مذ ظهر ، فشرحه ابن الصائغ إلى أثناء الباء الموحدة ، وسمى شرحه « تنزيه السلف عن تمويه الخلف » ، والدماميني بعد أن علق عليه في الديار المصرية ونزح إلى الهند شرحه بتوسع وسمى شرحه « تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب » ، وفي هذا الشرح اعتراضات على المغني كثيرة تعقبها الشمني في حاشيته عليه المسماة « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » . وللسيوطي حاشية على المغني وصل فيها إلى « حتى » ، وللأمير حاشية تامة . والدسوقي أيضًا ، ثم للإبياري سماها « القصر المبني على حواشي المغني » وصل فيها إلى الباب الثاني . توفي ابن هشام بالقاهرة ودفن خارج باب النصر سنة ٧٦١ هـ[1] .

---

(١) ترجمته في الدرر ، والبغية ، وحسن المحاضرة ، والشذرات ، والبدر الطالع .

٥ — ابن عقيل

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ، الحلبي أصلا ، تلقى عن الجلال القزويني وأبي حيان وغيرهما ، واشتهر في العربية حتى تبوأ منزلة مشايخه ، ودرس بالقطبية والخشبية والجامع الناصري بالقلعة ، والجامع الطولوني ، وولي القضاء الأكبر لشهرته بالتدين إلا أنه كان غير محمود التصرفات المالية على نفسه ، ومن مؤلفاته النحوية شرحه على التسهيل « المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، وشرحه على الألفية .

كلمة عن شرحه على الألفية

يمتاز هذا الشرح بالسهولة ، فلا يحتاج الطالب الشادي إلى تفهيمه من موقف ، وليس من المبالغة أن يقال إن هذا الشرح هو الذي أرشد المتعلمين إلى معرفة المراد من الألفية تماماً ، فإن عنايته متجهة إلى إيضاحها وتبيان المقصود منها ، وهو شرح حسن متوسط في النصف الأول ، ومختصر في النصف الثاني ، وتتجلّى فيه مواءمة ابن عقيل للناظم ، ولذا دافع هجوم ابنه عليه في شرحه كثيراً ، فيقول مثلا في باب المفعول المطلق : « وقول ابن المصنف إن قوله : وحذف عامل . . . ليس بصحيح » .

وقد اهتم العلماء بهذا الشرح ، وكتبوا عليه الحواشي ، فمنها حاشية

« إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل » لابن الميت ، وحاشية لعطية الأجهوري ، وحاشية للسجاعي ، وحاشية للخضري ، توفى ابن عقيل ودفن بالقرب من الإمام الشافعي سنة ٧٦٩ هـ[١] .

٦ — ابن الصائغ

هو محمد شمس الدين بن عبد الرحمن ، أخذ عن ابن المرحل ولازم أبا حيان ، فمهر فى العربية مع النشاط وحدة الذكاء ودماثة الأخلاق ، فسرعان ما تبوأ المناصب العليا ، فولى قضاء العسكر وإفتاء دار العدل ، ودرس بالجامع الطولونى ، وصنف وأبدع ، فمن مؤلفاته النحوية : شرح الألفية ، والتذكرة — عدة مجلدات ، والمرقاة فى إعراب لا إله إلا الله ، وحاشية على المغنى سلفت الإشارة إليها ، والوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر ، وهذا الكتاب مسطور فى « الفن السابع » من الأشباه والنظائر . توفى بالقاهرة سنة ٧٧٦[٢] .

٧ — ناظر الجيش

هو محمد محب الدين بن يوسف ، ولد بحلب ، واشتغل بها ، ثم

---

(١) ترجمته فى الوافى ، والدرر ، والبغية ، وحسن المحاضرة ، والشذرات ، والبدر الطالع .

(٢) ترجمته فى الوافى والدرر ، والبغية ، وحسن المحاضرة « الفقهاء الحنفية » والشذرات .

قدم إلى القاهرة ولازم أبا حيان وغيره ، ومهر فى العربية وولى نظر الجيش وغيره ، فكان المثل الأعلى فى الكياسة والجود والتدين . ومن مؤلفاته النحوية شرح التسهيل «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» . توفى بالقاهرة سنة ٧٧٨ هـ[١] .

٨ ــ ابن جماعة

هو محمد عز الدين بن أبى بكر بن عبد العزيز ، ولد بينبع ، أخذ عن ناظر الجيش والسيرامى وغيرهما ، ثم صار المشار إليه فى الديار المصرية فى فنون شتى ، ولم يتزوج ، وكان فيه ميل إلى السهولة والمزاح ، وجاوزت مؤلفاته الألف ، منها فى النحو حاشية على شرح ابن الناظم تسمى «المسعف والمعين فى شرح ابن المصنف بدر الدين» ، وحاشية على المغنى ، وحاشية على شرح التوضيح ، توفى سنة ٨١٩ هـ[٢] .

٩ ــ الدمامينى

هو محمد بدر الدين بن أبى بكر بن عمر المخزومى ، أصله من دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ، ولد بالإسكندرية وتعلم بها ، ثم هبط مصر وارتفع قدره فيها ، فالتف حوله الطلاب بالأزهر ، ثم اشتغل بالدنيا ،

---

(١) ترجمته فى الدرر ، والبغية ، وحسن المحاضرة ، والشذرات .

(٢) ترجمته فى الدرر ، والضوء اللامع ، والبغية ، وحسن المحاضرة ، والشذرات ، والبدر الطالع .

ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد ، فاستقدموه مرغماً ، وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية ، فدرس فى جامع زبيد باليمن ، وترك اليمن متجهاً إلى الهند ، وهنالك صعد نجمه ، وأقبلت الدنيا عليه ، فتفرغ للتعليم والتصنيف ، فمن مؤلفاته النحوية : شرح التسهيل لابن مالك « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » عوّل فيه كثيراً على شرح المرادى للتسهيل ، وقد ألفه تلبية لطلب السلطان أحمد شاه ، وفى مستهل الشرح بعد الإهداء كلمة عن ابن مالك ومؤلفاته ، وله تعليق على المغنى كتبه بالديار المصرية ، وشرح مزيج على المغنى ألفه بالهند سماه « تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب » إجابة لرغبة السلطان محمد شاه ، وفى هذا الشرح جلى عن غزارة مادة وعبقرية فذة ، بيد أنه أسرف فى تعقبه لابن هشام مما حمل الشمنى على محاولة الرد عليه دائماً فى حاشيته « المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام » ، فى التسمية ما يغنى عن البيان ، والحقيقة أن الدماميني فى بعض الأحايين يكون متوخياً لإصابة الحق فى اعتراضه ، فمن هذا على نمط التمثيل تخريج ابن هشام فى مبحث « كل » قول الفرزدق :

وكل رفيقى كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان

بناء على حذف تنوين « قوماً » إذ قال : « وهذا البيت من المشكلات لفظاً وإعراباً ومعنى » ، فأبان الدماميني أن « قوما » مثنى ، وطاح كلام ابن هشام من أساسه ، كان الدماميني رحمه الله أديباً جيد النظم ، فترى

طلاوة أدبه فى ألغازه النحوية المشهورة التى يستهلها بخطاب علماء الهند ، فمنها إلغازه فى مفرد جمع المذكر السالم ، فقد اشترطوا علميته إن لم يكن وصفًا ، ومع هذا فلا يجمع بعدُ إلا مقصوداً تنكيره بأن يراد به واحد مسمى به ، وذلك لأن العلم يدل على التشخص ، والجمع يدل على الشيوع والتعدد ، فيتنافيان ، فيقول :

أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو فى منازل سعده

ألم بكم شخص غريب لتحسنوا بإرشاده عند السؤال لقصده

وها هو يبدى ما تعسر فهمه عليه لتهدوه إلى سبيل رشده

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده لحكم ؟ فلم ترض النحاة برده

فلما رأيتم ذلك الأمر حاصلا أبيتم ثبوت الحكم إلا بفقده

وهذا لعمرى فى الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون برده؟

وقد أجاب بعض الفضلاء عليه بشعر من بحر وروىّ السؤال كما فى حاشية العطار على الأزهرية : مبحث جمع المذكر السالم . ومنها إلغازه فى جر الفاعل وقد ذكره فى « تحفة الغريب بشرح مغنى اللبيب » عند الكلام على الجملة الرابعة المضاف إليها من الجمل السبع التى لها محل من الإعراب فى « الباب الثانى » .

وذلك أن ابن جنى فى الجزء الأول من الخصائص « باب فى الفرق

بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى » للمناسبة قال في بيت طرفة العبدي :

بجفان تعترى نادينا ... من سديف حين هاج الصنّبِرِ[1]

« يريد الصنبرُ فاحتاج للقافية إلى تحريك البـاء . . . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول الصنبُرُ لأن الراء مضمومة إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال حين هيّج الصنبر ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . . . إلخ » .

فقال الدماميني على هذا التقدير ملغزاً :

أيا علماء الهند إنى سائل ... فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه ... بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور ... لذى الخفض والإنسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده ؟ ... فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

وأجاب عن هذا اللغز نظماً أيضاً من البحر والروى السجاعي ، فانظره في ترجمته في الجبرتي .

---

(١) بجفان متعلق بالفعل قبل وهو ندعو ، وتعترى نادينا : تلم به ، والنادي مجلس القوم ، والسديف قطع السنام ، والصنبر أشد ما يكون من البرد ، والبيت من قصيدة طويلة .

قال الشمنى تعليقاً على الدمامينى : « قد سبقه إلى الإلغاز بهذا فرج بن قاسم الأندلسى فى منظومته النونية فى الألغاز النحوية » ، وهذا مبنى على القطع بسكون الباء فى الصبر ، لكن فى الصحاح ورودها بالكسر أيضاً فلا إلغاز ، وقد نقل ذلك كله تفصيلا البغدادى فى الخزانة مكرراً فى شاهدى ٦٠٧ و ٧٥٩ – بل على السكون قد يكون الكسر للتخلص لا النقل ، فلا إلغاز أيضاً كما قال الخضرى على ابن عقيل أول باب الفاعل . توفى الدمامينى بالهند فى كلبرجا سنة ٨٢٧ هـ[1].

١٠ – الشمنى

هو أبو العباس أحمد تقى الدين بن محمد بن محمد المشهور بالشمنى (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب) ، ولد بالإسكندرية وقدم مع أبيه القاهرة فتلقى النحو عن الشطنوفى وبقية الفنون عن أساتذتها ، ثم صار واحد العصر فى سائر الفنون ، وتزاحم الناس فى الأخذ عنه ، إذ كانت التلمذة له مفخرة . وولى المشيخة والخطابة بقايتباى ، وطلب للقضاء فأبى . وله فى النحو حاشية على المغنى وشرح الدمامينى سماها « المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام » ، سبقت الاشارة إليها ، وقد وهبها الله القبول فحرص الناس على قراءتها ، غير أنها فى الحقيقة ليست من الحواشى الضافية التى أسبغت ثوباً جديداً على ما تعلق عليه ، فليس من المبالغة

(١) ترجمته فى البغية ، وحسن المحاضرة ، والضوء ، والشذرات ، والبدر الطالع .

قول الشوكانى عليها فى أثناء الكلام على ترجمة الشمنى فى البدر الطالع :

« وقد رأيت حاشية على المغنى ، وحضرت عند قراءة الطلبة على فى الأصل فما وجدتها مما يرغب فيه لا بكثرة فوائده ، ولا بتوضيح خفى ، ولا بمباحثه مع المصنف ، بل غايتها نقول من كلام الدماميني ، وإنى لأعجب من تنافس الناس فى مثلها » — توفى رحمه الله بالقاهرة سنة ٨٧٢ هـ[1] .

١١ — خالد الأزهرى

هو خالد زين الدين بن عبد الله ، ولد بجرجا (فى الصعيد) ، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة ، ثم حفظ القرآن ، وخدم فى الأزهر وقاداً : فسقطت منه يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيّره بالجهل ، فمز عليه شتمه ، واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث ، وقرأ فى العربية على يعيش المغربى والسنهورى ، وأخذ قليلا عن الشمنى والمناوى وغيرهما ؛ وقد بورك له فى عمله فصنف مؤلفات انتفع بها لإخلاصه ، منها فى النحو : التصريح بمضمون التوضيح ، والأزهرية وشرحها ، وشرح الأجرومية ، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ، وإعراب الألفية ،

---

(١) ترجمته فى البغية ، وحسن المحاضرة (الفقهاء الحنفية) والضوء ، والشذرات ، والبدر الطالع .

توفى عائداً من الحج فى (بركة الحج) قليوبية سنة ٩٠٥ هـ[1].

١٢ — السيوطى

هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر ، نشأ يتيماً وكان ذكياً حفظة ، فتلقى مشايخ العصر فى كل فن ، وأخص مشايخه فى النحو الشمنى والسيرامى والكافيجى ، ونفر فى سبيل العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند ، فأعطاه ربه ما أرضاه ، وصنف مؤلفات فى متنوع العلوم تربو على الثمانمائة ، فسبحان الوهاب . ومن أشهرها فى النحو : الأشباه والنظائر . وجمع الجوامع وشرحه همع الهوامع . والنكت تعليقاً على « ألفية ابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب والشذور ونزهة الطرف لابن هشام » ، والاقتراح فى أصول النحو — ومن مؤلفاته الممتعة « المزهر » فى علوم اللغة وأنواعها ، و « بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة » ، وهذه الكتب من المراجع القيمة التى لجأنا إليها فى هذا الكتاب . وبعد فلا أستطيع فى هذه الكلمة الموجزة إيفاء المترجم حقه ، وقد ترجم لنفسه فى الجزء الأول من كتابه « حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة » فارجع إليه تر العجب العجاب ، توفى بالقاهرة سنة ٩١١ هـ[2] .

---

(١) ترجمته فى شذرات الذهب ، والضوء اللامع .

(٢) ترجمته أيضاً فى البدر الطالع ، والضوء اللامع ، والشذرات .

١٣ — الأشمونى

هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشمونى أصلا ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبًّا على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال المحلى والكافيجى والتقى الحصنى وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » .

تعريف بشرح الأشمونى

فى الحق أنه أغزر شروح الألفيـــة مادة على كثرتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع فى شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقيل والشاطبى والتوضيح وغيرها ، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغنى ، وهذا كله عدا كتب السابقين ، فما عليه — وقد رام أن يكون شرحه موسوعة — إلا أن يضم كل شىء إلى نظيره ويضعه فى موطنه ، وإذا أنعم النظر فى شرح الأشمونى وكانت الأصول السالفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشمونى فى بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبى فى باب المعرب والمبنى عند قول الناظم « فى اسمى جئتنا » وبالمغنى عند قول الناظم « وفعل أمر ومضى بنيا » ، وبالتوضيح فى باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم « كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر » ، وفى الابتداء بعد قول الناظم « وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... إلخ » ، وبالمرادى فى التنازع عند قول الناظم « وأخرنه إن يكن هو الخبر » ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشمونى قليل جداً بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام — فإذا قرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات فى باب « عطف النسق » مثلا أو « النواصب » أو « الجوازم » أو « لو » أو « أما ولولا ولوما » أو « كم وكأين وكذا » وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام المغنى مع قليل من التغيير ، إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير ربما أذهب شيئاً من المطلوب ، زيادة على أنه ربما دعا الكاتبين عليه إلى تنكب الجادة ؛ ولتهافته على تسطير ما حوته الكتب السابقة ، كتب بعض المعلومات فى موطن غيره أنسب بالكتابة فيه ، وحمله هذا الصنيع إلى تكرارها ثانياً وثالثاً ، والحيلة فى التخلص عنده بلجوؤه إلى « التنبيه » مفرداً ومثنى وجمعاً ، هذا مع عدم الدقة فى ترتيب التنبيهات من حيث رعاية ارتباطها بالمقصود ، فلو اتسقت فى الترتيب على المعنى المقصود من البيت المشروح لحسنت وضعاً ، وكانت الثمرة منها أشهى . ولا يتسع هذا الكتاب

لضرب أمثلة لكل هذا . تلك حالة هذا الشرح من الناحيتين : العلمية والتأليفية .

بقى علينا المطلوب أن نكتب كلمة عن شواهده لأهميتها لدى المستفيد :

شواهده

سلك الأشمونى فى شواهده مهيع السابقين عليه الذين دونوها فى مصنفاتهم : سواء فى ذلك الشعر أم النثر ، وسواء فى النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب « مثلا أو غير مثل » .

أما الشواهد النثرية فمحشودة فى الشرح ، فلسنا فى حاجة إلى عرض شىء منها ، لأن النثر متفق على الاستشهاد به فى غير الحديث ، أما فيه فتابع لابن مالك المجيز له على ما سبق فى ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم . وقد ساعده تأخره الزمنى على جمع مقدار كبير من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجبه المعرفة بها من : قائليها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جلية الحال فى الشعر ، وإن المتتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المعتد بهم إلا قليلا ، غير أن قليلا من الشعر

المعتد به قد ناله التحريف أو التصحيف ، لهذا ناسب أن أذكر الأمرين : الشعر المحدث والشعر القديم الطارئ عليه التغيير :

من شواهد الشعراء المحدثين

ذكرت فى الشواهد بعض أبيات للشعراء المحدثين الذين لا يعتد بهم النحاة وإن كان مقلداً من قبله ، فمن أمثلة ذلك استشهاده فى باب الابتداء مجاراة للرضى بقول أبى نواس :

غيرُ مأسوف على زمن أينقضى بالهم والحزن

ومتابعة لابن الناظم بقول أبى العلاء المعرى :

يذيب الرعبُ منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

واستشهاده فى باب إعراب الفعل مجاراة للسيوطى فى الهمع بقول المرتضى :

أتبيتُ ريان الجفون من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع

وعجب ابن هشام فى المغنى (الباب السابع) من استشكال بعض علماء العربية ضم التاء من « تبيت » وفتحها من « أبيت » مع الوضوح ، ثم شرح الإعراب .

من شواهد الشعراء القدامى المحرفة أو المصحفة

كثر ما وقع فى شواهده الشعرية من تصحيف أو تحريف ، ولا يجمل بى أن أعرض كل ما عثرت عليه من تلك الشواهد فإنه يقتضى مع التفصيل رسالة خاصة ، فسأجتزئ بذكر بعض الشواهد ، مع بيان أن ذلك التغيير العارض على الشواهد قد يجر عليها عدم صحة الاستشهاد بها فى الحقيقة ، وربما لا يستدعي ضرراً فى ناحية الاستشهاد بها ؛ وهاك أمثلة للنوعين :

مما لم يجن التغيير الطارئ فيه على الشاهد

١ ــ استشهاده فى باب أبنية المصادر بعد قول الناظم « وغير ما مر السماع عادله » على ورود المصدر بزنة اسم المفعول كمعقول فى قول الشاعر :

لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤاده معقــــولا

وصحة البيت هكذا :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحما ولا لفؤاده معقولا

فإنه من قصيدة للراعي النميرى مذكورة فى جمهرة أشعار العرب « الملحمات » ؛ فالتغيير طمس وزن البيت فقط ، ولم يستتبع ضرراً فى موطن الشاهد .

٢ ـ استشهاده فى باب عطف النسق بعد قول الناظم « وحذف متبوع بدا هنا استبح » على تقدم المعطوف على المعطوف عليه بقول ذى الرمة :

كأنا على أولاد أحقب لاحها ورمْىُ السفى أنفاسها بسهامِ

جنوبٌ ذوت عنها التناهى وأنزلت بها يوم ريباب السفير خيامُ

وصحة البيت الثانى كما فى سيبويه جـ ١ ص ٢٦٦ هكذا :

جنوبٌ ذوت عنها التناهي وأنزَلت بها يومَ ذبّاب السبيب صيامِ

فالتغيير جر إلى الإقواء والإبعاد عن مرمى الشاعر فقط .

٣ ـ استشهاده فى باب إعراب الفعل بعد قول الناظم « وبلن انصبه » على ورود « لن » للدعاء بقول الأعشى :

لن تزالوا كـــذلكم ثم لا زا لت لكم خالداً خلود الجبال

وصحة البيت هكذا :

لن يزالوا كـــذلكم ثم لازا لتَ لهم خالداً خلود الجبال

فإنه من معلقة الأعشى فى جمهرة أشعار العرب .

مما جنى التغيير فيه على موطن الشاهد

١ ـ استشهاده فى أول باب « نعم وبئس » للكوفيين على اسميتهما

بقول الشاعر :

صبحك الله بخير باكر بنِعْم طيرٍ وشباب فاخر

تبعًا لاستشهاد ابن الناظم به ، وتقدم فى التعريف بشرح ابن الناظم تصحيح البيت بما يضيع الاستشهاد به .

٢ – استشهاده فى إعراب الفعل بعد قول الناظم :

« . . . . كذا بأن لا بعد علم . . . »

على أن المضارع نصب شذوذاً بأن الواقعة بعد العلم بقول جرير :

نرضى عن الله إن الناس قد علموا ألا يُدانِيَنا من خلقه بشر

والرواية « أن لن يفاخرنا » بنصب المضارع بلن ، فطاش الاستشهاد للنصب بأن بعد العلم ، وبراعة التحريف فى البيت ظاهرة فى استبدال الفعل الناقص بالصحيح ، واستبدال لا بلن .

٣ – استشهاده « فى إعراب الفعل » أيضًا بعد قول الناظم « وبعد غير النفى جزمًا اعتمد إلخ » على مجىء المضارع مرفوعًا بعد الأمر بقول الأخطل :

كُرّوا إلى حرتيكم تعمرونهما كما تكر إلى أوطانها البقر

والاستشهاد بالبيت مبنى على فعل الأمر أول البيت ، والحقيقة أنه فعل ماض « كَـرّوا » ، فانعدم الاستدلال بالبيت ، وتقدم فى الحديث

عن أبيات سيبويه التي خطأوا فيها روايته ما يتعلق بهذا البيت تفصيلا ، لأن سيبويه أول من استدل به .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغي (حسن بن علي) ، وحاشية الأسقاطي (أحمد ابن عمر) ، وحاشية الحفني ، وحاشية الصبان ، وسأفرد حاشية الصبان بنبذة خاصة في ترجمته . توفي الأشموني سنة ٩٢٩ هـ[١] .

النحو والنحاة في عصر الترك

حان حين دولة المماليك ، فقضت عليها دولة بني عثمان على يد السلطان سليم الذي فتح بلاد القطرين عنوة بعد قتل السلطان « قانصوه الغوري » ، فدخل القاهرة عاصمة القطرين سنة ٩٢٣ هـ ، وجد في طلب « طومان باي » آخر المماليك ، ثم صلبه عند « بوابة زويلة » ، فتم القضاء على المماليك ، وأسر الخليفة العباسي « المتوكل على الله » الذي ما انفك سجيناً في الآستانة حتى نزل عن الخلافة للسلطان سليمان القانوني بعد توليه ، وبذلك انتهى عصر المماليك وبدأ العصر التركي في القطرين ، فانتقلت الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين ، ومن القاهرة إلى الآستانة عاصمة المملكة التركية ، فاندمج القطران في البلاد التابعة

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع ، وشذرات الذهب ، والبدر الطالع .

للترك ، وامحى استقلالهما ، واضطرب حبل الهدوء والأمن فيهما ، وانتكث فتلهما المبرم ثلاثة قرون ، فلا استقلال ولا خلافة ، ولا استقرار نظام ، وتفشت فيهما أوبئة الضعف في كل النواحي . وكان من هذا أن فرضت اللغة التركية على البلاد ، فركدت ريح هذا العلم ، وانحط شأنه بين الناس ، فقل إنتاج العلماء فيه ، وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات ، أو حواشي على الشروح ، فلو تقريت مؤلفات النحاة في القطرين لم تقع عيناك إلا على الحواشي المترادفة على الشروح ، وناهيك بحواشي شروح « متون ابن مالك » وحواشي شروح « متون ابن هشام » .

وقد امتدت تلك الخطة إلى المشرق ، فتوالت الحواشي على شروح « كافية ابن الحاجب » ولا سيما « الفوائد الضيائية للجامى » ، فقد جاوز الأمر فيها حده ، فكتبت على حواشيها حواش أخرى — وإن التثبت أمامك في كشف الظنون والفهارس العامة ، فستقف منه على ما لا يدور بخلدك من كثرة الحواشي كثرة تفضي إلى الاستغراب والدهش ، وسترى عين اليقين الدليل ماثلا في يديك عند سرد علماء هذا العصر مع ذكر مؤلفاتهم ، فإنك واجد أنها حواش على شروح السابقين ، وهذه الحواشي على البسط فيها مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة ، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في الوصول للمراجع المسند إليها النقول — وملأى بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود .

هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات ، والتهافت عليها

دون الغرض الحقيقى من النحو ، ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربية وعقلية ، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب ، وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب . ففى حواشى كتب المبتدئين كالكفراوى والأزهرية والقطر من المسائل ما لا يهضمها إلا من قد تزود من هذا العلم . وقد ترتب على هذا أن نفر بعض الطلبة الذين لم يتحلوا بفضيلة الجلد والصبر حين صدموا فى مطلع حياتهم العلمية بهذه الكتب ، وعيوا بأمرها ، وانطمست عليهم مسالكها ، لكنه حرص العلماء على مصلحة العلم بدون انتباه إلى ما سواه .

والخلاصة أن النهضة التأليفية فى هذا العهد الغاشم إن صح لنا اعتبارها كانت فى الحواشى . ولم تمنع هذه الحال العامة فى التصنيف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر ، غير أنهم تقسمتهم الأزمنة المتطاولة جداً ، فأجادوا فى التصنيف ترتيباً وتقريباً ، وإن لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد ، إذ كان غرضهم الأول إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة ، وبسطها إن كانت موجزة ، فقدموا بعملهم هذا صنعاً جميلا ، وكانوا منحاً فى أيام كلها محن ، كابن قاسم والشنوانى والدنوشرى ، ويس والحفنى والصبان ، ولقد تخالى العلماء بعد هؤلاء ، وكتبوا تقارير على الحواشى كتقارير الإنبابى المعروفة .

والواقع أن هذه السلسلة فى التأليف الواحد ينوء بحملها الطالب

عندما ينتقل نظره مرات مترادفة من متن إلى شرح إلى حاشية إلى تقرير، وإذا ضم إلى هذا ما قلما تسلم منه هذه الخطوات فى عرض التفسير والإيضاح من انتقادات شائكة ، إما على ضعف العبارة ، أو خطأ الفكرة ، أو مجانفة الاصطلاح الفنى ، أو غلط الرواية المعزوة ، إلى غير ذلك ، تضاعفت الصوارف التى تصرف الذهن عن لبّ المقصود إلى القشور اللفظية والفلسفة التأليفية .

وليس بخاف أن هذا اللون من التأليف وعر المسلك على المؤلف، ويقتضيه مجهوداً جباراً يبذله فى الوئام بين العلم وبين الكتاب الذى يعلق عليه ، فالفرق جلى بين من ينظر إلى العلم للعلم بدون فيه الفكرة الناضجة متوخيّاً فى تصويرها أسلوبه المفطور عليه غير ملتزم محاذاة مؤلف آخر ربما كان معتسفاً فى منهجه ، أو متنكباً جادة الصواب ، أو مشتت المادة ، وما إلى ذلك ، وبين من ينظر إلى العلم لبيان دواخل الكتاب الذى يعلق عليه باذلا همه فى توجيه المراد من العبارة ، أو تكميل نقص فيها ، أو تمشيهاً مع عبارة لكتاب آخر ، وأمثال هذا مما لم يخل العلم منه بطائل .

فهذه المؤلفات النحوية المتراكة التى يخطئها العدو ، التى لم يقيض لفن آخر غير النحو مثلها ، لو أنها كلها أو معظمها تفردت فى طرقها ، وتوحدت فى هدفها ، وقل منها القيل والقال ، وأصاب فلان وأخطأ علان ، واعتمدت فى الخلافات النحوية على الأساليب العربية لا غير — لو كان

هذا لأضفت هذه المؤلفات على النحو حلل البهجة والرواء .

نعم ، لا نستطيع أن ننكر أن هذا الأسلوب من التأليف يربى فضيلة البحث والتمحيص فى الطالب ، ويكوّن فيه حلية الاعتماد على النفس ، ويعوده دقة الملاحظة ، إلا أنه يفوت عليه العناية بتعرف أطراف المسألة وتكوين صورة لها متضامة الأجزاء ، وفى ذلك نوع من التضييع للفائدة المنشودة ، فإن لم يكن الطالب لقِناً حاضر البديهة قوى النظر فربما أذهب عليه اللاحق من التعليقات السابق ، وانتهى إلى حيث ابتدأ ، ومن ثمة تدهش كثيراً من الطالب القارئ معظم كتب النحاة ، المتزود بما فيها من الأقاويل ، المستظهر للآراء فى الأوابد من المسائل النحوية ، حينما تعرض عليه النصوص العربية فلست بواجد منه خبرة فى التطبيق على معلوماته المكنوزة عنده ، وذلك هو الداء العقام والمرض العياء .

ومن المعروف أن الشعور بالنقص مبدأ الكمال ، ومن ابتغى العرفان سما إليه وإن طال السفر ، وإن هذه المحاولات الثقافية منذ انقضاء العصر التركى سنة ١٢٢٠ هـ ، فى سبيل استعادة النهضة العربية لمكللة بالنُّجح إن شاء الله تعالى ، لأن الثروة العلمية المخلفة لعصرنا الحاضر إنما تتطلب منا تثميرها . والانتفاعُ بها موكول للرشد وحسن القوام ، ودراسة النحو الآن — فيما نعتقد ويصدقه الواقع — يسرته على طالبيه وأدنته إلى راغبيه .

ولو أنه تهيأ للأزهر الشريف ، وهو ينبوع الدين واللغة تلك الأعصر

الغابرة ، أن يسترد نهضته مرة أخرى ، ويعيدها جذعة ، لكانت له الأخرى كما كانت له الأولى ، أبقاه الله للغة والدين معقلا ، ووقاه كيد الشانئين .

ودونك أعلام هذا العهد مرتبين بحسب سني وفياتهم :

١ — ابن قاسم العبّادى

هو أحمد شهاب الدين الصباغ ، أخذ عن ناصر الدين اللقانى وغيره ثم اشتهر بالتحقيق . وله مصنفات فى مختلف الفنون غاية فى الدقة ، منها فى النحو حاشية على شرح ابن الناظم ، توفى بالمدينة المنورة عائداً من الحج سنة ٩٩٤ هـ[١].

٢ — الشنوانى

هو أبو بكر شهاب الدين ، ولد بشنوان (من المنوفية) ، وتلقى بالأزهر عن ابن قاسم العبادى وغيره ، مع شغف بالاطلاع ، ورغبة فى حفظ الشعر ، وميل لتتبع مذاهب النحاة وشواهدهم ، ومن مؤلفاته النحوية حاشية « قطر الندى وبلّ الصدى » لابن هشام ، وحاشية على شرح القطر للفاكهى سماها « هداية مجيب الندا ، إلى شرح قطر الندى وبل الصدى » ، وحاشية على شرح خالد لقواعد الإعراب لابن هشام سماها

(١) ترجمته فى شذرات الذهب .

« هداية أولى الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » ، توفى بالقاهرة سنة ١٠١٩ هـ[١] .

٣ — الدنوشرى

هو عبد الله بن عبد الرحمن أصله من دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى) ، ولد بالقاهرة ، وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم ، ثم ارتحل إلى بلاد الروم ، وأقام فيها مدة ، ثم عاد إلى القاهرة ، وانتفع الناس به فى الأزهر ، وصنف كتبًا قيمة فى النحو منها « حاشية » على التصريح ، وكان يقول النظم ، وأكثر شعره فى مسائل نحوية مسرودة فى كتب النحو بكثرة ، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥ هـ[٢] .

٤ — يس

هو يس بن زين الدين ، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر ، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما ، ثم برع فى علوم متنوعة وألف فيها ، ومن مصنفاته النحوية حاشية « قطر الندى وبل الصدى » . لابن هشام ، وحاشية « مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى » للفاكهى ، وحاشية « التصريح » لخالد ، توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١ هـ[١] .

---

(١) ترجمته فى خلاصة الأثر.

(٢) ترجمته فى خلاصة الأثر.

(٣) ترجمته فى خلاصة الأثر.

٥ ــ الحفنى

هو يوسف بن سالم ، ولد بحفنا (قرية بجوار بلبيس) ، وتلقى بالأزهر عن مشايخ عصره وعن أخيه محمد، ثم نبغ واشتهر بالأدب والشعر ، ومن أبدع مصنفاته النحوية «حاشية» على شرح الأشمونى تنافس فيها الفضلاء ، ولكن الصبان تتبعها فى حاشيته هو على الأشمونى وفند كثيراً منها ، توفى سنة ١١٧٨ هـ[١] .

٦ ــ الصبان

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيراً متواكلا مستجدياً الخلق مع العفة ، ولم ينشب أن حفظ القرآن والمتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغى والبليدى والأجهورى والعدوى ، فنبغ فى العلوم عقليها ونقليها ، ودرس الكتب القيمة فى حياة أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو «حاشيته» على الأشمونى التى سارت بها الركبان ، فاحتفى بها العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبابى والحامدى والرفاعى ــ وتلك كلمة خاصة بها :

---

(١) ترجمته فى الجبرتى .

حاشية الصبان

رسم الصبان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحاً خاصاً فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ « البعض » .

أما العنصر الأول ، فالصبان فيه موالى موفق .

وأما العنصر الثانى، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاحة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزاً العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهينات ، ولهذا كثر ما تندر به وبكتابته ، ولو أردنا إحصاء لما وافق فيه الصبان الحفنى ولما خالف فيه لتبين لنا موافقته له فى النزر اليسير مما لم يستطع الصبان فيه مجابهة الصحيح المسلم به . وهاك عشرة أمثلة للنوعين : ما وافق فيه الصبان ، وما خالف فيه ، على ترتيب الكتاب ، مع ذكر العبارات النابية من الصبان فيما خالف فيه .

مما وافق فيه الصبان الحفنى

١ — ما كتبه فى باب « النداء » على قول الأشمونى : « والمثنى والمجموع » فى شرح قول الناظم : « وابن المعرف المنادى المفردا ... إلخ » .

٢ ــ ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « ما فيه من الصيغة ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وإن به سمى أو بما لحق ... إلخ » .

٣ ــ ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قوله : « لضعف سبب البناء ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « والعدل والتعريف مانعًا سحر ... إلخ » .

٤ ــ ما كتبه فى باب « إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، فى شرح قول الناظم : « وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ » .

٥ ــ ما كتبه فى باب « لو » على قوله : « إذ لو قدر حصوله » فى شرح قول الناظم : « لو حرف شرط فى مضى ... إلخ » .

مما خالف فيه

١ ــ ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « يعنى ما كان من الجمع .... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وذا اعتلال منه كالجوارى ... إلخ » ــ ثم قال معلقًا : « ولغفلة البعض ... إلخ » .

٢ ــ ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « وذكر الأخفش ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ » ــ ثم قال معلقًا ما نصه : « وأن تبجحه هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافية ... إلخ » .

٣ ــ ما كتبه فى باب « إعراب الفعل » على قوله : « ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف » فى شرح قول الناظم : « وبعد غير النفى جزمًا ... إلخ » فقال معلقًا ما لفظه : « وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ إلا ابن أخت خالته » .

٤ ــ ما كتب فى باب « العدد » على قوله : « وإن ترد بالوصف المذكور ... إلخ » ، فى شرح قول الناظم : « وإن ترد بعض الذى منه بنى ... إلخ » ــ فقال معلقًا « وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح » .

٥ ــ ما كتب فى باب « التصريف » على قوله : « من الحواية » فى شرح قول الناظم : « كذاك همز آخر بعد ألف ... إلخ » ــ فقال معقبًا ما حروفه : « وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده ، لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا » . وما كنت أبغى تسطير هذا التعقيب اللاذع فيما خالف فيه الصبان لكنه مسطور فى الحاشية ، وليس على الراوى تبعة ، وستقف على ما تعرف منه أن الصبان كان متجنيًا فى بعض الأحيان .

وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى فى الكثير ، إذ لم يسلم فى القليل من التثريب واللوم فى أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبالاستطراد إلى غير النحو ، وبالخطأ فى شرح الشواهد . وسأذكر عن كل من الثلاثة كلمة خاصة به غير مسترسل فى التفصيل :

التعقيب عليه فى أمور ثلاثة

الأمر الأول وقعت منه مسائل : منها عدم معرفته اصطلاح المذهب الكوفى فى تسميته « المنصرف » بالمجرى و « غير المنصرف » بغير المجرى ، وذلك أنه كتب على قول الأشمونى فى بيان مذهب الفراء « الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره فى المعرفة ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « كذاك ذو وزن يخص الفعلا ... إلخ » — أن المنفى هو الجر بالكسرة معتقداً أن الفعل « تجره » مفتوح التاء ، والواقع أنه مضمومها ، والمنفى هو الصرف .

الأمر الثانى من أمثلته الظاهرة ما كتبه فى باب عطف النسق عند الكلام على « أم » ، فقد سطر قولة ضافية فيما تستعار له الهمزة ، ثم انجر الحديث إلى غيرها من الأدوات .

الأمر الثالث وهو خليق بالعناية ، لأن شواهد الأشمونى مستفيضة فى الأبواب كلها ، والصبان كثير الحدس والتخمين فيها ، فقد يفسر البيت بما يبدو له بدون تنقيب عن أصله ، وقد يقف دون بيانه معتذراً ، وقد يردد الاحتمالات التى يستغرب التعرض لها ، ودونك مقداراً كنموذج للباقى على ترتيب الكتاب .

١ — فى باب « المعرب والمبنى » مبحث المثنى شرح قول الفرزدق :

كلاهما حين جد الجرىُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

بما يفيد أنه فى وصف فرسين ، والحقيقة أنه للتندر فى ابنة جرير وبعلها .

٢ — فى باب « كان وأخواتها » مبحث الأفعال الموافقة « صار » معنى وعملا ، ومنها « آض » شرح قول فرعان بن الأعرف :

وبالمخض حتى آض جعدًا عَنَطْنَطا   إذا قام ساوى غاربَ الفحل غاربه

بما يفيد أنه فى وصف بعير ، والحقيقة أنه فى وصف « منازل » ابن الشاعر كما فى الحماسة (باب الهجاء) .

٣ — فى باب « المفعول المطلق » مبحث ما حذف عامله وجوباً وكان مفيداً التشبيه ، شرح قول أبى كبير الهذلى :

ما إن يمسُّ الأرض إلا منكب   منه وحرف الساق طى المحمل

بما يفيد أنه فى وصف فرس ، والواقع أنه وصف ربيب الشاعر « تأبط شراً » .

٤ — فى باب « أبنية المصادر » مبحث ورود المصدر بزنة اسم المفعول كتب على قول الراعى :

لم يتركوا لعظامه لحماً   ولا لفؤاده معقولا

ما يؤخذ منه عدم الاطلاع على أصل البيت ، فظن أنه كامل مخمس شذوذاً ، وتبعه الخطأ على الأشمونى ، وقد نبهنا على ذلك فى ترجمته.

٥ — فى باب « عطف النسق » مبحث تقدم المعطوف شرح بيتى

ذى الرمة المذكورين سابقًا فى شواهد الأشمونى التى طرأ عليها التغيير ، مع التهافت فى الرد على البعض فى فهمه ، وخفيت معالم الحقيقة فى غبار النقاش .

٦ ـ فى باب « أسماء الأفعال » مبحث « رويد » كتب على قول الهذلى :

رويد عليا جُدّ ما ثدىُ أمهم إلينا ولكن بغضهم متماين

ما نصه : « لم أر من تكلم على هذا البيت » ـ مع أن البيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ١٢٤ ، ومن شواهد شرح المفصل فى الجزء الرابع ص ٤٠ .

٧ ـ فى باب « ما لا ينصرف » منتهى الجموع شرح قول ابن ميادة :

يحدو ثمانى مولعاً بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاج

بما يفيد أن النياق طربت من الحداء ، والحقيقة أن البيت فى وصف حمار اشتد شبقه على الأتُن .

٨ ـ فى باب « النسب » مبحث المركب الإضافى شرح قول ذى الرمة :

ويسقط بينها المَرَئى لغوًا كما ألغيت فى الدية الحُوارا

بما يضحك بعد تغيير الشطر الثانى من البيت بما لا قرابة بينه وبين الأول . والواقع أن البيت لجرير من أبيات أسعف بها ذا الرمة فى ذمه المرئى – كما فى الأمالى للقالى ج ٢ ص ١٤١ ، والأغانى الجزء السادس عشر (ساسى) .

وما قدمناه من الشواهد قليل من كثير ، ويضم إليها الشواهد التى عقبنا على الأشمونى فيها ، فإن التحرى فى سلامتها من مستلزمات الكتابة عليها .

وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علميًّا فحسب ، ولا يعتمد عليها فى شواهد النحو . نعم ، وكانت الإفادة العلمية أقوى وأقوم لو صرف الصبان النظر عن تتبع عثرات الحفنى ، فإن النقاش يغيب فى عجاجه الأبيض الأزهر . ورحمة الله على الجميع . وقد بسط الجبرتى ترجمة الصبان فى الجزء الثانى من تاريخه ، توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .

كلمة الختام

ولأبى العباس : « ثعلب » نادرة مروية أسوقها ختامًا لهذا الكتاب ، عسى أن تبعث فى طالب النحو الرغبة الصادقة فى الإقبال عليه والأخذ بمحاسنه . فإنه يحز فى نفوسنا ما نراه من فتور همم الطلاب فى هذا العلم الجليل ، زعمًا منهم أن الغرض المنشود منه لا يتكافأ مع ما يعانونه

فى مسائله وخلافاته المذهبية والشخصية وما يتبع هذا ، وقد عزب عنهم أنه سلم الفهوم وعلم العلوم ، وفاتهم أن الطالب لا يتذوق فنًّا من الفنون ويسير فيه على هدى وبصيرة إلا إذا كان آخذاً من هذا العلم بطرف .

تلك النادرة هي ما حدث به أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، قال :

« كنت عند أبى العباس ثعلب فقال : يا أبا بكر ، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا ، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو ، فليت شعرى ما يكون حالى فى الآخرة ؟

فانصرفت من عنده ، فرأيت تلك الليلة النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام فقال لى : أقرئْ أبا العباس عنى السلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل .

قال الروذبارى أحمد بن عطاء المتوفى سنة ٣٦٩ هـ : أراد أن الكلام به يكمل ، والخطاب به يجمل ، أو أراد أن جميع العلوم مفتقرة إليه »[1] .

حقًّا إن العلوم مفتقرة إليه فى مسائلها ، ومحتاجة إلى مراعاته فى

---

(١) راجع هذه النادرة فى ترجمة ثعلب فى النزهة ، والمعجم ، والإنباه ، والوفيات ، والبغية .

محاوراتها ، وعلى قدر التبحُّر فيه يواتى الفوز بها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكان إتمام هذا الكتاب فى مساء يوم الخميس الموافق ١٠ من رمضان سنة ١٣٥٧ هـ و٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ م ، بتوفيق الله ومعونته ، فأنشدُ إعلانًا بالشكر قول سُحَيْم عبد بنى الحَسْحاس :

الحمد لله حمدًا لا انقطاع له ـــ فليس إحسانه عنا بمقطوع[1]

وصلى الله على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

---

(١) قال أبو جعفر محمد بن حبيب : (أنشد رسول الله صلى الله عليه وسلم قول سحيم : البيت ، فقال : أحسن وصدق ، وإن الله يشكر مثل هذا ، ولئن سدد وقارب إنه لمن أهل الجنة)

راجع الإصابة فى تمييز الصحابة حرف السين القسم الثالث ، ونقل ذلك البغدادى فى خزانة الأدب فى الشاهد الرابع والتسعين .

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
الثالثة : الأخفش الأكبر ، الخليل ، يونس . .	٧٧
الرابعة : سيبويه — (تعريف بكتاب سيبويه ، شواهده ، أبياته المجهولة القائل ، بعض الأبيات التى خطأوا روايتها ، بعض الأبيات التى قيل إنها مصنوعة ، الأبيات المزيدة على الشواهد ، تقدير الكتاب) — اليزيدى	٧٩
الخامسة : الأخفش — (من المسائل التى وافق فيها الكوفيين ، من المسائل التى انفرد فيها بالقياس) — قطرب	١٠٤
السادسة : الجرمى ، التوزى ، المازنى ، أبو حاتم ، الرياشى	١٠٩
السابعة : المبرد	١١٢
طبقات الكوفيين الخمس	١١٥
الأولى : الرؤاسى ، معاذ الهراء	١١٥
الثانية : الكسائى	١١٦
الثالثة : الأحمر ، الفراء ، اللحيانى	١١٨

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع		١٩٩٥/٣٨٠٨
الترقيم الدولي	977 - 02 - 4922 - X	ISBN

٢/٩٤/٨٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع)

هذا الكتاب

إن علم النحو من أسمى العلوم وأنفعها أثرًا ، به يستقيم البيان ، وترتفع قيمة الإنسان ؛ لأنه يعصمه من اللحن ، وهو ذخيرة كل متعلم ، وعماد من يبتغى لنفسه السداد والرشاد فى كل العلوم التى يزاولها .

وجدير بمن يدرس هذا العلم أن يعرف :

سبب وضعه ، وكيف نشأ ، والمراحل التى اجتازها ، حتى استوى كاملا ناضجًا ، وأن يقف على تاريخ رجاله الذين جاهدوا فيه وذللوه ، وما قام بينهم من جدل ، وما ألفوا فيه من مصنفات أسهمت فى نموه وكشفت عن مبهمه ، ووحدت أهدافه .

وهذا السفر الجليل الذى نقدمه بين يديك ، يجمع كل هذه المباحث المتعددة المصادر ، ليكون لك مصدر هدى ، ومنبع معرفة فى هذا الفن العظيم .

